البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في هذا العدد

- الديمقراطية والتنمية بين الواقع والطموح
  بقلم: عبدالعزيز بلخادم
  رئيس الاتحاد البرلماني العربي
- مؤتمر ستراسبورغ الثالث حول الديمقراطية البرلمانية والتنمية
- القدس في القرارات والمشاريع الدولية

السنة الثانية عشرة – العددان الثالث والأربعون تموز «يوليو» والرابع والأربعون كانون أول «ديسمبر» ١٩٩١

البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

دمشق

السنة الثانية عشرة
العددان ٤٣ ـ ٤٤
تموز (يوليو)
كانون اول (ديسمبر)
١٩٩١

المدير المسؤول ورئيس التحرير : **عبد الرحمن بوراوي**
الامين العام للاتحاد

مساعد رئيس التحرير : **أحمد مكيس**
مدير العلاقات البرلمانية الدولية

الادارة : دمشق ـ سورية ـ ص.ب ٤١٣٠
تلكس ٤١٢٠٤٦
هاتف ٤٤٨٠٦٣ / ٤٤٧٦٥٤

المحتوى

١ ـ الديمقراطية والتنمية بين الواقع والطموح ٥
بقلم عبد العزيز بلخادم ـ رئيس الاتحاد البرلماني العربي

٢ ـ نشاطات الاتحاد ١١

٣ ـ اخبار برلمانية عربية ١٩
ـ تضامنا مع الشعب العربي في الجماهيرية العربية الليبية . . ٢٢
ـ كل الدعم للانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة . . . ٢٦
ـ استنكار واسع لالغاء قرار الامم المتحدة مساواة الصهيونية بالعنصرية ٢٩

٤ ـ ملف العدد : مؤتمر ستراسبورغ الثالث حول الديمقراطية البرلمانية والتنمية ٣٢

٥ ـ تقارير
ـ المؤتمر ٨٦ للاتحاد البرلماني الدولي (تشيلي) . . . ٥٦
ـ المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي ـ الاوربي (لشبونة) ٩٤
ـ اجتماع لجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي ـ الافريقي . ١٢٧
ـ المؤتمر ١٤ لاتحاد البرلمانات الافريقية ١٣٠

٦ ـ دراسات : القدس في القرارات والمشاريع الدولية ١٤٥

٧ ـ وثائق : البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الثاني للدورة ٢١ لمجلس الاتحاد البرلماني العربي (طرابلس) ١٦٢

٨ ـ النظام الداخلي لمجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي . . . ١٧٩

كلمة العدد

الديمقراطية والتنمية
بين الواقع والطموح

بقلم : عبد العزيز بلخادم
رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

القى السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، امام مؤتمر ستراسبورغ الثالث حول « الديمقراطية البرلمانية والتنمية » كلمة هامة تضمنت وجهة نظر عربية حول قضايا الديمقراطية والتعددية ومسائل التنمية من خلال ارتباطها بقضية الديمقراطية . وفي ضوء الاهتمام العالمي المتصاعد بهذه القضايا ، ارتأت هيئة التحرير ان تكون هذه الكلمة افتتاحية هذا العدد من « البرلمان العربي » الذي يتضمن ملفا واسعا حول اعمال مؤتمر ستراسبورغ المذكور .

وفيما يلي النص الكامل لهذه الكلمة :

السيد الرئيس

الزملاء البرلمانيون المحترمون

باسم الاتحاد البرلماني العربي ـ الذي يضم ثلاثة عشر برلمانا عربيا ، والذي تتشرف الجزائر برئاسته في هذه الدورة ، اسمحوا لي ان اعرب عن خالص الشكر والامتنان الى مجلس اوربا على الدعوة الكريمة التي وجهت الى اتحادنا للمشاركة في هذا المؤتمر الهام حول الديمقراطية البرلمانية والتنمية .

السيد الرئيس

الزملاء المحترمون

اذا اردنا أن نضع عنوانا لاهتمامات البشرية اليوم بعد التطورات العاصفة التي شهدناها منذ اواسط الثمانينات فلا شك ان هذا العنوان سوف يكون : السير نحو الديمقراطية وتعزيز الحريات ، وحماية حقوق الانسان والسعي لتحقيق التنمية .

وهذه القضايا ، بالرغم من اختلاف انماط ممارستها واختلاف المحتوى الذي يمكن ان تأخذه في هذا البلد أو ذاك ، في هذه القارة أو تلك ، فانها قضايا مترابطة ومتفاعلة .

ان تعلق الشعوب بالحرية وسعيها لتحقيق الديمقراطية هما شيئان اصيلان ينبعان من حق الانسان في الحياة وحقه في الاختيار . وقد تكرست هذه الحقيقة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اصبح معلما من معالم عصرنا ، والذي ينبغي ان تتضافر جهودنا جميعا لتجسيده على ارض الواقع .

ان اهمية هذا المؤتمر تكمن في انه يشكل منبرا دوليا هاما لتبادل الخبرات والتجارب في ميدان تعزيز الديمقراطية وحماية الحريات وتحقيق التنمية . وهذا الميدان بالغ الثراء والتنوع لارتباطه بتاريخ الشعوب وتجاربها وممارساتها .

وعملية تحقيق الديمقراطية وانجاز تنمية حقيقية ليسا امرين سهلين وانما يتطلبان جهدا وتصميما ومثابرة . وعلى سبيل المثال :

اذا كانت التجربة الاوربية قد استقرت على ممارسة الديمقراطية بشكل معين يعتمد التعددية الحزبية ، ونظام الانتخاب التمثيلي النسبي ، ووجود اقلية واغلبية .. الخ فان هذه التجربة قد تكرست بعد مخاض عسير وصراعات كبيرة ودامية شهدتها بلدان القارة الاوربية على مدى قرنين كاملين تقريبا .

وفي عملية التنمية لم تعان اغلبية الدول الاوربية الصعوبات التي تشهدها دول العالم الثالث اليوم ، لان الشرط الاول للتنمية وهو توفر الاموال اللازمة قد تأمن للدول الاوربية من خلال سيطرتها على دول العالم الثالث طيلة قرون من الزمن ، ومن خلال تعاملها غير المتكافىء مع هذه الدول في فترات لاحقة . لا بل ان هذه السيطرة وذلك التعامل كانا من ابرز عوامل تباطؤ التنمية في بلدان العالم الثالث .

السيد الرئيس

الزملاء المحترمون

ان مفهوم الديمقراطية لم يكن غريبا عن العالم العربي . فهذا العالم الذي شهد اولى الحضارات على الارض ، وكان مهد الديانات السماوية الثلاث ، قد عرف أشكالا عديدة من العمل الديمقراطي تتفق ومستوى التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي لشعوب المنطقة . وكان نظام الشورى الذي جاء به الاسلام الشكل الاكثر أهمية لممارسة الديمقراطية . ومن خلاله كانت تصاغ سياسات الدولة ، وتتقرر مواقفها من سائر القضايا .

واليوم نشهد في العالم العربي اشكالا عديدة لممارسة الديمقراطية ، وهي أشكال قابلة للتطور حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة ومستوى الوعي في كل بلد .

ويمكن القول ان حركة التجديد الديمقراطي في العالم العربي قد اصبحت حركة واسعة عميقة الجذور ولا ارتداد عنها .

وبصدد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية اسمحوا لي ان اتوقف عند النقاط التالية :

١ ـ ان تحقيق الديمقراطية وحماية الحريات واحترام حقوق الانسان هي قضايا ذات بعد انساني شامل ، وقد اكتسبت اليوم طابعا عالميا . وفي النضال من اجل تكريس هذه المبادىء والقيم ينبغي الحرص على امرين اساسيين :

الاول ـ عدم السعي لفرض اشكال محددة لممارسة الديمقراطية ، والابتعاد عن النقل الميكانيكي لتجربة شعب ما أو مجموعة من الشعوب الى شعب آخر .

الثاني ـ تطبيق معايير واحدة عند تحديد الموقف من هذه القضايا . وقد اشار فخامة رئيس الجمهورية الالمانية أمس في كلمة الافتتاح الى ان تعدد اشكال ممارسة الديمقراطية هو امر طبيعي . وعلى سبيل المثال اننا نستغرب مواقف الكثير من الدول والحكومات التي ترفع شعارات حماية حقوق الانسان من قضية تقرير المصير وحماية الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الفلسطيني الذي لا يطالب الا بتطبيق قرارات المجتمع الدولي ازاء القضية الفلسطينية . واننا نأمل ان يتحرك المجتمع الدولي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية حول هذه المسألة بنفس الحماس الذي طبقت فيه مؤخرا قرارات هذه الشرعية في اماكن اخرى .

٢ ـ اننا مع ادراكنا لحرص المجتمعات الاوربية الغربية على تعزيز الديمقراطية فلا يسعنا الا ان نتساءل عن مدى مساعدة بلدان اوربا الغربية تاريخيا ومن خلال علاقاتها مع بلدان العالم الثالث أو بلدان الجنوب : على التطور الديمقراطي في هذه البلدان . ونعتقد

انه في كثير من الاحيان لم تخدم الممارسات الاوربية عملية تعزيز المسار الديمقراطي لهذه البلدان ، بصورة عامة .

٣ ـ اننا نؤمن بحق جميع الشعوب في تطوير ثقافاتها ولغاتها والحفاظ على تراثها ، سواء كانت هذه الشعوب كبيرة ام صغيرة . وفي هذا الميدان تنبغي الاشارة الى ان سياسة صهر الاقليات القومية قسرا ـ وهي السياسة التي نرى مظاهرها في انحاء عديدة من العالم ـ قد اثبتت فشلها . فحقوق الشعوب لاتلغى بالقرارات. وفي نفس الوقت لابد ان نشير الى أن بعض الدول التي تمارس سياسة صهر القوميات الصغيرة ولا تعترف بحقوقها تحاول ان تثير مشاكل قوميات اخرى أو تحرض بعض الاقليات على اثارة المشاكل في الاطار الذي تعيش فيه .

في هذا الموضوع الدقيق ينبغي اتباع سياسة مبدئية واحدة وتطبيق مبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان بمعيار واحد .

٤ ـ ينبغي علينا الحرص على تحقيق الاقتران بين مفاهيم التنمية والديمقراطية،وجعل التنمية مجالا تشكل فيه محاربة الفقر وتطوير الثقافة السياسية والعلوم والمعارف حصنا حصينا للديمقراطية . ان الثورة التكنو ـ اليكترونية التي تجري امام اعيننا اليوم تفتح آفاقا واسعة جديدة الى درجة تتطلب اعادة النظر في توزيع الموارد على اسس اقل تعسفا من تلك الموروثة عن التاريخ .

وعلى العالم المتقدم ان يقدم العون الى بلدان العالم النامي لانتشاله من قاع التخلف وتمكينه من التكنولوجيا التي اصبحت الآن احد اسس التنمية وهذا لايمكن تحقيقه الا في ظل اعادة نظر شامله في العلاقات الدولية واستبدال علاقات الهيمنة بعلاقات تعاون وتفاهم بين جميع الشعوب .

٥ ـ ان تنمية حقيقية تتطلب توظيفا مدروسا وعقلانيا لجميع الموارد واشـراكا فعـالا لطاقات الجماهير وتعاونا دوليـا وثيقا بين مختلف البلـدان . وتنمية تقوم على هـذا الاساس تشكل سياجا واقيا للديمقراطية وحماية دائمة لها لان الجماهير لن تشارك بجدية في عملية التنمية ما لم تشعر بأنهـا تمارس حرياتهـا وان حقوقها مصانـة .

ختاما ، إن بلداننا العربيـة وشعوبنا تبـارك مبادرة المجلس الاوربي على عقد هـذا المؤتمر . وسـوف تواصل اقامـة جسور التعاون مع شعوب اوربا الغربية لما فيه مصلحة الجميع .

اتمنى لهذا المؤتمر النجاح والتوفيق

وشكرا لاصغائكم

والسلام عليكم ..

بيان من الاتحاد البرلماني العربي حول قرار الكنيست الصهيوني تكريس احتلال الجولان

**في سياق المساعي الاسرائيلية لعرقلة الجهود المبذولة لايجاد
ية سلمية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الاوسط والقضية
سطينية على اساس مقررات الامم المتحدة ، أصدر الكنيست
هيوني في الحادي عشر من تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٩١
را يعتبر منطقة الجولان السورية المحتلة ((غير قابلة للتفاوض)) .**

**وقد اثار هذا القرار استنكارا واسعا في جميع الاوساط
لمية الحكومية والبرلمانية والشعبية ، واصدر الاتحاد البرلماني
يي البيان التالي حول الموضوع :**

لحادي عشر من هذا الشهر
كنيست الاسرائيلي قرارا
ن منطقة الجولان السورية
، التي أعلنت اسرائيل ضمها
رض قوانينها عليها منذ عام
هي منطقة « غير قابلة للتفاوض » خلال مباحثات السلام الجارية ، بحجة أن الجولان « جزء لا يتجزأ من اسرائيل ، ويشكل عنصرا ضروريا لامنها » (كذا !) .

ان هذا القرار ، يأتي بعد أيام من تدشين مستوطنة جديدة في

الجولان المحتل ، وتكثيف عمليات الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وفي الوقت الذي تتجه انظارالعالم بأسرهالى استئناف أعمال مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط ، يدل دلالة قاطعة على رفض اسرائيل لجهود السلام في المنطقة والعمل على نسفها والاصرار على مواصلة سياستها القائمة على تكريس الاحتلال والقمع وتحدي ارادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية . هذا فضلا عن ان قرار الكنيست الاسرائيلي يتعارض على خط مستقيم مع قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الذي يحظر الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة ، وكذلك مع القرار رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ الذي اعتبر قرار ضم الجولان الى اسرائيل لاغيا وباطلا ودون أي أثر قانوني ، كما يتعارض مع القرارات العديدة التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي حول هذا الموضوع .

ان البرلمانيين العرب اذ يشجبون هذا العمل الاستفزازي من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، فانهم يهيبون بالمجتمع الدولي قاطبة ، وبزملائهم برلماني العالم أن يعملوا كل ما وسعهم للتصدي للغطرسة الاسرائيلية ، وحث حكوماتهم لممارسة الضغط على اسرائيل لارغامها على الانصياع لارادة الشرعية الدولية ، والامتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة الجهود المبذولة لايجاد تسوية سياسية شاملة وعادلة لازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية تستند الى قرارات الامم المتحدة وتضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

دمشق في ١٩٩١/١١/١٣

الاتحاد البرلماني العربي

الامانة العامة للاتحاد تشارك في اعمال المؤتمر ٨٦ للاتحاد البرلماني الدولي

شاركت الامانة العامة للاتحاد في أعمال المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي بوفد ترأسه السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، وضم الوفد أيضا الامين العام المساعد للاتحاد واربعة من المترجمين الفوريين لقنال اللغة العربية . وقد قام الوفد بالتنسيق مع كافة الوفود العربية بنشاط واسع تمثل فيما يلي :

١ ــ اعدت الامانة العامة للاتحاد قبل انعقاد المؤتمر مذكرة حول أعمال المؤتمر تضمنت توضيحات لمختلف القضايا التي سيعالجها

المؤتمر على الصعيدين السياسي والتنظيمي . وقد عممت المذكرة على الشعب العربية قبل شهر تقريبا من انعقاد المؤتمر كما وزعت على أعضاء الوفود العربية في الاجتماع التنسيقي الذي عقدته هذه الوفود في سانتياغو .

٢ ـ التحضير للاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الوفد العربية ، بما في ذلك اعداد مشروع جدول أعمال اللقاء التنسيقي الاساسي وتوجيه الدعوة اليه .

٣ ـ المشاركة في اجتماع ممثلي برلمانات دول عدم الانحياز والبلدان الافريقية .

٤ ـ المشاركة في جميع اللقاءات التي جرت مع مختلف الوفود ومع لجنة تسيير المؤتمر ولجنة الشرق الاوسط ، واجراء اتصالات مع مختلف الوفود وممثلي الكتل لكسب الدعم للبند الاضافي المقدم من المجموعة العربية ، وضمان التأييد للمرشح العربي ـ الافريقي لمقعد اللجنة التنفيذية ..

٥ ـ تنظيم لقاء عربي ـ افريقي مصغر لبحث موضوع المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي ـ الافريقي .

كذلك عقد الامين العام للاتحاد لقاء مع السيد هنري ادوسيس ، الامين العام لاتحاد البرلمانات الافريقية تناول العلاقات بين المنظمتين وموضوع تبادل زيارات الوفود بين الجانبين ، تنفيذا لقرارات مؤسسة الحوار البرلماني العربي ـ الافريقي .

٦ ـ واجرى الامين العام للاتحاد ايضا عدة لقاءات مع السيد هانز بيتر كوتهاوس ، الامين العام للرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي جرى البحث فيها في الترتيبات النهائية للمؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي ـ الاوربي الذي سيعقد في العاصمة البرتغالية ـ لشبونة من ٢٥ـ١٩٩١/١٠/٢٨ .

٧ ـ وقام المترجمون الفوريون ، في وفد الامانة العامة بتغطية الترجمة من اللغة العربية واليها في كافة الجلسات العامة للمؤتمر واجتماعات اللجان ، وبعض اللقاءات الثنائية التي عقدت بين بعض الوفود العربية وغير العربية .

تأجيل انعقاد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي الى مطلع عام ١٩٩٢

أثناء انعقاد المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي في سانتياغو (تشيلي - اكتوبر - تشرين أول - ١٩٩١) تم تنظيم لقاء عربي افريقي مصغر ، ضم عن الجانب العربي كلا من السيد عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري ، والسيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي . وعن الجانب الافريقي كلا من رئيس وفد كوت ديفوار (ساحل العاج) الى المؤتمر البرلماني الدولي ، (كوت ديفوار ترأس حاليا اتحاد البرلمانات الافريقية) والسيد هنري ادوسيس، الامين العام لاتحاد البرلمانات الأفريقية . وجرى في اللقاء بحث الترتيبات الخاصة بالمؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي - الافريقي الذي كان مقررا عقده بدمشق في أواسط شهرنوفمبر - تشرين ثاني- ١٩٩١ . وفي بداية اللقاء أكدالسيد عبد القادر قدورة ترحيب مجلس الشعب السوري بعقد المؤتمر في سورية ، ونوه بأهمية هذا الحدث الذي من شأنه تعزيز العلاقات العربية - الافريقية لما فيه مصلحة الشعوب العربية والافريقية . كما اقترح السيد قدورة تأجيل عقد المؤتمر الى بداية العام القادم بالنظر لانشغالات مجلس الشعب السوري بعدد من الامور الداخلية والتحضير لعدة مناسبات هامة في سورية خلال الاشهر القليلة القادمة .

وقد أعرب الجانب الافريقي عن تفهمه لهذه الظروف وموافقته على تأجيل انعقاد المؤتمر . وتم الاتفاق على أن تقوم الامانتان العامتان لكلا الاتحادين بمتابعة الاتصالات والمشاورات لتحديد الفترة الملائمة لانعقاد المؤتمر بالتنسيق مع الشعبة السورية المضيفة . وأكد الجانب الافريقي أيضا على ضرورة ابلاغ البرلمانات الافريقية بموعد انعقاد المؤتمر قبل وقت كاف ليتسنى لها اجراء الترتيبات اللازمة لذلك .

الاتحاد البرلماني العربي يشارك في عدد من النشاطات البرلمانية ـ الاقليمية

ل الفترة ما بين أواخر آب ـ ـ ونهاية تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩ شـارك الاتحـاد البرلماني ، في النشاطات البرلمانيـة ـ مية التالية :(١)

المؤتمر السنوي للمنظمات غير مية حول القضية الفلسطينية :

ـي عقد في العاصمة النمساوية في أواخر شهر آب ـ اوت ، . وناقش المستجدات التـي عـلى القضيـة الفلسـطينية اع السكان الفلسطينيين داخل سي المحتلـة ، ودور المنظمـات لحكومية فـي دعـم النضـال ي للشعب العربي الفلسطينـي جل حقوقـه الوطنيـة الثابتـة ـروعة .

المـؤتمـر البرلمـانـي حـول راطية والتنمية :

ذي عقد في ستراسبورغ بدعوة برلمان الاوربي والجمعية البرلمانية ن اوربا . وقـد شـاركت في ه وفود من اكثر من ثمانين بلدا ينها سبعة وفود برلمانية عربية. ناقش المؤتمـر الذي اسـتمر ثلاثـة أيـام قضايـا الديمقراطيـة والتعددية السياسية وارتباطهمـا بعملية التنمية ، خاصـة في بلـدان العـالـم الثـالـث والبلـدان ذات الديمقراطيات الناشئة . وصدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن حوصلـة لما دار في الاجتماع من مداولات ، وعددا هاما من التوصيات .

وقد القى السيد عبد العزيز بلخادم رئيس مجلس الاتحاد، رئيس المجلس الشعبي الـوطني الجزائـري امـام المؤتمـر كلمـة اكـد فيهـا أهميـة الديمقراطيـة والحريـة باعتبارهـا شيئان أصيلان ينبعـان مـن حـق الانسان في الحياة وحقه في الاختيار وعمليـة التنميـة تتطلـب توظيفـا مدروسـا وعقلانيـا لجميع المـوارد واشـراكا فعـالا لطاقـات الجماهير وتعاونـا دوليا وثيقـا بين مختلف البلدان . والتنمية التي تقوم علـى هـذا الاساس تشكل سياجـا واقيا للدمقراطية وحماية دائمة لها .

كما اشـاد السيد رئيس مجلس الاتحاد بانعقاد مؤتمـر ستراسبورغ حول الدمقراطيـة والتنمية باعتباره منبرا دوليا هامـا لتبـادل الخبرات والتجـارب بيـن مختلف البلـدان والشعوب .

) يتضمن هذا العدد تقارير وافية عن معظم هذه الانشطة .

٣ ـ الوفد البرلماني العربي الى بروكسل :

بعد انتهاء اعمال مؤتمر ستراسبورغ حول الديمقراطية والتنمية توجه وفد يضم عددا من البرلمانيين العرب المشاركين في مؤتمر ستراسبورغ برئاسة السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد ، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجزائر الى بروكسل بناء على دعوة من البرلمان الاوربي والشعبة البلجيكية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوربي حيث اجرى الوفد لقاءات عديدة مع رئيس البرلمان الاوربي ورئيس البرلمان البلجيكي ، والمفوض الاوربي المسؤول عن شؤون البحر المتوسط والتعاون بين الجنوب والشمال واللجنة السياسية للبرلمان البلجيكي وممثلي عدد من الاحزاب الاوربية والبلجيكية الممثلة في البرلمان الاوربي والبلجيكي . وتناول البحث القضايا السياسية الراهنة ، لاسيما المساعي المبذولة من اجل ايجاد تسوية سلمية شاملة وعادلة لازمة الشرق الاوسط ، والوضع السياسي في المنطقة بعد ازمة الخليج ومسائل التعاون العربي ـ الاوربي . والاطلاع المتبادل على التجارب البرلمانية والخبرات التشريعية .

٤ ـ المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي ـ الاوربي :

في اطار التنسيق المشترك بين الامانتين العامتين لكل من الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوربي عقد في العاصمة البرتغالية ـ لشبونة ـ في الفترة من ٢٥ ـ ٢٨ تشرين اول ـ اكتوبر ـ ١٩٩١ المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي ـ الاوربي ، فقد شاركت في اعمال المؤتمر وفود من تسع وعشرين شعبة برلمانية عربية واوربية اعضاء في الاتحاد والرابطة بالاضافة الى وفود ملاحظة من الجامعة العربية ومجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ، والبرلمان الاوربي ، ومفوضية الجماعة الاقتصادية الاوربية والاونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) .

وناقش المؤتمر جدول اعمال تضمن بنودا حول عملية السلام في الشرق الاوسط ، واخطار سباق التسلح في حوض المتوسط والشرق الاوسط ، والحاجة الى تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة وتنشيط مشروع الجامعة العربية ـ الاوربية وصدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن تلخيصا للمناقشات التي دارت فيه وعددا من التوصيات التي تؤكد ضرورة تعزيز التعاون العربي ـ الاوربي ودعم عملية السلام في الشرق الاوسط .

نشاطات الامين العام للاتحاد

١ ـ لقاءات مع سيادة رئيس مجلس الاتحاد :

في اطار تنفيذ المهمات المطروحة في خطة عمل الامانة العامة للاتحاد التقى السيد عبد الرحمن بوراوي الامين العام للاتحاد مع السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري عدة مرات في الجزائر وطرابلس وستراسبورغ ، وسانيتاغو ولشبونة . وقد اطلع السيد بلخادم خلال هذه اللقاءات على سير العمل في الامانة العامة للاتحاد وعلى الانشطة التي تقوم بها الامانة العامة في مختلف الميادين العربية والاقليمية والدولية ، وزود الامين العام بتوجيهاته حول مختلف هذه الانشطة

٢ ـ رئيس مجلس الشعب السوري يستقبل الامين العام للاتحاد

في العشرين من تشرين الثاني ـ وفمبر ـ ١٩٩١ استقبل السيد عبد القادر قدورة رئيس مجلس لشعب السيد عبد الرحمن بوراوي الامين العام للاتحاد البرلماني العربي والسيد نور الدين بوشكوج الامين العام المساعد للاتحاد .

وجرى الحديث خلال اللقاء حول الدعوة لانعقاد جلسة طارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي بشأن ما تواجهه الجماهيرية الليبية من تهديدات في الظروف الراهنة وانعكاسات هذه التهديدات على الوضع العربي الحالي .

وجرى استعراض تحرك الاتحاد حول قرار الكنيست الصهيوني بشأن الجولان المحتل والمطالبة بشجبه واستنكاره من قبل المنظمات والهيئات الدولية وبعض القضايا البرلمانية الاخرى واعرب السيد قدورة عن تقديره للبيان الذي أصدره الاتحاد البرلماني العربي باستنكار قرار الكنيست الصهيوني .

واكد ان سورية لا توفر جهدا في دعم الاتحاد البرلماني العربي ومهماته ونشاطاته من اجل خدمة العرب جميعا وقضاياهم العادلة في كل المجالات .

الامين العام للاتحاد يستقبل
عددا من السفراء العرب المعتمدين في دمشق

خلال شهر / تشرين الثاني – نوفمبر / ١٩٩١ استقبل السيد عبد الرحمن بوراوي في مقر الامانة العامة للاتحاد الامين العام للاتحاد سعادة السيد محمد الفاضل خليل سفير الجمهورية التونسية بدمشق ، كذلك استقبل الامين العام للاتحاد خلال / نوفمبر – تشرين الثاني / ١٩٩١ سعادة السيد عصام الرشيد ابو جديري سفير السودان بدمشق . وفي السادس عشر من كانون الاول– ديسمبر – ١٩٩١ التقى الامين العام في مكتبه في الامانة العامة للاتحاد مع سعادة السيد محمد الاخضر بلعيد ، سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بدمشق .

وحضر اللقاءات الثلاثة السيد نور الدين بوشكوج : الامين العام المساعد للاتحاد .

وقد دار الحديث في اللقاءات الثلاثة حول الاوضاع العربية الراهنة والتطورات المستجدة في منطقة الشرق الاوسط. واستعرض السيد الامين العام للاتحاد مع اصحاب السعادة السفراء العلاقات القائمة بين الاتحاد البرلماني العربي والشعب البرلمانية في الدول الثلاث . كما تحدث عن الانشطة التي يقوم بها الاتحاد في مختلف الميادين العربية والدولية .

تقوم الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بتعميم الاخبار المتعلقة بالتطورات التي تجري في المجالس النيابية العربية اولا بأول على البرلمانات الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي . ومن بين تلك التطورات الاخبار الخاصة بانتخابات المجالس الجديدة ، وانتخاب أو اعادة انتخاب رؤساء المجالس النيابية ومكاتبها ، وذلك اما استنادا الى تبليغ من الشعب الشقيقة نفسها ، أو بناء على معلومات منقولة عن الصحف ووسائل الاعلام الاخرى .

وبهذه المناسبة ترجو « البرلمان العربي » جميع الشعب الشقيقة الاعضاء تزويدها بكافة المعلومات التي يراد تعميمها على الشعب الاخرى ليتسنى الاستفادة منها .

وننشر فيما يلي ما وصلنا من معلومات بهذا الخصوص :

تونس ـ رئيس جديد لمجلس النواب

الجلسة التي عقدها مجلس
اب التونسي في ٢٢ تشرين
ـ اكتوبر ١٩٩١ ـ انتخب
س سيادة الاخ الحبيب
اس ، رئيسا جديدا لمجلس
ب خلفا للسيد الباجي قايد
سي ، رئيس المجلس السابق .
ث انتخب المجلس كلا من
. منذر زنيدي والسيدة نزيهة
: نائبين للرئيس .

وقد أرسل السيد عبد الرحمن بوراوي الى كل من رئيس المجلس الجديد ونائبيه برقيات تهنئة بهذه المناسبة اعرب فيها عن تقدير الامانة العامةللاتحاد للثقة التي اوكلت اليهم وحرصها على التعاون مع الشعبة التونسية الشقيقة في كل ما يعزز العمل الدمقراطي والنشاط البرلماني العربي المشترك في مختلف المجالات.

مصر ـ اعادة انتخاب الدكتور احمدفتحي سرور رئيسا لمجلس الشعب

اعيد انتخاب السيد الدكتور احمد فتحي سرور ، رئيسا لمجلس الشعب المصري لفترة جديدة . كذلك اعاد مجلس الشعب المصري انتخاب كل من السيد عبد الاحد جمال الدين وكيلا لرئيس المجلس عن الفئات والسيد احمد ابو زيد وكيلا لرئيس المجلس عن العمال والفلاحين.

وقد وجه السيد عبد الرحمن بوراوي الامين العام للاتحاد الى كل من رئيس مجلس الشعب المصري الشقيق ووكيليه برقيات تهنئة تمنى لهم فيها النجاح والتوفيق في خدمة الاهداف الطموحة **لشعبنا العربي** في مصر الشقيقة .

عمان ـ مجلس استشاري بصلاحيات جديدة

اعلن في سلطنة عمان مؤخرا عن انشاء مجلس استشاري جديد يهدف الى ضمان مشاركة اكبر من جانب المواطنين في الشؤون المحلية. ويتكون المجلس الجديد من ٥٩ عضوا تم اختيارهم من بين افضل الممثلين من جميع الولايات في البلاد ، وقد تمتع هؤلاء الاعضاء بثقة اللجنة التي شكلت لاختيارهم والمؤلفة من شيوخ وزعماء قبائل ووجهاء ومثقفين .

ويتميز المجلس الجديدعن المجلس السابق (الذي كان يحمل نفس الاسم) بتوسيع صلاحياته . فالمجلس الجديد يتمتع بالصلاحيات التالية :

- مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تعدها الوزارات المختصة قبل اتخاذ اجراءات استصدارها .
- تقديم ما يراه مناسبا في مجال القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة .
- ابداء الرأي في ما تعرضه عليه الحكومة من سياسات عامة وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها .
- المشاركة في الاعداد للخطط التنموية للبلاد ، ومتابعة تنفيذها في اطار الاستراتيجية العامة للدولة ووفق الامكانات المتاحة .
- المشاركة في الجهود الرامية الى المحافظة على البيئة وحمايتها من اضرار التلوث .
- ابداء الرأي في الموضوعات

التي يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس .

وقد اصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ، قرارا بتعيين الشيخ عبد الله بن علي القتبي رئيسا للمجلس الاستشاري الجديد .

هذا وقد وجه السيد عبدالرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي الى صاحب الجلالة قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ، برقية يعرب فيها عن ترحيب الاتحاد بتشكيل المجلس الاستشاري الجديد ويعلن عن تطلع الاتحاد الى التعاون والتنسيق مع هذا المجلس في مختلف المجالات ، وفي كل ما يخدم وحدة العمل البرلماني العربي على جميع الاصعدة .

واثر الاعلان عن تعيين الشيخ القتبي ، رئيسا للمجلس الاستشاري وجه السيد بوراوي ايضا رسالة تهنئة تمنى فيها النجاح له وللمجلس في خدمة التقدم والازدهار لشعبنا العربي في عمان .

السعودية

قريبا .. مجلس للشورى

تناقلت وكالات الانباء مؤخرا خبرا مفاده ان الملك فهد بن عبد العزيز ، عاهل المملكة العربية السعودية قد اكد أن تشكيل مجلس شورى سعودي سيعلن في شهر شباط / فبراير / المقبل . ويشير مصدر الخبر الى أن العاهل السعودي قد أشار خلال الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء السعودي الى ما تم انجازه من النظام الاساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق ، والى أن المداولات ما تزال جارية لاستكمال بعض جوانب هذه الانظمة .

السودان

جمعية وطنية جديدة

كذلك افادت وكالات الانباء والصحف أن السودان الشقيق يستعد هو الآخر لتشكيل جمعية وطنية (برلمان) جديدة تقوم بمهام السلطة التشريعية في البلاد ، وذلك خلفا لمجلس الشعب السوداني الذي تم حله في أعقاب التطورات الاخيرة في السودان .

تضامنا مع الشعب العربي في الجماهيرية العربية الليبية

اثارت الحملة التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ضد الجماهيرية العربية الليبية وتحميلها مسؤولية تفجير طائرة بان امريكان فوق اسكتلندة والطائرة الفرنسية فوق النيجر قبل عدة سنوات،اثارت هكذه الحملة استياءا واسعا فيالاوساط البرلمانية والشعبية العربية واصدرت العديد من المنظمات والبرلمانات وحركات التحرر الوطني العربية والصديقة بيانات تستنكر فيها هذه الحملة المغرضة التي تستهدف النيل من الجماهيرية او لتمهيد لاجراءات عدوانية ضدها .

وننتشر فيما يلي ما وصلنا من ردود الافعال والمواقف ازاء هذه الحملة .

بيان المجلس الوطني العراقي

اصدر المجلس الوطني العراقي البيان التالي :

نشجب بشدة ما يتعرض له القطر العربي الليبي من هجمة شرسة ودعاية مغرضة تشنها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها وهي توجه اتهاماتها الباطلة بشأن حوادث تفجير احدى الطائرات المدنية عام ١٩٨٨ وتحت غطاء ما يسمى بالنظام الدولي الجديد ، ومن الغريب جدا ان الولايات المتحدة مازالت تحاول ايجاد المبررات لشن عدوان غادر على القطر الليبي بدعوة مكافحة الارهاب الدولي وهي تتناسى جرائمها بحق

الشعب العربي وغيره التي تقوم اساسا على الارهاب في فلسطين أو في فييتنام حيث استشهدت الاعداد الكبيرة من المدنيين ونحن لا ننسى جريمة العدوان على العراق حيث استشهد عدد كبير من المدنيين بسبب القصف الوحشي الغادر على المدن والقرى والملاجىء العامة اضافة الى موت الآلاف من الاطفال والنساء والشيوخ بسبب الحصار الاقتصادي الظالم على قطرنا المجاهد . ان هذه الحملة الظالمة التي تشن على القطر الليبي تأتي بعد العدوان الثلاثيني على العراق وفي خضم جريمة حصار شعب بكامله .

ان المجلس الوطني العراقي يندد بشدة بجميع المحاولات الامريكية والاجنبية للنيل من سيادة القطر الليبي ويؤكد موقفه المطلق ومساندته التامة لاشقائنا في ليبيا في التصدي لجميع التحديات والمؤامرات والمخططات الاجنبية العدوانية المبيتة .

« وما النصر الا من عند الله »

بيان الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي

وصدر عن الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي بيان هذا نصه :

تتويجا للسياسة العدوانية الامبريالية على الامة العربية بعد حرب الخليج وفي اطار فرض الاستسلام على العرب تشن الامبريالية الامريكية وبريطانيا حملة شرسة ضد الشعب العربي الليبي وذلك بتهمة مسؤولية ليبيا عن تحطم طائرة ألبان امريكان في رحلتها رقم ١٠٣ فوق اسكوتلاندا منذ ثلاث سنوات .

والامر جلي وواضح والهدف سياسي محض وهو التدخل في الشؤون الداخلية لشعب الجماهيرية العظمى في محاولة مفضوحة للتأثير على خياراته السياسية والاجتماعية .

ولما كانت الجهات العربية الليبية المسؤولة قد رفضت هذه التهم مطالبة بتشكيل لجنة دولية قضائية محايدة ، وتحدت الدوائر الامريكية والبريطانية لتقديم اي دليل مادي ملموس على صحة ادعائهم فان الامر واضح وهي ان التهمة مجرد زعم وادعاء باطل ومحاولة مكشوفة لابتزاز مواقف الجماهيرية المبدئية خاصة من قضية العرب المركزية ـ قضية فلسطين ـ ودورها الرائد التحرري والتوحيدي من الوطن العربي .

لذلك فان الجماهير العربية والمنظمات الشعبية مطالبة باتخاذ الموقف الذي يعبر عن التزامها

القومي ووقوفها مع شعب الجماهيرية في مواجهة هذه الظروف التي يواجه فيها حملة امبرياليةغربية وتهديد بالعدوان .

بيان فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية والصديقة فيالمنطقة

تواصل الادارة الامريكية الامعان في تهديداتها المباشرة ، لشن عدوان ضد الجماهيرية العربية الليبية ،بعد ان اتفقت مع الحكومة البريطانية على توجيه الاتهام لاثنين من المسؤولين الليبيين في حادثة تحطم طائرة « بان اميركان » فوق منطقة ليكربي ، وقد سبقتهما بأيام الحكومة الفرنسية بتوجيه اتهام مماثل لمسؤولين ليبيين باسقاط طائرة « يوتي أ » فوق النيجر .

وعلى الرغم من أن الجماهيرية العربية الليبية كانت قد اعلنت ادانتها للعمليتين وللارهاب عموما ، كما اعلنت استعدادها للتعاون في اجراء تحقيق دولي بشأن الحادثتين وتقبل نتائج التحقيق ، الا أن التهديدات الامريكية والبريطانية والفرنسية تتصاعد حدتها يوميا تمهيدا لشن عدوانها ضد الجماهيرية الليبية بهدف تحطيم قدراتها وامكاناتها واخضاعها لمشيأتها .

ان ما تهدف اليه الولايات المتحدة من وراء توجيه مثل هذه الاتهامات انما هو اختلاق ذريعة لتبرير عدوانها الجديد ضد هذا البلد العربي لتستكمل فرض مخططها في منطقتنا العربية .

وفي مواجهة احتمالات تعرض ليبيا للعدوان الامبريالي اننا نرى ضرورة تعبئة الجماهير العربية دفاعا عن سيادة هذا البلد وكرامته ، وذلك من خلال توسيع الحملة الاعلامية والسياسية على كافة المستويات الجماهيرية والنقابية والحقوقية عربيا ودوليا لفضح النوايا العدوانية للادارة الامريكية وكشف النقاب عن المفهوم الامريكي للعالم الجديد الذي تريد أن تتزعمه بالبطش والقوة والتهديدوالارهاب .

كما أن منظماتكم واتحاداتكم مدعوةلمطالبة كافة الهيئاتالحقوقية والسلمية والنقابات والاتحادات العالمية كي يساهموا في الضغط الدولي على حكومات البلدان الثلاث (الامريكية ، البريطانية ، الفرنسية) من أجل الاحتكام للجان تحقيقدولية محايدة أو لمحكمة العدل الدولية لتوضيح حقيقة الادعاءات الباطلة الموجهة ضد ليبيا ، ووقف استخدام لغة القوة التي تلوح الدول الثلاث باستخدامها ، وهو ما سيعرض حياة الآلاف من ابناء الشعب العربي الليبي للخطر .

تشكيل الشعبة البرلمانية في المجلس الوطني بالكويت

بتاريخ ١٩٩١/١٠/١٠ اجتمع المجلس الوطني في الكويت واتخذ جملة من القرارات المتعلقة ببعض الترتيبات الادارية ، وهي :

١ ـ قرار بتشكيل الشعبة البرلمانية الكويتية .

٢ ـ اقرار النظام الداخلي للشعبة البرلمانية .

٣ ـ اعادة الانضمام الى الاتحاد البرلماني العربي .

هذا وقد تشكلت الشعبة البرلمانية في المجلس الوطني من أربعين نائبا من أصل ٧٥ نائبا يشكلون مجموع أعضاء المجلس .

وانتخبت الشعبة البرلمانية لجنة تنفيذية لها على النحو التالي :

١ ـ سعادة السيد عبدالعزيز فهد المساعيد — رئيس المجلس الوطني ورئيس الشعبة البرلمانية

٢ ـ السيد بدر ناصر البشر — وكيل الشعبة البرلمانية

٣ ـ السيد ابراهيم حمود بورسلي — أمين سر الشعبة البرلمانية

٤ ـ السيد احمد اسماعيل بهبهاني — أمين صندوق الشعبة

٥ ـ السيد جاسم أحمد الامير

٦ ـ السيد حمود ناصر الجبري

٧ ـ السيد سعدون حماد العتيبي

٨ ـ السيد الدكتور عبد الرحمن أحمد الاحمد

٩ ـ السيد عبد العزيز خليفة العسعوسي

كل الدعم للانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة

بقلم عبد الرحمن بوراوي
الامين العام للاتحاد البرلماني العربي

أربع سنوات مضت من عمر الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني . ومع بداية العام الخامس يمكننا القول ان هذا الحدث الثوري المبارك قد افشل جميع المحاولات والرهانات التي قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية لانهائه والقضاء عليه سواء عن طريق القمع والارهاب الدمويين ، ام عن طريق الوعود بالسلام المزيف . وبقيت الانتفاضة مستمرة ، قوية وصامدة ، تتطور اتساعا وعمقا لتشكل عامل القوة الاساسي الذي يمتلكه الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي لارضه ، والتصدي لمخططاته التوسعية والاستيطانية .

وعلى امتداد السنوات الاربع الاخيرة لم تدخر سلطات الاحتلال اي جهد او وسيلة لاحباط عزم جماهير الانتفاضة حيث أصبح القتل والتجويع والاعتقال وحظر التجول ، وهدم البيوت ، والطرد واقتلاع الاشجار واقفال الجامعات والمدارس ممارسة يومية لتلك السلطات بهدف اجهاض الانتفاضة التي أثبتت أنها ليست مجرد احداث رشق بالحجارة والزجاجات الحارقة ، وانما هي ثورة شعبية عميقة الجذور ، وادت ، فيما ادت اليه ، الى احداث هزة عنيفة في الكثير من المفاهيم التي تعتبرها اسرائيل من ركائز أمنها وتوسعها .

لقد ردت جماهير الضفة والقطاع المحتلين على القمع الدموي
سرائيلي بتصعيد نضالاتها رغم جسامة التضحيات وتعاظم
عباء الحياتية . وشهد عام ١٩٩١ موجات متلاحقة من الاضرابات
عامة والمسيرات الجماهيرية والمواجهات الحادة مع قوات الاحتلال
بلتها تلك القوات بمزيد من القتل المتعمد لراشقي الحجارة .

ولهذا لم يكن من باب الصدفة أن تشدد اسرائيل على مطلب
قف الانتفاضة كأحد اجراءات ((بناء الثقة)) الضرورية للانخراط
ي مسيرة السلام . ولكن استمرار الاستيطان والتشدد في
جراءات القمع ، ومجاهرة قادة اسرائيل بعزمهم على الاحتفاظ
لاراضي المحتلة والشروط الاسرائيلية للمشاركة الفلسطينية في
تمر مدريد للسلام ـ كل ذلك اكد خداع اسرائيل واصرارها على
م الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وعدم الاعتراف
حقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين العربي .

وفي ضوء ذلك دعت قيادة الانتفاضة الى تصعيد الكفاح
لنضال الجماهيري والى التعبئة والمواجهة الشاملتين للتصدي
القمع الاسرائيلية وتأكيد تمسك جماهير الاراضي الفلسطينية
حتلة بحقوقهم الوطنية غير القابلة للتصرف ، واصرارهم على
اصلة الكفاح حتى النصر .

ان استمرار الانتفاضة وصمود مقاتليها قد استقطبا اهتمام
الم أجمع ، وأعادا للقضية الفلسطينية زخمها وحضورها على
ساحة الدولية . ولن تنجح محاولات اسرائيل في التعتيم على
ا الحدث الثوري المبارك الذي يشكل بقعة مضيئة في السماء
ربية الداكنة ، قابلة للاتساع والتطور اذا ما حظيت بالدعم
زم والالتفاف الواسع حولها من جماهير الامة العربية .

ان الانتفاضة هي أمانة في أعناق الامة العربية قاطبة ، ولهذا
، مساندتها ماديا ومعنويا يشكل واجبا قوميا يتقدم على أي
جب أو مهمة .

المجد للانتفاضة الباسلة والخلود لشهدائها الميامين .

الانتفاضة خلال أربع سنوات

أربعة أعوام من عمر الانتفاضة مضت دفع خلالها الشعب الفلسطيني الآلاف من ابنائه بين شهيد وجريح ومعتقل ضحايا للسياسة الارهابية .

ان ضريبة الدم التي دفعها الشعب الفلسطيني خلال السنوات الاربع الماضية هي التعبير المشرف عن ارادته الوطنية وعن استعداده الدائم للتضحية من اجل وطنه فلسطين وحقوقه الوطنية المشروعة.

والجدول التالي يبين حجم الضريبة التي دفعها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلةمنذ بداية الانتفاضة وحتى الثلاثين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ..

فعدد الشهداء (١٢٣٣) شهيدا .

وعدد الجرحى (٨٤٩٦٥) جريحا .

وعدد حالات الاعتقال (٨٥٠١١) معتقلا .

وعدد حالات الاجهاض (٣١٦٨) حالة استقبلتها المستشفيات

وقد تم هدم واغلاق بيوت (٢٦٨٠) منزلا .

ووصل عدد الاشجار المقطوعة الى (١٢٢٨٨٣) شجرة .

والاراضي المصادرة (٢٢٠٠٢٤) دونما .

وقد صرفت (٩٨٩٩) بطاقة خضراء .

اما المبعدون فوصل عددهم الى (٦٢) مبعدا .

ومن هم قيد الابعاد (١٣) مواطنا .

وفي المقابل فقد الحق شبان الانتفاضة خسائر بجيش الاحتلال ومستوطنيه .

وباستثناء العمليات عبر الحدود فقد كانت خسائر العدو الصهيوني في ساحة الانتفاضة في الفترة المذكورة كالتالي :

القتلى (١٣١) منهم (٩٥) جنديا و (٣٦) مستوطنا الجرحى (٦٢٠٦) منهم (٥٠٦٩) جنديا و (١١٣٧) مستوطنا .

اعطاب واحراق وتدمير وتكسير زجاج سيارات (١٣٨٨٠) سيارة .

اعطاب واحراق وتدمير وتكسير زجاج باصات وشاحنات (٢٤٢٨) باصا وشاحنة .

لقد استمرت الانتفاضة موجة بعد موجة وستواصل ايضا بعد أن ضربت جذورها عميقا في أرض الوطن واصبحت حياة للشعب رغم الالم والمعاناة وجسامة التضحيات ، والارقام السابقة خير دليل على ذلك .

استنكار واسع
لالغاء قرار الامم المتحدة
مساواة الصهيونية بالعنصرية

السادس من تشرين أول/اكتوبر ١ اتخذت الجمعية العامة للامم دة القرار رقم ٣٣٧٩ الذي ر الصهيونية شكلا من أشكال صرية والتمييز العنصري وذلك ستناد الى المحتوى الايديولوجي هيونية التي قامت على أساسها ائيل من جهة ، والى الممارسات هابية والعنصرية التي قامت بها لطات الاسرائيلية منذ وجودها في خر الاربعينات .

ومنذ ذلك الحين ، أي منذ عام ١٩ واسرائيل تحاول ، بدعم يكي على وجه الخصوص ، الغاء ا القرار الذي يشكل ادانة من ل المجتمع الدولي لوجودها سياساتها وممارساتها .

وفي ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩١ اقترح البرلمان الاوربي الغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة المشار اليه سابقا باعتبار « أن هذا النص لا يتناسب مع عملية السلام في الشرق الاوسط » (كذا) وبحجة أن القرار « يؤجج الاحقاد ازاء اسرائيل في البلدان المجاورة » (كذا أيضا) .

وبذلت اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ودول أوربا الغربية جهودا كبيرة ومارست ضغوطا قوية جدا الى أن تمكنت من انتزاع قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٩١/١٢/١٦ بالغاء القرار المذكور، وذلك بأغلبية ١١١ عضوا واعتراض ٢٥ عضوا وامتناع ١٣ عن التصويت.

وقد أثار الغاء الجمعية العامة لقرارها السابق استنكارا كبيرا لدى

أوساط واسعة جدا في الرأي العام الدولي . إذ لم يسبق للامم المتحدة ان الغت قرارا من قراراتها الا مرة واحدة عام ١٩٥٠ حين الغت قرارا سبق ان اتخذته عام ١٩٤٦ يدعو الى الحد من العلاقات الدبلوماسية والتعاون في مختلف المجالات مع اسبانيا التي كانت قد ايدت المانيا النازية . وهكذا فان الغاء هذا القرار يشكل سابقة خطيرة في تاريخ المنظمة الدولية لانه يفتح الباب امام الغاء قرارات اخرى عديدة تمثل مكاسب جدية للعديد من شعوب العالم .

كما ان الغاء القرار المذكور يناقض قناعات المجتمع الدولي الذي استند في اصدار هذا القرار الى الحقائق المتعلقة بالعقيدة الصهيونية والممارسات الاسرائيلية في المنطقة العربية ومنذ انعقاد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بال السويسرية في اواخر القرن الماضي .

هذا فضلا عن ان الغاء القرار يمثل مكافأة لممارسات اسرائيل القمعية وغير الانسانية ضد الانسان العربي في وقت أصبحت فيه قضية الدفاع عن حقوق الانسان احد أهم ميادين النشاط والاهتمام على الصعيد الدولي .

هذا وكان السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي قد وجه الى السيد خافيير بيريز دي كويلار ، الامين العام السابق للامم المتحدة ، برقية يستنكر فيها المحاولات الجارية لالغاء القرار رقم ٣٣٧٩ جاء فيها :

ان البرلمانيين العرب المنضمين الى الاتحاد البرلماني العربي يشعرون بالقلق الشديد ازاء المحاولات التي تجري حاليا لالغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ومبعث هذا القلق الامور التالية :

١ ـ لقد اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة هذا القرار نتيجة لرفض وادانة الاكثرية الساحقة من دول العالم للسياسات والممارسات التي تقوم بها اسرائيل ـ وهي دولة قامت على أساس الايديولوجية الصهيونية ـ ضد الدول العربية والمواطنين العرب في الاراضي العربية المحتلة . وقد اتسمت تلك السياسات بطابع الاحتلال والتوسع وخرق حقوق الانسان وممارسة القتل وتدمير البيوت ، والاعتقال والتعذيب والطرد واغتصاب الاراضي والاستيطان وتدنيس المقدسات فضلا عن رفض الالتزام بقرارات الامم المتحدة وارادة المجتمع الدولي .

٢ ـ ومنذ اتخاذ ذلك القرار قبل ١٦ عاما تفاقمت سياسة القمع والارهاب التي تتبعها السلطات

اء السكان العرب في
ة وقطاع غزة والجولان
وأصبحت أعمال القتل
الاعتقال والاستيطان
ة لهذه السلطات ، الامر
أن الاسس التي دفعت
لي ـ ممثلا بالجمعية
المتحدة ـ الى اتخاذ
٣٣٧ عام ١٩٧٥ ماتزال
خطورة وتفاقما .
واقف اسرائيل الاخيرة
سلام حول الشرق
سم بأية مسؤولية ،
ئيل باستمرار لوضع
تقدم مباحثات السلام
لعالم بأسره .
اولة الغاء القرار ٣٣٧٩

تشكل سابقة خطيرة بالنسبة للامم المتحدة لانه يضعف من مصداقيتها امام شعوب العالم ويفقدها قوة الضغط والتأثير التي ينبغي أن تتمتع بها قراراتها .

ان البرلمانيين العرب إذ يعلنون عن رفضهم لهذه المحاولات فانهم يهيبون بكم وبكل المجتمع الدولي العمل على الحفاظ على هيبة الامم المتحدة ومصداقيتها ، وتركيز الجهود في المرحلة الراهنة على انجاح مباحثات السلام الجارية حاليا من أجل التوصل الى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية وللصراع في الشرق الاوسط .

مع فائق الاحترام والتقدير .

ملف العدد

مؤتمر ستراسبورغ الثالث

حـــــول

الديمقراطية البرلمانية والتنمية

(١٦ – ١٨/٩/١٩٩١)

في الفترة ما بين السادس عشـر والثامن عشـر من أيلول – سبتمبر – ١٩٩١ عقد في مدينة ستراسبورغ بفرنسا ، حيث يقـع مقر كـل من البرلمان الاوربي ومجلس أوربا ، المؤتمر الثالث حـول الديمقراطية البرلمانية والتنمية ، وذلك بمبادرة من البرلمان الاوربي ومجلس أوربا وبعض البرلمانات الغربية الاخرى .

شاركت في أعمال المؤتمر وفود برلمانية من ٨٢ بلدا ، من بينها سبعة بلدان عربيـة ، وممثلون عن ١٢ منظمـة اقليمية ودولية من بينهـا الاتحاد البرلماني العربـي ، وعـدد كبـير مـن الباحثـين والاختصاصيين من مختلف البلدان .

وتميز المؤتمـر بحضور كبير لوفـود برلمانيـة تمثل البرلمانات الناشئـة في بلدان أوربا الشرقيـة ، التي تم انتخابهـا على أساس التعددية السياسية ، اثـر التطورات العاصفة التي شهدتها هـذه البلـدان .

ونظرا لاهمية هذا المؤتمر والقضايا التي طرحت فيه ، سواء لجهـة تعزيز التوجهات الديمقراطية في العـالم ، أم لجهـة تبادل الخبرات البرلمـانية والتشريعية والديمقراطية مـن ممثلي مختلف البرلمانات المشـاركة ، فضلا عن اهمية هـذه التظاهرة واحتمالات تطوراتها المستقبلية ، تقدم ((البرلمان العربي)) في هذا العدد ملفا تفصيليا عن أعمال هذا المؤتمر ونتائجه .

ات :

أوائل الثمانينات والعالم
وجة متصاعدة من ازدهار
والقيم الديمقراطية والدفاع
قوق الانسان وحرياته
ية . وأصبح الاهتمام بهذه
من المعالم الاساسية للعقدين
ن من هذا القرن . كذلك
ت قضية تحقيق التنمية في
بلدان العالم ، لا سيما في
لعالم الثالث ، تشكل احدى
عصرنا . وتأكدت من خلال
ت العالمية أهمية الترابط
يتي اشاعة الديمقراطية في
وتحقيق التنمية فيه .

اطار العمل على ملاقاة
ات العالمية نحو الديمقراطية
دية وحماية حقوق الانسان
ام بعملية التنمية قامت في
ط برلمانات الدول الغربية
ية المتطورة القائمة على
ن الديمقراطية البرلمانية
دية السياسية والانظمة
لية محاولات تسعى الى تأطير
توجهات في حركة منظمة
القدرة على الاستمرار
صل ، ومن هذا المنطلق بادرت
:

الجمعية البرلمانية لمجلس
ـ التي تضم ممثلين عن أربع
ن دولة أوربية .

ـ البرلمان الاوربي الذي يمثل البلدان الاثني عشر لدول الجماعة الاقتصادية الاوربية .

ـ برلمانات كل من : الولايات المتحدة الامريكية ، استراليا ، كندا ، اليابان ونيوزيلاندة الى الدعوة لعقد المؤتمر الاول للديمقراطية البرلمانية والتنمية في ستراسبورغ عام ١٩٨٣ . وحددت لهذا المؤتمر ثلاثة اهداف اساسية هي :

ا ـ توثيق العلاقات بين الديمقراطيات القائمة على اساس التعددية .

ب ـ التشجيع على تطور المؤسسات البرلمانية الديمقراطية .

ج ـ دراسة طرق تعزيز الاشكال الديموقراطية للحكومات .

المؤتمر الاول

انعقد من ٤ ـ ٦ / اكتوبر ـ تشرين أول عام ١٩٨٣ ، وشارك فيه ١٥٠ برلمانيا من ٢٧ بلدا ، ينتمون بأكثريتهم الى البلدان الصناعية المتطورة في أوربا وأمريكا الشمالية واستراليا . وقد كرس المؤتمر لمناقشة عامة تركزت حول تأكيد المبادىء التالية :

● **الحرية الانسانية والكرامة الانسانية ـ** التي تشتمل على حرية

الكلام والاعتقاد والضمير ، والحق في النقد والحق في حرية التنقل ، باعتبارها جميعا أسسا ضرورية للحياة والتعايش الانسانيين .

● **حماية الحريات الاساسية وتطويرها** ينبغي أن يكونا مركز الاهتمام من قبل الدولة من خلال :

ـ ضمان حق المواطن في اختيار وتغيير الحكومة عن طريق انتخابات عامة وبالاقتراع السري .

ـ مسؤولية السلطة التنفيذية امام الممثلين المنتخبين من الشعب .

ـ مسؤولية ممثلي الشعب المنتخبين في تنظيم حياة المجتمع عن طريق القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية .

● **الديمقراطية هي مجتمع منفتح تتبع فيه سلطة الدولة باكملها من الشعب** ـ وهذا يتضمن :

ـ حق المواطن في المشاركة في صنع القرار السياسي على المستويات المحلية والاقليمية والقومية .

ـ الوصول الحر الى المعلومات ، والاختيار الحر بين مختلف مصادر المعلومات .

ـ حرية الصحافة ووسائل الاعلام .

ـ الحرية في تكوين الاحزاب السياسية ، واتخاذ الموقف السياسي المناسب .

ـ الحق في الاجتماع والتنظيم ، بما في ذلك الحق في تشكيل النقابات .

ـ الحق في المشاركة في تقرير شروط العمل .

ـ التحرر من العبودية واستغلال العمل البشري .

● **الديمقراطية ضمان للكرامة الانسانية** ـ وهذا المبدأ يشتمل على:

ـ الحق في الحياة ، حرية الفرد الانساني وكرامته .

ـ حرية الكلام والاعتقاد والضمير

ـ حرية ممارسة الشعائر الدينية

ـ حرية التنقل للاشخاص والبضائع والمعلومات .

ـ الحق في التعليم المدرسي والجامعي ، وتهيئة الفرد للحياة في مجتمع ديمقراطي .

● **المساواة امام القانون بغض النظر** عن الجنس، والعرق واللون والعقيدة والمولد ـ وتحقيق ذلك يتطلب :

ـ استقلال السلطة القضائية .

ـ اخضاع جميع قرارات السلطة التنفيذية لتدقيق السلطات القضائية والدستورية .

ـ تبعية قوات الشرطة والقوات المسلحة الى الحكومة المنتخبة .

ـ الحق في ضمان سرية الامور الخصوصية للانسان .

في ظل الديمقراطية لا شيء يحد من هذه الحريات أو الحقوق الا ضمن حريات الآخرين وحقوقهم .

مر الثاني

قد عام ١٩٨٧ ، وضم حوالي برلماني من قرابة اربعين بلدا موضوعه الرئيسي :

لاسهام في الديمقراطية والتربية أجل الديمقراطية » . وتمخض عن اقتراحات عديدة اهمها « المعهد الدولي للديمقراطية » يهدف اساسا الى تشجيع ن ، على الصعيد العالمي ، بين ات الحكومية وغير الحكومية لانية الدولية ، وكذلك بين نات الوطنية بهدف دفع عجلة راطية التعددية وتعزيزها في حاء العالم .

سعى المعهد بصورة خاصة الى المهام التالية :

اقامة اتصالات مع المؤسسات د الوطنية والدولية ، العامة الخاصة .

جمع معلومات حول تركيب هذه سسات والمعاهد ، واهدافها لتها .

نعميم المعلومات المتعلقة بالجهود بذلها المنظمات والمؤسسات بتطوير الديمقراطية .

نظيم اجتماعات ومؤتمرات عضاء المنتسبين اليه وشتى ت التي تشاركه في تصوراته .

ـ تقديم العون الى جميع البلدان خاصة تلك التي تسير في طريق اشاعة الديمقراطية والتي تريد الحصول على الوثائق المتعلقة بسبل عمل الديمقراطية التعددية .

ـ تطوير الابحاث الخاصة بالديمقراطية البرلمانية بالتعاون مع الجامعات ، والعمل كمركز للتوثيق حول الديمقراطية البرلمانية .

ـ اصدار نشرة لتحسين ممارسة الديمقراطية التعددية في العالم .

المؤتمر الثالث

انعقد المؤتمر ايضا في ستراسبورغ في الفترة من ١٨ ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٩١ . وشاركت فيه وفود من اثنين وثمانين برلمانا من قارات العالم الخمس ، بالاضافة الى ممثلي اثنتي عشرة منظمة دولية واقليمية وعشرة من الخبراء والباحثين المختصين في القضايا المطروحة امام المؤتمر .

وفيما يلي عرض تفصيلي حول اعمال المؤتمر ونتائجه :

* * *

اولا ـ الموضوع الرئيسي للمؤتمر ـ جلسة الافتتاح :

حددت اللجنة التحضيرية الموضوع الرئيسي للمناقشة في المؤتمر تحت عنوان :

« الديمقراطية الناشئة (أو المتجددة حديثا) ـ تعزيزالديمقراطية والتنمية» قسمت الموضوع الرئيسي الى ابحاث فرعية تقرر دراستها بصورة تفصيلية في اربع ورشات (مجموعات) عمل تختص كل واحدة بجانب من جوانب الموضوع الرئيسي .

جلسة الافتتاح :

عقدت جلسة الافتتاح في قاعة الجلسات الكبرى للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا . وافتتح المؤتمر من قبل السيد بيورك ، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا بحضورالسيد فون فايتسكر ، رئيس جمهورية المانيا الموحدة . وبعد أن رحب السيد بيورك بالمشاركين أشار الى أن المؤتمر يهدف الى تحفيز النقاش بين البرلمانيين ورجال السياسة في العالم أجمع . ثم أشار الى أنه كان يستحيل ، في فترة المؤتمر الثاني ، منذ أربع سنوات خلت ، تصور سرعةتقدم المسيرةالديمقراطية في اوروبا وفي سائر العالم أو السقوط المدوخ للانظمة التوتاليتارية . ولكن لا بد من التخفيف من هذا التفاؤل لان الديمقراطية لم تفلح بعد في ارضاء جميع التطلعات .

وذكر بأن أعضاء المجلس الاوروبي والبلدان الاعضاء في منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية حضروا وحدهم المؤتمر الاول ، فيما استجاب اليوم أكثر من ٨٠ برلمانا للدعوة الموجهة اليهم .

كما ذكر أيضا بموضوع المؤتمر الرئيسي والموضوعات التي ينبغي طرقها في ورشات العمل وأعرب عن أمله في أن يسمح هذا الحفل بتبادلات مثمرة للآراء حول مختلف الانظمة القائمة .

وانهى السيد بيورك مداخلته بتقديم الخطيب الرئيسي في المؤتمر السيد « ريتشارد فون فايتسكر » رئيس جمهورية المانيا الاتحادية ، مؤكدا الدور التاريخي الذي ينهض به السيد « فون فايتسكر » بوصفه أول رئيس لالمانيا الموحدة وعلى الفرصة الوحيدة المعطاة لهذا البلد كي يسهم اليوم في الاستقرار والسلام في كامل أوربا .

وبعد أن استذكر السيد « فون فايتسكر » أفلاطون وأرسطو وجان جاك روسو الذين يؤكدون أن الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم جميعها باستثناء جميع الاشكال الاخرى، ذكر بالانقلاب الاخير في الاتحاد السوفييتي وبالروح الجديدة التي ظهرت في هذه السنوات الاخيرة ومكنت من بعث الديمقراطية في أجزاء كثيرة من العالم .

واضاف قوله ان خطأ عقائديا افضى الى الايديولوجية الدكتاتورية ينتهي اليوم ، ثم اكد مستشهدا « بعمانويل كانت » أن السعي الحر الى السعادة يحدد النضج السياسي، ولكن لايزال ثمة على الصعيد الاقتصادي نقاط ضعف هيكلية لابد من تجاوزها . ان الديمقراطيات الجديدة تستطيع استخلاص العبرة من التجارب التي قامت بها الديمقراطيات القديمة ، ولكن الحياة السياسية والاحزاب تشهد مشكلات في العمق تمحى أمام شهوة الحكم . ان التنافس ضروري وكذلك الاحزاب السياسية ، الا انه ينبغي ألا تخدم نشاطاتها الاهداف التي حددتها لنفسها بل أن تكون في خدمة الدولة والا تعرضت هيبتها لتراجع هو اليوم واضح تماما في صفوف الاجيال الشابة . بيد أن الاحزاب لا غنى عنها لحل النزاعات داخل الدول . ومر الخطيب مرورا سريعا على وضع الديمقراطيات الجديدة ، في اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا التي يقع عليها أن تواجه مهمات اصلاحية ضخمة في جميع القطاعات.

ثم تحدث عن مخاطر التجاوزات والنزعات الانفصالية التي ترتبط بحدود رسمت بشكل اعتباطي وعن المهام الحيوية الكثيرة الاخرى التي ينبغي لهذه الديمقراطيات أن تحققها ليصلب عودها .

لا بد من تجاوز الانانيات واشكال التعصب والنزعات القومية الضيقة من أجل الحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العالم . ان الديمقراطية تتطلب التسامح ، وتنص على اتخاذ القرارات بالاغلبية وعلى الحماية القانونية الملزمة باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

واكد السيد « فون فايتسكر » أن حقوق الانسان خاصة به بمقتضى طبيعته وكرامته لا على الصعيد الوطني فحسب بل على الصعيد العالمي . والمجلس الاوروبي بهذا الصدد يوفر حماية نموذجية . وهذه الحقوق مبنية على سد حاجات العيش والبقاء الاولية وان السلام والعدل مهددان الى أبعد حد حينما لا يستجاب لهذه الحاجات . ولكنها تنسحب كذلك على التعبير عن الافكار ضمن التعددية من دون تغليب الدفاع عن جانب على الجانب الآخر . وتشكل هاتان الضرورتان كلا مترابطا لا بد لكل التزام بالدفاع عن حقوق الانسان أن يأخذه في اعتباره .

وختم الرئيس الالماني خطابه متمنيا النجاح للمؤتمر .

وبدأ المتحدث التالي ، وهو السيد « بارون كريسبو » رئيس البرلمان الاوروبي ، خطابه بتأكيد دور ستراسبورغ كعاصمة

للديمقراطية وكرمز للسلام والمصالحة .

ثم يتابع حديثه مشيرا الى ان هذا العام قد شهد الذكرى الـ ٢٥٠٠ لميلاد الديمقراطية في أثينا وكذلك تزايد اعصار الاحداث المدوخ الذي يدفع بلدانا كثيرة الى تبني مبادىء الديمقراطية وقيمها . لقد وقعت دول أوروبا كافة ميثاق باريس الذي يكرس الديمقراطية البرلمانية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان على أنها أعمدة الحياة السياسية .

واستعرض السيد « كريسبو » بلدان العالم العديدة التي خطت فيها الديمقراطية خطوات الى الامام ، ولكنه أشار أيضا الى البلدان التي تراجعت فيها كالصين ورومانيامثلا .

وذكر بالجانب الانساني جدا في النظام الديمقراطي وكذلك بالنقد الذي يوجهه اليه المواطنون الاكثر تشددا .

واضاف يقول ان نجاحات الديمقراطية في المجموعة الاوروبية تؤكد على الطابع الدولي للاقتصاد والترابط السياسي . كما يسهم الطابع العالمي للاعلام في ابراز الاهمية الاساسية لحقوق الانسان . ان الاسرة الاوروبية تشكل منذ ٤٠ عاما اطارا للتسامح واحترام حقوق الانسان يصح اتخاذه مثلا يحتذى . ان الديمقراطية تتقدم في أجزاء أخرى من العالم ، في أوربا الشرقية كما في أمريكا اللاتينية ويعود دور البرلمانات الى البروز في كل مكان ، ويحل التعاون محل المواجهة . ان انضمام الديمقراطيات الجديدة الى المجلس الاوروبي انما يشكل الخطوة الاولى ، الا أنه لا بد من تشجيع تحسين الاقتصاد فيما بعد ، وتسهيل التعايش مع الجيران ، فليس ثمة ، في نهاية المطاف ، سوى أوروبا واحدة بثروات ثقافية مختلفة .

وذكر رئيس البرلمان الاوروبي بعد ذلك باتفاقات « سان جوزيه » التي لعبت المجموعة في عقدها دورا هاما ، وكذلك بالحوار الذي بدأ مع مجموعة « ريو » .

والبرلمان الاوروبي يساند الآن ، وقد تسلح بتجربته كجمعية دولية تم انتخابها انتخابا عاما ، تطور برلمان اميركا الوسطى .

ثم استذكر اتفاقية « لومي » الموقعة مع بلدان (افريقيا والكاريبي والباسيفيك) والتي تتضمن مبادىء احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، والتي تسمح أيضا للمجموعة بتعديل وضع الاتفاق في حال انتهاك هذه الحقوق .

كما أشار الى الاعمال المتعلقة بالوحدة السياسية داخل المجموعة الاوروبية والمبنية على شرعية مزدوجة ، شرعية المجلس وشرعية

البرلمان الاوروبي عن طريق التصويت المزدوج للمواطنين ، وذلك لضمان قسمة عادلة للسلطة التشريعية . وقد انتهى مؤتمر برلمانات المجموعة الاوروبية في روسيا في تشرين الثاني ١٩٩٠ الى اتفاق بهذا الشأن ، والى اعلان ختامي يؤكد ان مصالح البرلمان الاوروبي تلتقي ومصالح البرلمانات الوطنية .

وانهى السيد كريسبو مداخلته بالتذكير بكفاح البرلمان الاوروبي ضد العنصرية ومعاداة الاجانب في العالم اجمع واعتراضه على انتهاكات حقوق الانسان التي رفعت عدد اللاجئين في السنوات العشر الاخيرة من ٤٫٥ الى ١٢ مليونا .

ثم يقترح تبعا لذلك بأن يتضمن تعريف المواطنية في المجموعة جميع الحقوق والحريات الاساسية والحقوق الاجتماعية والمشتركة وحرية تنقل الافراد والحق في التربية والتساوي أمام القانون والقضاء على كل تفرقة أية كانت .

وفي الختام وجه السيد كريسبو الى برلمانيي القارات الخمس رسالة أمل قائلا : لا بد من استمرار هذا الزخم لان أعداء الديمقراطية بالمرصاد دوما ، لابد من النضال من أجل توسيع حيز الحريات والمحافظة على الالتزام الداعي الى بناء عالمي أكثر عدالة .

بعد ذلك تولى الحديث السيد « فابيوس » رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية ، كي يرسم بالخطوط العريضة تطور كوكبنا منذ خمسين عاما مشيرا الى أن العالم قد تميز فيما مضى بالاستعمار ، ووصل اليوم الى توجه ديمقراطي يكاد يكون عاما . هذه النتيجة تشيع المسرة ولكنها ينبغي الا تحجب مواطن الهشاشة في النظام ولا سيما في غرب القارة الاوروبية حيث تتصاعد اللامبالاة بل ازدراء الراي العام من بناء يشكو بعض القدم .

واقترح السيد « فابيوس » ثلاثة خطوط للتفكير ، الاولى أن في الغرب ثمة مفارقة ، وهي القائمة بين تقدم الثقافة الديمقراطية التي يقابلها وهن متزايد في الحيوية الديمقراطية . فمع النزعة الفردية واجتياح وسائل الاعلام للمناقشات يبدو أن اللامبالاة هي التي لها الكلمة العليا . ولا بد اذاً للبرلمانات أن تتجدد كي تعود الى التواصل مع المواطنين . والثانية أن في الشرق والجنوب فالمواطنون حاضرون على الرغم من قلة البراعة ومواطن التقصير في الثقافة الديمقراطية ، ولكن المشكلات خطيرة بسبب الضرورة الملحة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في اطار من احترام الاقليات والمعارضات .

والنقطة الثالثة تتعلق بتجاوز

الاشكال القديمة للجماعات ، فالديمقراطية البرلمانية الكلاسيكية لم تعد تلائم تماما الاشكال الجديدة للاندماج والتجمع بين الدول . ولا بد من الابداع والتجديد بالنسبة للمؤسسات الضاربة في القدم أحيانا وابتداع أخرى جديدة .

وأنهى السيد « فابيوس » خطابه بالتذكير بالدور البارز لمجلس أوروبا ضمن هذا المنظور ، وبدعوة جميع المشاركين للعمل من أجل أن تبقى البرلمانات قلب الديمقراطية النابض في العالم الجديد الذي نشهد مولده .

أما المتحدث الاخير في الجلسة الافتتاحية ، السيد « ميغيل أنخل رودريغز »رئيس برلمان كوستاريكا ، فقد رسم هو الآخر بالقلم العريض لوحة الاوضاع المعاصرة التي تتميز بالطابع الكوني الشامل والترابط في جميع المجالات .

فالاخوّة التي تنحدر من القرون الماضية تدفع العالم باتجاه المستقبل. ولكنه يتابع حديثه قائلا ان ثمة هوّة بين الشمال والجنوب ، بين الاغنياء والفقراء . ان الاصلاحات ملحة وضرورية على الصعيد النقدي والمالي وفي مجال المبادلات العلمية والتكنولوجية الدولية . والامر واحد فيما يخص المنظمات التي تتجاوز القوميات بسبب المشكلات الجديدة التي تنشأ .

ثم أكد السيد « رودريغز » أن النظام القانوني الدولي يجب أن يكتسب وزنا أعظم ازاء وعي أهمية تطور حقوق الانسان .

وذكر مثال كوستاريكا وبنما منذ قرن وقدم اقتراح رئيس بلاده من أجل اقامة نظام تعاون دولي جديد في مجال البيئة لان حماية الطبيعة تتطلب عملا دوليا .

ولا بد ، من ناحية أخرى ، من انشاء محكمة دولية للمعاقبة على جريمة ابادة الجنس وانتهاك حقوق الانسان وذلك طبقا لاقتراح السيد « غينشر » الاخير .

وفي مجال التنمية يجب أن تكون السوق الوسيلة لتوزيع الموارد توزيعا مناسبا في اطار التعاون والابداعية . وهناك صلة لا تنفصم بين الرفاهية المادية واحترام حقوق الانسان . ان روح المبادرة ينبغي أن تعزز المجتمعات النامية .

ان الجهود التي بذلتها اميركا الوسطى هامة بهذا المعنى . والندوة الاخيرة حول الديمقراطية والتنمية في أميركا الوسطى قد أسهمت في تقوية التوجه الديمقراطي في هذه البقعة من العالم . وهذه الجهود تؤتي ثمارها . فاشاعة الديمقراطية تتوالى في كوستاريكا ، كما في

نيكاراغو وغواتيمالا ولكن بصعوبة اكبر في هاتين الاخيرتين . لقد جرت عدة لقاءات بين رؤساء المجالس والجمعيات التشريعية في اميركا الوسطى وبنما واضحت اليوم منتظمة ، وهي تسمح بمعاينة مسائل كثيرة على الصعيد الاقتصادي والبيئي والديمقراطي ، وفي آخر هذه اللقاءات طرحت فكرة انشاء محكمة عدل خاصة بأميركا الوسطى لاضفاء اطار قانوني على التجارة الاقليمية .

وانهى المتحدث كلمته معلنا أن التطور الشامل للانسانية ممكن . ولكن لا بد لذلك من تشجيع قيام هيكلية تضامنية بين الشعوب المتطورة والبلدان النامية ، وداخل هذه الاخيرة فيما بينها وفي داخل كل مجتمع . ويشكل هذا التضامن الشامل الطريق الى تشجيع السلام والحفاظ عليه في عالم حر وديمقراطي .

* * *

ثانيا ـ اجتماع الوفود العربية المشاركة في المؤتمر :

شاركت في مؤتمر ستراسبورغ وفود برلمانية من الدول العربية التالية : دولة الامارات العربية المتحدة ، تونس ، الجزائر ، سورية ، الكويت ، مصر والمغرب(١) . وشارك الاتحاد البرلماني العربي بوفد ترأسه السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، وضم الامين العام للاتحاد السيد عبد الرحمن بوراوي ، ومدير العلاقات البرلمانية في الامانة العامة للاتحاد .

وقبل بداية أعمال المؤتمر ، عقدت الوفود العربية المشاركة اجتماعا برئاسة السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد لتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا المطروحة في المؤتمر . وتحدث السيد رئيس مجلس الاتحاد في بداية الاجتماع مرحبا بممثلي البرلمانات العربية المشاركة . ثم تحدث عن أهمية المؤتمر مبينا أنه منبر عالمي هام ومختبر سوف تعرض فيه التجربة البرلمانية العربية . فالعرب هنا تحت المجهر بخصوص الممارسة الديموقراطية . واشار السيد بلخادم الى ان اهمية اللقاء تكمن ايضا في انه قناة للدخول الى الساحة الدولية من زاوية الديموقراطية .

وقال : وبعد المحن التي مر بها العالم العربي يجب أن نلم الشمل ونظهر بالمظهر الجدي الموحد وان

---

(١) كان المجلس الوطني العراقي مدعوا لحضور المؤتمر ولكن وفد المجلس لم يتمكن من المشاركة لان السلطات الفرنسية لم تمنح أعضاء الوفد تأشيرات دخول الى فرنسا .

نركز على تهيئة الاجواء السياسية لخدمة أهدافنا القومية ، لا سيما القضية العربية الاساسية ، قضية فلسطين وحقوق الشعب العربي الفلسطيني .

كذلك أشار السيد رئيس مجلس الاتحاد الى انه خلال الاربعين عاما الماضية كانت الحجة الوحيدة للغرب ان اسرائيل هي واحة للديمقراطية في المنطقة ، في حين أن جميع الانظمة العربية هي أنظمة شمولية (توتاليتارية) تنتهك حقوق الانسان. لهذا يصبح من الضروري تفنيد هذه الحجج وابراز التجربة العربية في مجال ممارسة الدمقراطية .

وفي ختام كلمته أكد السيد بلخادم ضرورة الاهتمام بالمناقشات التي ستدور في ورشات العمل لان هذه المناقشات ستكون أساسا للتوصيات التي ستصدر عن المؤتمر .

ثم تحدث ممثلو جميع الوفود العربية مؤكدين اهمية المؤتمر من جهة ، واهمية القضايا التي وردت في كلمة السيد رئيس مجلس الاتحاد . وبعد مناقشة مستفيضة تم الاتفاق على أن تتناول كلمات الوفود العربية امام المؤتمر القضايا التالية :

ـ التركيز على وحدة الموقف العربي ازاء القضايا الاساسية ، لا سيما قضية فلسطين وحقوق الشعب العربي الفلسطيني ،واوضاع المواطنين الفلسطينيين والعرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي في الارض العربية المحتلة .

ـ الترابط بين قضية الديمقراطية والتنمية ، والاشارة الى أن عدم حل المشاكل الاقليمية والقومية يلعب دورا أساسيا في وجود الثغرات سواء على صعيد الممارسة الديمقراطية أو على صعيد تحقيق التنمية .

ـ الديمقراطية الغربية ليست هي النموذج الوحيد لممارسة الدمقراطية في العالم .

ـ تجارب الشعوب في ميدان ممارسة الديمقراطية هي تجارب غنية ،وكل شعب يمارس الديمقراطية وفق ظروفه الاقتصادية والاجتماعية وتراثه التاريخي والحضاري .

ـ دحض الافتراءات الصهيونية حول أوضاع الديمقراطية والحريات في العالم العربي ، والاشارة الى أن ممارسة الديمقراطية لها جذور تاريخية في العالم العربي تعود الى عصر الشورى في صدر الاسلام .

ـ طرح التساؤلات التالية : الى أي مدى ساعدت السياسات الاوربية الغربية في دفع عملية نشر الديمقراطية واستقرارها في العالم العربي ؟!

والى اي مدى كانت السياسات ربية عموما عاملا مساعدا على نيق التنمية ؟

والى اي مدى يمكن الحديث عن مقراطية الكيان الصهيوني وهو ارس عمليات الارهاب والقتل لترحيل ويرفض الاعتراف حقوق المشروعة للشعب فلسطيني ؟ ويرفض الانصياع شرعية الدولية وتطبيق القرارات دولية ؟

ـ التركيز على قضايا حقوق لانسان العربي في الاراضي العربية لمحتلة ، واثارة موضوع هجرة ليهود الى فلسطين المحتلة من زاوية عتبارها انتهاكا فظا لحقوق الانسان لتي ينادي الغرب باحترامها ومراعاتها .

ـ التركيز على ضرورة تدخل البرلمانات لحث حكوماتها على عدم الكيل بمكيالين في مواقفها السياسية، وضرورة تعامل الحكومات الاوربية مع القضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني بنفس المعايير التي تطبقها على الحالات الاخرى في مختلف انحاء العالم .

ثانيا ـ الجلسات العامة ـ ورشات العمل :

عقد المؤتمر اربع جلسات عامة استمع فيها الى مداخلات رؤساء الوفود المشاركة حول الموضوع الرئيسي المطروح للنقاش . وتضمنت المداخلات وجهات نظر كل وفد حول موضوع المؤتمر وكان ثمة تنوع في الآراء وغنى كبير في الافكار التي تناولتها المداخلات . وكانت هناك وجهات نظر متعارضة حول عدد من القضايا ، خاصة قضايا التعاون التنموي بين بلدان الشمال والجنوب . الا انه بالرغم من هذا التنوع الذي وصل حد الخلاف احيانا كان ثمة اجماع على الافكار الرئيسية التالية :

ـ المرحلة الراهنة هي مرحلة التوجه نحو الديمقراطية والتعددية السياسية واشاعة الليبرالية واقتصاد السوق في مختلف انحاء العالم .

ـ الديمقراطية هي الشكل الافضل لممارسة الشعوب لاختياراتها ، خاصة بعد أن ثبت فشل الانظمة الشمولية (التوتاليتارية) والقائمة على أساس حكم الحزب الواحد .

ـ الايديولوجيات ليست بديلا عن الديمقراطية .

ـ الترابط وثيق بين التقدم في عملية اشاعة الديمقراطية في المجتمع واحداث تنمية حقيقية فيه .

ـ ممارسة الديمقراطية واحترام

حقوق الانسان لم تعودا مسألتين خاصتين بكل بلد ، وانما هما مسألتان لهما أبعاد عالمية ،وتتعلقات بالتطور المستقبلي للعلاقات بين مختلف الدول .

ـ تحقيق التنمية في العالم ، لا سيما في بلدان العالم الثالث (بلدان الجنوب) هو مسؤولية دولية يجب أن تتحقق في اطار التعاون البناء بين الشمال والجنوب وفي اطار علاقات دولية متكافئة تقوم على المنفعة المتبادلة واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ـ الحاجة ملحة الى صياغة أسس واضحة لنظام عالمي جديدتقوم على المساواة والتعاون والاحترام والمنفعة المتبادلة ، وتلغي الى الابد امكانية الهيمنة والتسلط والعدوان. وهذه المهمة يجب أن تسهم فيها وتنهض بها جميع الشعوب والبلدان.

ـ لا يوجد نموذج واحد لممارسة الديمقراطية ، ولا يجوز فرض نماذج جاهزة على الشعوب (هذه الفكرة وردت بصورة خاصة في مداخلات ممثلي برلمانات دول العالم الثالث) .

ـ الصراعات الاقليمية والحروب الاهلية تشكل عائقاأمام الديمقراطية والتنمية . ومن الضروري اسهام المجتمع الدولي في ايجاد حلول لهذه المشكلات لتسهيل انتقال مختلف البلدان الى مرحلة الديمقراطيةالحقيقية وتوفيرالظروف الملائمة لعملية التنمية فيها .

ـ كذلك تحدث عدد من المندوبين عن تجارب بلدانهم في ميدان ممارسة الديمقراطية والعمل من أجل التنمية .

في جلسة العمل الرابعة القى السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، كلمة باسم الاتحاد ، أوضح فيها أهمية المؤتمر ، وأوضح وجهة النظر العربية العامة ازاء مختلف الجوانب المتعلقة بالديمقراطية والتنمية . (كلمة السيد رئيس مجلس الاتحاد منشورة في زاوية الافتتاحية من هذا العدد ـ الصفحات ٥ ـ ١٠) .

ورشات العمل

سبقت الاشارة في هذا التقرير الى انه جرى تقسيم الموضوع الرئيسي المطروح امام المؤتمر الى ابحاث فرعية تقرر دراستها بصورة تفصيلية في اربع ورشات(مجموعات) عمل ، وذلك على النحو التالي :

المجموعة الاولى :

حقوق الانسان التي جرت مناقشتها ضمن التوجهات التالية :

ـ حقوق الانسان والحريات الاساسية باعتبارها شروطا اساسية للديمقراطية . الاعمال والضغوط التي وان كانت مفيدة لبعض المجموعات او الافراد ، فانها قد تؤدي الى تغييرات تكتيكية دون ان تفتح آفاقا لتغييرات شاملة في الانظمة . لذلك من الضروري وضع استراتيجيات اكثر ديمومة .

ـ حقوق الاقليات باعتبارها احد المكونات الاساسية للديمقراطية ـ الجوانب التاريخية والقانونية والسياسية لهذه الحقوق ، تنفيذ القرارات والقوانين الدولية المتعلقة بهذه الحقوق ، وصياغة وسائل جديدة لاحترامها والدفاع عنها . دراسة بعض الحلول العملية لهذه المشكلة مثل الوساطة .

المجموعة الثانية :

ـ مشاكل الانتقال من النظم الاستبدادية الى أنظمة ديمقراطية حقيقية :

ـ الانتقال من الانظمة التوتاليتارية (الشمولية) والدكتاتورية الى الديمقراطية الحقيقية .

الانتقال من « الاعلى » بوصفه عملا مضادا للانتقال من « الاسفل » او التغييرات السطحية كبديل للتغييرات الجذرية .

تأثير العوامل الخارجية والاوضاع الدولية .

ـ الشفافية في العلاقة مع المواطن :

ممارسة المؤسسات لوظائفها واحتمال وقوع نواقص في بداية العملية ـ الحاجة الى وجود ضمانات في ظل دستور جديد .

ـ بعض الجوانب الخاصة :

ضمانات الحياة ـ سلامة المعارضة وضمانات لممارسة الانشطة المهنية والسياسية لممثلي المعارضة ورجال الصحافة ونشطاء الاتحادات .

ـ عملية ترسيخ الديمقراطية :

تحليل الظروف الماضية التي حالت دون اقامة الديمقراطية المستقرة ـ تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ـ النظام الحزبي القائم على اوسع التلوينات السياسية الديمقراطية كهدف سياسي غير خاضع للنجاح الاقتصادي .

المجموعة الثالثة :

التربية على ممارسة الديمقراطية وتعزيزها :

ـ الفرق بين الانتقال الى « نظام » ديمقراطي والانتقال الى « مجتمع » ديمقراطي :

الحاجة الى خلق مجتمع مدني حقيقي وقوى اجتماعية مستقلة غير مندمجة في التيارات السياسية المشايعة للسلطة ـ التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ـ دور التربية ، ووسائل الاعلام ، والمؤسسات الدينية والنقابات ومنظمات الشبيبة والهيئات الاخرى في تعزيز التطور الديمقراطي .

المجموعات المنظمة وتأثيرها على المستويين المحلي والاقليمي . ظهور قضايا جديدة مثل قضايا البيئة .

ـ البرلمانات والمواطن :

التبادل المستمر والمتبادل للمعلومات . الحاجات الفنية للبرلمانات الفتية (والعتيقة ايضا) ـ القواعد المطبقة ، التغطية الاعلامية للمناقشات ، تدريب الكادرات ، المزيد من الصلات مع برلمانات البلدان الديمقراطية .

المجموعة الرابعة :

تحديات الديمقراطية

ـ العلاقة بين المؤسسات الديمقراطية والدولة العلمانية :

ـ تهديد الاصولية للحقوق والحريات الفردية على النطاق العالمي .

ـ العلاقة بين الحكومة المدنية والقوات المسلحة :

ـ التعارض بين الوظيفة الدفاعية للعسكريين ونشاطهم السياسي وتدخلهم في الاوضاع الداخلية .

ـ ثقل البنى الاقتصادية المتعثرة :

المديونية الثقيلة ، عدم التوازن التجاري ، نقص الغذاء .. الخ . تأثير الفقر على البنى الاجتماعية وعلى التربية ، وبالتالي المشاكل الناجمة عن المشاركة في الحياة الديمقراطية .

ـ الظاهرات المتنامية الاخرى :

ـ النزاعات الاثنية والقبلية ـ الارهاب ، الاتجار بالمخدرات والشركات المتعددة الجنسيات ، وصعوبة ايجاد حلول منسجمة مع النظام الديمقراطي .

★ ★ ★

بعد الجلسة الافتتاحية وضعت لجنة التسيير برنامجا لعمل المؤتمر يخصص وقتا للجلسات العامة ووقتا آخر لجلسات ورشات العمل الاربع التي توزع اعضاء الوفود عليها . وقد انتخبت كل ورشة رئيسا ومقررا لها وابتدأت المناقشات بعد الاستماع الى مداخلة احد الاختصاصيين أو الخبراء في الموضوع المطروح امام ورشة العمل تناول فيه اثارة مختلف القضايا المتعلقة بالموضوع ثم افساح المجال للنقاش من قبل اعضاء ورشة العمل . وحسب القواعد الداخلية لعمل الورشات كان من حق كل مشارك التحدث في الاجتماع وتقديم الاقتراحات والتوصيات شفهيا أو خطيا .

وقد جمع مقرروا الورشات جميع الاقتراحات والتوصيات وخلاصة المناقشات التي دارت في ورشاتهم

في تقاريرهم المرفوعة الى
لختامية للمؤتمر .

لختامية :

ت الجلسة الختامية للمؤتمر
ة الثانية عشرة من يوم
الثامن عشر من ايلول –
– ١٩٩١ بحضور جميع
فود .
نت الجلسة الوقائع التالية:

متاع الى تقارير ورشات
بع التي عملت خلال ايام
:

مل الاولى :
الانسان والحريات الاساسية
لاقليات :
: السيد هاوكيس (زيلاندا
) :

التقرير ملخصا للمكونات
للديموقراطية ، واشار الى
اث اوروبا الشرقية لفتت
لى حقوق الاقليات وفي
ديثه عن وجهات النظر التي
ال النقاش ، أشار السيد
الى ان حقوق الاقليات
ط لممارسة الديموقراطية
، لاينص القانون عليها فقط
تطبيقها فعليا . كذلك اكد
دخلين ان على الاقليات
ولاء وعليها ان تعترف بأن
بات مثل ما لها من حقوق .

ان بعض البلدان النامية لا تسمح لها امكانياتها مثلا بتوفير مدارس مستقلة . ان موضوع الاقليات هو بصدد الدراسة في اطار اجهزة مثل مجلس الامن والتعاون الاوروبي ، والامم المتحدة ومجلس اوروبا . واشار المقرر الى انه في الجزء الثاني من أشغال الورشة تركز النقاش على موضوع حقوق الانسان وانتهاكاتها في بعض البلدان واشير بهذا الصدد الى ان الفقر ، والبطالة وغياب امكانيات التربية يمكن ان تعطل مسار الديموقراطية . كذلك يشكل عبء الديون الخارجية عائقا خطيرا بالنسبة للبلدان التي لها اقتصاد هش . ولا يمكن القبول بالاصولية الدينية عند رفضها الاعتراف بحقوق الانسان . ويعتبر التمثيل النسبي اسلوبا ملائما للحفاظ على حقوق الاقليات .

كذلك لابد من الاشارة الى ان النساء يعاملن معاملة الاقليات في حين انهن يشكلن اغلبية في كثير من الحالات . وهذا الوضع يتنافى مع الديموقراطية .

يجب العمل على احترام حقوق الاقليات وتوسيع نطاق اتفاقية حقوق الانسان لتشمل حقوق الاقليات والعمال المهاجرين واقترح أيضا القيام بمبادرات في مجال حقوق الانسان في افريقيا .

وفي ختام عرضه اشار المقرر الى ان العالم يمر بفترة تغييرات كبيرة

ويجب على جميع المشاركين في المؤتمر ان يعملوا من أجل الاسراع باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان حقوق الانسان وحقوق الاقليات في العالم .

تقرير ورشة العمل الثانية ـ مشاكل الانتقال من النظم الاستبدادية الى انظمة ديمقراطية حقيقية :

المقررة : السيدة سوشوكا (بولونيا)

ذكرت في بداية عرضها أنه من خلال النقاش ومضمون الوثائق جرى التركيز على أنه لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية ولا يوجد نظام واحد للدكتاتورية ، انما يوجد نوعان من التحول ، التحول الذي تفرضه القاعدة والتحول الذي يفرضه الحكام على القاعدة . ويعتبر النوع الاول العنصر الحاسم للتغييرات الجذرية. وفي الواقع فان التغييرات عندما تفرض من طرف الحكام فانها تتم في الغالب عبر نموذج غربي مبتور . وهناك بلدان تعيد الحياة لهياكل أكلها النسيان ، وتبدأ بلدان اخرى من الصفر، وتشدد هذه البلدان على دور المحيط العالمي في مسار التحول ويعترف الجميع بان الديموقراطية هي أصلح تعبير عن تطلعات الشعوب التي تبحث عن أشكال تنظيم جديدة تضمن لها تغيير الديكتاتورية التي كانت قبل سقوطها تقوم على ركائز أربعة هي : احتكار الدولة ، الحزب الواحد ، الهيمنة التي تمارسها الدولة على حياة المجتمع وتبعية السلطة القضائية للحزب الواحد . فيجب اذن سن قواعد جديدة في فترة زمنية محددة ، لان قيام الدولة الديموقراطية هش ، لاسيما بسبب اللامبالاة وضعف الثقافة السياسية.

واشار التقرير الى أنه من أجل تحقيق تحول فعال فان على الديموقراطيات الناشئة ، من اجل تحصين نفسها أن ترتكز على العناصر الايجابية الموجودة ليتسنى لها ضمان الاستقرار .

ان الدستور الجديد يجب أن يؤسس على فصل السلطات ، والرقابة البرلمانية واحترام الحقوق والحريات الاساسية . وجرى خلاف بين المنادين بأولوية الخيار للنظام الاقتصادي وبين المناصرين لاولوية الخيار للنظام السياسي .

وباعتراف جميع المشاركين في الورشة ، فان الديموقراطية البرلمانية هي الطريق الوحيد المتوفر من أجل حل سلمي لجميع المنازعات التي يعرفها الديموقراطيون الشباب .

ورشة العمل الثالثة ـ

التربية على ممارسة الديمقراطية وتعزيزها :

المقرر : السيد ستوفيلين (هولندا)

ذكر المقرر بالخطوط العريضة

مل ، التي أوضحت بأنه
لدولة الديموقراطية ليومنا
اهم الحقوق السياسية
والاجتماعية والاقتصادية
أضحت واقعا ملموسا ،
ف النهائي للديموقراطية
ازدهار القدرات الذاتية
خلال المشاركة الفاعلة
في نشاط المراقبة على
السياسي .

التقرير الى أن بوسع
الغربية أن تساهم في تطوير
لدني للديموقراطية الناشئة،
الثالث ، ويذكر خمسة
كن تقديم هذه المساعدة من
وبالدرجة الاولى : ايقاف
ن الريف ومساعدة المقيمين
اكن الصفيح ، والعناية
ن والمحرومين من الحقوق ،
أية أنظمة .

جال المساعدة التي يجب
الى المنظمات الريفية ،
الوثيقة بأنه يعيش في
ريقيا وامريكا اللاتينية
ر من السكان في مناطق
ولا يوجد في هذه المناطق
أو مؤسسات ديموقراطية
الانتخابات التي تجري
. ويجب الاهتمام خاصة
وع من خلال دراسة وسائل
م الحركات الاصلاحية .
يتعلق بالدفاع عن حقوق

الانسان والديموقراطية ترى الوثيقة
بأن العنصر الحاسم يكمن في
المعلومات الموثوق بها وذكرت في هذا
المجال بالدور الذي تلعبه بعض
المنظمات مثل منظمة العفو الدولية
وغيرها .

يتمثل الميدان الرابع في وضع
شبكة تعاون ، تتطور بين مراكز
مستقلة مثل المركز الدولي لحقوق
الانسان وتطوير الديموقراطية
والمنظمات المشابهة في الشمال
والجنوب .

أما الميدان الخامس لمساعدة
الديموقراطيات الجديدة فهي موجودة
بين أيدي البلدان مقدمة الاموال
والتي عليها أن تحرص على تنسيق
أمثل لمبادراتها المتعددة الجوانب .
ويجب على هذه البلدان أن تظهر
رغبتها لسد الفجوة التي تفصل بين
البلدان المتطورة والبلدان النامية .

وذكر التقرير ان احدى المتدخلات
أشارت الى أن الديموقراطية قد
تأخذ مظاهر مختلفة ، بدءا من
الديموقراطيات التي أثمرت في
أوربا الغربية الى الانظمة الديكتاتورية
التي تأخذ شكل الديموقراطية .
وهذه الاخيرة تأخذ فقط بمظاهر
الديموقراطية وتكيفها بدون خجل
لمتطلبات الديكتاتورية ، ويمثل هذان
النظامان الحدود القصوى من
الخيارات الواسعة في اشكال
الديموقراطية .

وفي الديمقراطيات الجديدة ، التي تواجه تطلعات لا تقاس من طرف الشعب ، فان المسؤولين الجدد يجدون انفسهم بدون امكانيات ، ويتعرضون للنقد من طرف الصحافة التي اصبحت حرة وتحملهم مسؤولية كل شيء وتعطي ، بالتالي ، الانطباع بأن النظام الجديد أسوأ من سابقه .

وأوضحت المتدخلة أن صعود الاصولية الدينية هو من أكبر المخاطر التي يتعرض لها ازدهار الديموقراطية . ومحاولات الاصوليين الحصول على السلطة يترتب عنها في بعض الاحيان فقدان الثقة في حكومات منتخبة ديموقراطيا ، وزرع الشك في أوساط الشعب وتقويض السلطة . وفي أغلب الحالات فان الاصولية تتمخض عن أنظمة يسود فيها التزوير والرشوة والمحاباة .

كما جرت في هذه الورشة مناقشة بعض القضايا مثل ، الفقر ، الذي يصعب معالجته في فترة قصيرة . وباعتراف الجميع فان الجمعية البرلمانية تمثل المفتاح الامثل للنظام الديموقراطي . ولكن يبقى مهما بالنسبة لها أن تبقى آذانها مفتوحة تجاه الرأي العام . فبعض التشريعات في كثير من البلدان النامية لا تطبق عندما يتعلق الامر بحقوق الاطفال والنساء والاقليات والعمال . وفي هذه الحالات يجب على البرلمانات أن تنشط وتشجع المساهمة الواسعة للشعب .

اعقب عروض الخبراء ، نقاش غني ونشط ، تناول بالخصوص مواضيع منها جوهر الديمقراطية ، العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية ، الدفاع عن حقوق الفئات المحرومة ، والنساء والاقليات وكذلك أهمية النقابات وحرية الصحافة والحد الادنى من التنمية الاقتصادية .

واشار الكثير من المتدخلين الى انه لا يمكن الحديث عن ديموقراطية حقيقية في ظروف الفقر والبطالة . وجرى استعراض المستوى الهائل للمديونية ، بصفته احدى أولويات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية ، وكذلك ضرورة ايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد .

وجرى في الورشة أيضا التعرض لمسؤوليات الشركات المتعددة الجنسيات ، ومشاكل الاسلحة ، التي يواصل العالم الغربي انتاجها وتواصل البلدان النامية شراءها ، والمسألة الخطيرة لتمثلة في تلوث الكرة الارضية ، والانفجار الديموغرافي لا سيما في العالم الثالث ، ودور الديانات والكنائس .

ركز مندوب من الهند على مسؤولية الديموقراطيات العريقة وبخاصة في سنواتها الاولى ، حين ارتكبت بعض الاخطاء الجسيمة

كان لها انعكاساتها على صعيد
أجمع .

طالب عدد كبير من المتدخلين
رة الترقية الشاملة للعدالة
سادية والاجتماعية على
ويين الوطني والدولي ، دون
بعض الجوانب الهامة لهذه
تالية مثل أهمية التربية
وين والدور الهام جدا الذي
به أجهزة الاعلام في تكوين
العام ونشر القيم والمفاهيم
وقراطية .

ي نهاية أشغال هذه الورشة
السيد بروآدبنت خلاصة عامة
مضمونها في توجيه نداء لفائدة
اقتصادي عالمي جديد يضمن
ا عادلا للقدرات الاقتصادية
لشمال والجنوب .

نة العمل الرابعة

:السيدميكان (تشيكوسلوفاكيا)

سار التقرير الى الكثير من
مع المتعلقة بتغيير الانظمة ،
خلات العسكرية وتأثير الاصولية
وجه الخصوص . وكذلك
ح التقرير انه يجب على
وقراطيات أن تواجه تحديات
ملاءمة الهياكل الاقتصادية
ن الفقيرة ، وسوء علاقات
التبادل ، والاحتياجات المتزايدة
للدول الفقيرة ، وضرورة تغيير
مسار تدفق رؤوس الاموال ، التي
تتم حاليا لفائدة جنوب ـ شمال
اكثر من فائدة شمال ـ جنوب ،
وانخفاض قيمة المواد الاولية المصدرة
من طرف الدول الفقيرة ، وارتفاع
اسعار المواد المصنعة المصدرة من
البلدان المتطورة صناعيا . وأكدت
الورشة ، ضرورة وضع حد للحمائية
الزراعية باعتبار ان المنتوجات
الزراعية تعتبر حيوية بالنسبة
للبلدان الفقيرة . ان الحمائية هي
التي تجعل البلدان الصناعية مسؤولة
عن الديون . كما أكد المشاركون
بأن العالم الثالث لا يطلب صدقات
وانما تحقيق عدالة أكبر في علاقات
التبادل . وأعرب عدد كبير من
المتدخلين عن التخوف من ان
المساعدات الغربية سوف تتركز على
بلدان أوربا الشرقية ، ودعوا الى
الاعتراف بأن أوربا الموحدة المستقره
هي التي يمكنها أن تساعد البلدان
الفقيرة .

وحول النزاعات الاثنية (العرقية)
في يوغوسلافيا ورومانيا رأى
المشاركون بأن التدخل ضروري لوضع
حد للنزاع .

كذلك تم التعرف على بعض
المخاطر الاخرى التي تهدد
الديموقراطيات والتي من بينها على
الخصوص : ضعف المساعدات التي

تقدم للريف على صعيد جميع البلدان ، الاتجار بالمخدرات وانعكاساتها العميقة والمتعددة ، وجود المفاهيم الاصولية الحادة . ولايجاد حلول لهذه المشاكل من الضروري تعزيز الحوار بين الشعوب والبرلمانيين . واقترحت الورشة تنظيم ندوات اقليمية لهذه الغاية ، وبخاصة في أفريقيا .

٢ ـ الاستماع الى تقرير المقرر العام للمؤتمر مارتينز (اسبانيا) :

شكر السيد مارتينز بصفته مقررا عاما جميع من أسهم في أشغال المؤتمر الهام ، الذي سمح بالاستماع الى المشاركين الذين قدموا من جميع انحاء العالم . وأضاف ان المؤتمر اتاح الفرصة لتوضيح الافكار وتعزيز القناعة بالديموقراطية التي تهدف الى ضمان الكرامة والرفاهية للجميع ، والتأكيد على الاهمية العالمية للديموقراطية التي يطمح الى تحقيقها كل انسان . واشار الى انه من الشذوذ القول بأن الديموقراطية هي من الكماليات . وبالفعل فانه في جميع أنحاء العالم سعت الانظمة التوتاليرتارية من وراء هيمنة الدولة الى تحويل الاموال لفائدة الطبقات المحظوظة وحرمان افراد الشعب من الاستفادة منها .

وأوضح السيد مارتينز ان بعض الاصوات ، التي صمتت هذه الايام لحسن الحظ ، كانت تنادي بأن الحريات الشخصية تشكل عائقا امام التطور الاقتصادي في حين يؤكد الواقع انه في نظام ديموقراطي حقيقي فقط ، تتحقق رفاهية الفرد .

ان الواقع الحالي يعزز قناعاتنا بالديموقراطية ، وان التطورات التي حدثت خلال الشهور الماضية كانت غير متصورة قبل أربع سنوات خلت ، غير انه يجب علينا تجاوز القصور في ديموقراطياتنا لانها قابلة للتحسين . ان مشكلة التفاهم بين الافراد وبين الشعوب لم تحل بعد . وتعقيد المشاكل يزيد دائما من هوة الابتعاد عن القاعدة .

ان كثيرا من المشاكل هي دولية من حيث جوهرها كما تبين ذلك مختلف النضالات على صعيد الدفاع عن البيئة في العالم .

وحول الاقليات الوطنية اوضح السيد ماتينز بأن الديموقراطية ليست عائقا ولكن على العكس فهي التي تبرز الموضوع ، ويجب علينا اليوم أن نصوغ آليات عمل (ميكانيزمات) فاعلة لحماية هذه الحقوق المعترف بها منذ زمن بعيد ، وحسب رأيه ، فان مجلس أوربا يقدم الاطار الامثل لتحديد مفهوم الاقلية ، والمظاهر المختلفة لهذه الاشكالية وميكانيزمات الحل السلمي للنزاع ، وأضاف انه من الضروري الحفاظ ،

اضافة الى الحقوق الفردية ، على الحقوق الجماعية الضمان هوية الفرد ، وهذا دون التذكير بوجود واجبات وبخاصة واجب الاخلاص . كما انه ينبغي الوقاية من اخطار السلوك الارهابي .

ولاقامة عالم أفضل ، يجب تجاوز النزعات المنبوذة ولهذا الغرض يجب العمل على دعم انشطة المنظمات غير الحكومية وتطوير النظام التربوي وتعزيز التضامن بين الافراد .

٣ ـ الكلمة الختامية لرئيس المؤتمر السيد بيورك :

اشار بيورك الى أن المؤتمر اتاح الفرصة لايجاد أفكار رئيسة والتأكيد على القيم التي تتمتع بصفة عالمية مطلقة كالقانون واضاف انه لا يوجد في مجال الديموقراطية ترياق عالمي . ويجب على كل دولة ان تصب اهتمامها في السياق الخاص بها ثم بعد ذلك تزويد البلدان الاخرى بتجربتها . وطالب السيد بيورك البرلمانيين في العالم ، بأقل من الفزع الى المطالبة ليس فقط بانظمة للبرلمانيين والبرلمانات ولكن ايضا بتوفير الامكانيات الكبيرة للنهوض بأعباء مهماتهم ، هذه المطالبات سوف تثير بعض الانتقاد ولكن من المفيد الالحاح في المطالبة .

واكد في ختام كلمته قناعته بأن المؤتمر كان مثمرا وسمح باقامة علاقات شخصية مفيدة .

٤ ـ المصادقة على الاعلان الختامي :

ـ قرأ السيد بيورك نص مشروع الاعلان الختامي الصادر عن المؤتمر وتمت الموافقة عليه بالاجماع .

وبعد أن ذكر بأن المؤتمر القادم سيجري في استراسبورغ عام ١٩٩٥ أعلن عن اختتام المؤتمر .

وفيما يلي النص الكامل للاعلان الختامي الصادر عن المؤتمر :

الاعلان الختامي

١ ـ نحن برلمانيي جميع القارات المجتمعين في مؤتمر ستراسبورغ الثالث حول الديموقراطية البرلمانية، وفي منعطف تاريخي من قرننا هذا نغتبط لانبثاق حركات شعبية في العالم أجمع تنادى باشاعة الديمقراطية داخل الدول وتؤكد على تطلع جديد الى نظام داخلي ودولي قائم على حقوق الانسان واحترام الحريات الاساسية ومبدأ دولة القانون واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسعي

الى سلام ثابت . واننا نحرص على تأكيد طابع الديمقراطية الشامل ، وان الموجة الحالية لاشاعة الطابع الديمقراطي قد سبقها ويسر سبيلها الغياب التدريجي للصراع بين الشرق والغرب .

٢ ـ ان عملية الديمقراطية التي انطلقت في بلدان كثيرة تبرز صحة توجهات « اجماع ستراسبورغ » الذي نتج عن المؤتمر الاول عام ١٩٨٣ : فالعناصر الاساسية للديمقراطية البرلمانية التعددية التي كان ينادي بها (ولا سيما الانتخابات الحرة ودولة القانون والمحافظة على حقوق الانسان) تبقى أكثر من أي وقت مضى الاساس الذي لا يمكن تجاوزه لمجتمع ديمقراطي حقيقي . لقد خطا مؤتمر عام ١٩٨٧ خطوة اضافية وأكد الصلات العميقة القائمة بين مفهوم الديمقراطية الحقيقية من جهة والمشاركة النشطة لجميع المواطنين في مسيرة الديمقراطية من جهة أخرى .

٣ ـ لقد أفاد الاعداد لمؤتمر ستراسبورغ الثالث من نتائج الندوتين الاقليميتين اللتين عقدتا في جزاين من العالم هما من بين البلدان المعنية أكثر ما تكون بالتطور الديمقراطي : الندوة حول « الديمقراطية والتنمية في اميركا اللاتينية » (سان جوزيه ـ كوستاريكا ـ شباط ١٩٨٩) والندوة حول « الديمقراطية والتنمية في افريقيا : تجربة البلدان الافريقية من مجموعة ACP دول افريقيا والكاريبي والباسفيك) « دكار ـ السنغال ـ آذار ١٩٩١ » .

٤ ـ ونحن مقتنعون بأن الشعوب تطالب ، في المرحلة التاريخية التي نجتازها ، بابدال مفهوم المشروعية الشكلي بمفهوم « الشرعية » الاكثر عمقا . و « شرعية » الانظمة السياسية هذه لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة الا ضمن اطار دولي يضم بعض الشروط :

ـ فحقوق الانسان لم تعد مرتبطة بالمجال المخصص للدول وانتهاك هذه الحقوق يؤسس لواجب دولي حقيقي في التدخل .

ـ والوسائل الدولية للدفاع عن حقوق الانسان والشعوب ينبغي تعزيزها وتحسينها باستمرار كيما تكون ناجعة حقا .

ـ والديمقراطية وحقوق الانسان ودولة القانون ، هذه القيم الشاملة ، يجب ممارستها في اطار احترام الخصوصيات والشخصيات الاقليمية والوطنية .

ـ ان احترام حقوق الانسان وهذه الشخصيات انما يتضمن توفير حماية مناسبة للاقليات عن طريق مواثيق دولية ووطنية .

ـ ان البلدان التي بلغت مرحلة متقدمة في كثير أو قليل على طريق

ى الديمقراطية بحاجة
ان الديمقراطية الفعالة.

رهنت الوقائع أن البلدان
على الصعيد الاقتصادي
ل الى ديمقراطية قابلة
قامت بذلك البرهان على
ام بين الديمقراطية وأي
لتطور – فلا بد من
ة شركة حقيقية بين
ت الشمال والجنوب
ء الديون باسم الترابط
جتماعية من أجل تعزيز
ت الصاعدة وتحقيق
ى أخلاقية جديدة في
ولية .

تجري التحولات الكبيرة
في أوروبا الوسطى
فان مجمل القوى الفاعلة
هي التي تسمع صوتها ،
ن أن هذه القوى الفاعلة
تنظيم نفسها والمشاركة
لة في تسيير أمور
نى أن تستطيع الاعتماد

على دعم المجتمعات الديمقراطية .

– ينبغي أن تسهم الديمقراطيات في العالم أجمع اسهاما حاسما في بناء نظام دولي جديد في اطار الامم المتحدة ، قائم على احترام حقوق الانسان والعلاقات السليمة بين الشعوب وقانون دولي يتم احترامه وقادر على التجدد .

٥ – يشكل المعهد الدولي للديمقراطية الذي أنشيء في ستراسبورغ في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٩٠ أداة ثمينة لمواصلة أهداف المؤتمر . واننا نوجه نداء الى جميع البرلمانات المشاركة لتنضم الى المعهد وتسانده بجميع الوسائل .

٦ – لقد مكننا المؤتمر من توثيق الروابط بين الديمقراطيات البرلمانية، وقد يسرنا بالتزامنا تطور المؤسسات البرلمانية والديمقراطية وجمعنا مادة كبيرة للتفكير في وسائل تعزيز الديمقراطيات . فلا بد اذاً من ان يستمر نشاط مؤتمر ستراسبورغ .

(١)

تقرير حول اعمال ومقررات المؤتمر ٨٦ للاتحاد البرلماني الدولي

سانتياغو ـ تشيلي / تشرين اول ـ اكتوبر /١٩٩١/

مقدمة :

احتضنت مدينة سانتياغو ، عاصمة تشيلي ، في الفترة ما بين السابع والثاني عشر من تشرين اول اكتوبر ١٩٩١ اعمال المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ، واجتماعات الدورة التاسعةوالاربعين بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي . وقد شاركت في اعمال هذا الحدث البرلماني الدولي الهام وفود من اكثر من تسعين برلمانا من برلمانات العالم ، كما شارك فيه بصفة ملاحظ عدد كبير من المنظمات البرلمانية الاقليمية ، وممثلون عن الامم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة بالقضايا المطروحة امام المؤتمر .

اولا ـ جلسة افتتاح المؤتمر

افتتح المؤتمر السادس والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي في قصر المؤتمرات في العاصمة سانتياغو ، تحت رعاية وبحضور السيد باتريشيو ايلوين ازوكار ، رئيس جمهورية تشيلي. وبعد عزف النشيد الوطني التشيلي استمع اعضاء المؤتمر والمدعوون الحاضرون الى عدة

كلمات القيت بهذه المناسبة .

كان اول المتحدثين السيدنافاريت رئيس الشعبة البرلمانية التشيلية ، الذي اشار الى ان الديمقراطية هي من تقاليد تشيلي العريقة ، وان المؤتمر الوطني الذي يمثل الشعب التشيلي ، يعود الى الرابع من حزيران – يونيو ١٨١١ ، وبذلك فهو احد اقدم البرلمانات في العالم . ولذلك فان الاطاحة بالمؤسسات الدستورية في تشيلي عام ١٩٧٣ كان ضربة قاسية للديمقراطية التمثيلية . ولكن الشعب استطاع ان يعيد الديمقراطية وان يعيد مؤتمره الوطني ليلعب دورا قائدا في حياة البلاد .

واشار السيد نافاريت الى ان احداث عام ١٩٧٣ ، كانت بداية فترة من اصعب الفترات التي مر بها الشعب التشيلي . وقد اعلن جميع برلمانيي العالم تضامنهم مع محنة تشيلي وكذلك ايدوا نضال تشيلي من اجل اعادة الديمقراطية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي اتخذت كثيرا من القرارات دفاعا عن حقوق الانسان في تشيلي وعن حقوق الانسان لبرلمانيي تشيلي . وعبر عن الشكر والامتنان للدعم الذي حظي به نضال شعب تشيلي من الراي العام الدولي والبرلماني بوجه خاص. كما نوه السيد نافاريت في سياق كلمته بالانقلاب العسكري الذي جرى في هايتي قبل اسابيع قليلة ، وعبر عن قلق العالم الديمقراطي لغياب ممثلي هايتي عن المؤتمر، واكد ان نجمة الحرية سوف تضيء الطريق الى الحرية بالنسبة لشعب هايتي . وفي ختام كلمته ، اشار السيد نافاريت الى انه من خلال التسامح والاحترام المتبادل ، يمكن للبرلمانيين ان يعملوا من اجل تقدم البشرية بحيث يكونون راضين عن انفسهم وعما انجزوه عند رحيلهم من تشيلي ..

وكان المتحدث التالي السيد روزنتال ، السكرتير التنفيذي للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والكاريبي ، الذي نقل الى اعضاء المؤتمر رسالة من السيد خافيير بيريز دي كويللار . وقد جاء في هذه الرسالة الى انه طوال سنوات قام الاتحاد البرلماني الدولي باسهام فريد في جهود المجتمع الدولي والامم المتحدة لحل كثير من مشكلات العصر ، ومما يدعو الى الارتياح ان الاتحاد البرلماني الدولي ينطلق من اعتباره ان المهمة الرئيسية للبرلمانات هي تأمين المتطلبات الاساسية لتوطيد الديمقراطية والحفاظ عليها . ومن الهام جدا ان الاتحاد قد ركز بصورة كبيرة على قضية التنمية الانسانية في مؤتمره الذي ينعقد في قارة استعادت الديمقراطية معظم بلدانها.

واشار ممثل الامين العام للامم المتحدة في كلمته ايضا الى ان هدف التنمية هو رفاه الشعوب ولهذا ، فمن الضروري اشراك المواطنين في النشاطات الاقتصادية والسياسية بصورة ديمقراطية تماما ولما كانت البرلمانات ، بحكم وظيفتها ، هي اكثر المؤسسات ديمقراطية ، فانها يجب ان تلعب دورا اساسيا في اقامة التوازن بين مختلف عناصر التنمية الانسانية .

وفي الختام ، اشارت الرسالة الى ان العالم ، بالرغم من زوال المنافسات والحرب الباردة ، ما يزال يواجه اخطار العنف وعدم الاستقرار في العديد من المناطق . وان السبب الاساسي في ذلك يعود الى الخرق المستمر لحقوق الانسان ، واللامبالاة ازاء حقوق الاقليات الاثنية ، الذي يمكن ان يؤدي الى اعمال ابادة جماعية هنا وهناك . ولهذا من الضروري تضافر جميع الجهود لوضع حد لكافة الاعمال التي تحط من كرامة الانسان ، وتؤدي الى النيل من حقوقه او الحد من حريته .

بعد ذلك القى السيد داودا صو ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي كلمة اشار في بدايتها الى ان الاتحاد والبرلمان التشيلي قد انتظرا طويلا الى ان تمكنت تشيلي من استعادة الديمقراطية واستضافة المؤتمر البرلماني الدولي السادس والثمانين . وان عودة حكم القانون والمؤسسات الدستورية الى تشيلي يمثل انتصارا للشجاعة والصمود الانسانيين ضد قوى الظلام والتسلط .

ثم استعرض صو في كلمته التطورات الدولية التي جرت خلال العقدين الاخيرين والتي ادت الى تغيير جذري في الوضع الدولي يفتح اوسع الآفاق امام تقدم الانسانية . ففي اوروبا وامريكا اللاتينية استعاد الناس حريتهم في الكلام ، وفي افريقيا بدأت انظمة الاستبداد والتوتاليتارية تتهاوى واحدا بعد الآخر . وفي الشرق الاقصى يثير التطور الاقتصادي الواسع وضمور التوتر بين الشرق والغرب آفاقا كبيرة توحي بالثقة والتفاؤل . ولم يبق الا الشرق الاوسط وحده منطقة تتدهور فيها الاوضاع بالرغم من نزوع شعوبها نحو الامن والحرية . ثم اشار السيد صو الى انه في ظل المتغيرات الراهنة ينبغي على المجتمع الدولي ان يفتش عن صيغ جديدة للتعاون وان يطرح اهدافا جديدة . وكما كان الحال في الماضي فان الاتحاد البرلماني الدولي عازم على الاسهام في تعزيز عملية التعاون بين الشعوب والدول . وهذا ما تؤكده القضايا المطروحة على جدول اعمال المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد :

قضايا التنمية الانسانية والديمقراطية ، والوسائل الكفيلة بالقضاء على اعمال الابادة في كل انحاء العالم . وتمنى ان تسفر مداولات المؤتمر عن نتائج ايجابية تساعد على الارتقاء بالتعاون الدولي الى المستوى المطلوب . وفي ختام كلمته ، ادان السيد صو الانقلاب العسكري الذي جرى في هايتي وطالب باسم جميع برلمانيي العالم باعادة المؤسسات الديمقراطية والدستورية الى ذلك البلد . وعبر اخيرا عن الشكر والامتنان لشعب تشيلي وبرلمانه وحكومته على الاهتمام والرعاية اللذين يحظى بهما المشاركون في اعمال المؤتمر ، وتمنى لتشيلي التقدم والازدهار وتعزز الديمقراطية .

وكانت الكلمة التخامية في جلسة الافتتاح هي كلمة سيادة باتريشيو ايلوين ازوكار ، رئيس جمهورية تشيلي الذي عبر في مستهل خطابه عن سعادة الشعب التشيلي باستقبال الممثلين المنتخبين لهذا العدد الكبير من الشعوب الصديقة ، مشيرا الى ان انعقاد المؤتمر البرلماني الدولي في تشيلي يعطي الفرصة للشعب التشيلي ليكرر امتنانه وشكره على التضامن الواسع والعميق الذي حظي به نضاله من اجل الحرية والديمقراطية من جانب برلمانيي العالم طوال سنوات .

ثم تطرق السيد ازوكار الى الوضع الدولي مشيرا الى التغيرات الدولية التي جرت فيه والتي تصب في منحى تعزيز الديمقراطية وافساح المجال للشعوب لكي تقرر مصائرها . وعبر عن قناعته بأن البرلمانات ينبغي ان تكون مرآة الامة ، والتعبير الشرعي عن مختلف التيارات الفكرية والمطامح والاهتمامات لدى جميع الشعوب . وداخل هذه المؤسسة التمثيلية فان الاوطان تخلق وحدتها من خلال التنوع . وان احترام الكرامة الانسانية ، الذي هو اساس الديمقراطية ، يتطلب ان تشارك جميع التلونات الفكرية في بناء مستقبل الامة ، في ظل سيادة الاغلبية وحق الاقلية في ممارسة النقد وتقديم الاقتراحات والحلول البديلة .

وتأكيدا لاهمية الديمقراطية اشار السيد رئيس جمهورية تشيلي الى ان اولئك الذين يثقون بالقوة بديلا عن المنطق ، اولئك الذين يعتقدون انهم وحدهم المالكون لزمام الحقيقة، اولئك الذين يحتقرون من يفكر على نحو مختلف عنهم ، اولئك الذين لا يقبلون الاختلافات في الرأي لايمكنهم المشاركة في الحياة البرلمانية ، وبالتالي لايمكن ان يكونوا حراسا للديمقراطية . وبحجة ايجاد حلول سريعة للمشاكل ، وبحجة ان المناقشات البرلمانية تعيق هذه

الحلول السريعة كانت الانظمة الدكتاتورية والاستبدادية تخفي ضعف ثقتها بالجماهير ومشاركتها في صنع القرارات ، وضعف احترامها لكرامة الانسان وحقوقه وخوفها من الحوار والمنطق .

وحول دور البرلمان في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة اشار السيد ازوكار الى ان امام كل برلمان ثلاث مهمات : الاسهام في تحديد الخطوط العامة للسياسة ، ممارسة الوظائف التشريعية ، تخويل الحكومة فرض الضرائب والانفاق . واداء هذه المهمات الثلاث يلقي مسؤولية كبرى على البرلمان ككل وعلى كل عضو فيه بمفرده .

واشار السيد ازوكار الى ضرورة الانتباه ، الى ان البرلمان المعاصر يواجه تحديات كبيرةمن جانبالتطور التكنولوجي الذي يزداد تعقيدا ، وتزايد نفوذ السلطات التنفيذية ، والتأثير المتزايد لاجهزة الاعلام في تكوين الرأي العام . واكد ان هذه التحديات من شأنها ان تحسن من فعالية البرلمانيين وان تدفعهم الى تحديث اجراءاتهم .

وكرس السيد ازوكار قسما هاما من خطابه لعرض تجربة تشيلي في الممارسة الديمقراطية والعمل البرلماني ، مشيرا الى ان البرلمان والحكومة في تشيلي يعملان معا لضمان مؤسسات دستورية مستقرة وراسخة يمكنها ان تتابع التقاليد المجيدة الماضية لتشيلي في مجال الديمقراطية . وفي ختام كلمته ، كرر السيد ازوكار ترحيبه بضيوف تشيلي وتمنى لهم اقامة طيبة ومؤتمرا ناجحا .

ثانيا ـ جدول اعمال المؤتمر ـ انتخاب الرئيس ونواب الرئيس

تضمن جدول اعمال المؤتمر ٨٦ للاتحاد البرلماني الدولي البنود التالية التي اقرها مجلس الاتحاد في دورته الـ ١٤٨ في بيونغ يانغ (كوريا الديمقراطية ـ ايار مايو ـ ١٩٩١) .

١ ـ انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر .

٢ ـ دراسة الطلبات الممكنةلادراج بند اضافي في جدول اعمال المؤتمر .

٣ ـ التنمية الانسانية : النمو الاقتصادي والديمقراطية .

دور البرلمانات في ضمان الروابط الضرورية بين الحريات ، ومشاركة المواطن والنمو الاقتصادي والتوظيفات الاجتماعية .

٤ ـ تطوير التدابير التي من شأنها منع الابادة الجماعيةوالتدخل ضدها

من خلال التعاون الدولي داخل اطار الهيئات الدولية المؤهلة مثل الامم المتحدة .

٥ ـ مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

٦ ـ انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد .

(كان على المؤتمر انتخاب اربعة اعضاء جدد في اللجنة التنفيذية ليحلوا محل كل من السادة فوهاو / الصين ، فيجاجيفال / تايلاند ، موليت ليسبود / غواتيمالا ، اونز كيفيتش / بولونيا . الذين انتهت مدة عضويتهم اثناء انعقاد المؤتمر السادس والثمانين) .

ابتدات الجلسة الاولى للمؤتمر في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين ١٩٩١/١٠/٧ . وعند بداية الجلسة طرح السيد داودا صو ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، امام اعضاء المؤتمر اقتراح مجلس الاتحاد المتخذ بالاجماع ، بانتخاب السيد دون غابرييل فالديز رئيس مجلس الشيوخ في تشيلي ، رئيسا للمؤتمر السادس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي . وقد وافق المؤتمر على الاقتراح بالتصفيق الاجماعي .

وبعد ان تسلم السيد فالديز الرئاسة عبر عن شكره لاعضاء المؤتمر على الثقة التي اولوها له ، واكد انه سيبذل قصارى جهده في التعاون مع الجميع لكي تسير اعمال المؤتمر بصورة حسنة تؤدي الى النتائج المرجوة منها . ثم دعا جميع الوفود الى تسمية مرشحيها لمنصب نائب الرئيس ليتسنى لها المشاركة في ادارة جلسات المؤتمر .

ثالثا ـ الطلبات الخاصة بادراج بنود اضافية او طارئة في جدول اعمال المؤتمر

أ ـ طلبات ادراج البنود الاضافية :

تقدمت كل من الشعب البرلمانية السبع(١) التالية بطلبات ادراج بنود اضافية في جدول الاعمال .

١ ـ الشعبة الاسترالية :

« دور البرلمانات في مساندة الجهود الرامية الى تحقيق المزيد من اشاعة الليبرالية في التجارة الدولية

---

(١) كذلك طلبت الشعبة العراقية ادراج بند اضافي في جدول الاعمال تحت عنوان « رفع الحصار الاقتصادي عن العراق » . ولكن الطلب وصل الى سكرتارية الاتحاد بعد المدة المحددة لقبول الطلبات . ولذلك اعتبر لاغيا ولم تجر مناقشته .

وخاصة من خلال الاختتام الناجح لدورة الاوروغواي » .

٢ ـ الشعبة الجزائرية :

« مساهمة البرلمانات في تحقيق عملية السلام في الشرق الادنى على اساس تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة » .

٣ ـ الشعبة المصرية :

« ضرورة البحث عن حل جذري لمشكلة ديون العالم الثالث ، وبخاصة ديون القارة الافريقية » .

٤ ـ الشعبة الايرانية :

« دعم البرلمانات لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني المضطهد » .

٥ ـ الشعبة الفرنسية :

« دور البرلمانات في تنظيم وتسيير الديمقراطية ، التنمية الاقتصادية ـ امكانية التعبير عن الاثنيات المختلفة ـ واستقرار الدول في اوروبا الوسطى والشرقية » .

٦ ـ الشعبة الايطالية :

« اسهام البرلمانات في الحفاظ على حقوق الاقليات الاثنية في اطار التعاون الدولي » .

٧ ـ الشعبة السورية :

« دور البرلمانات في تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط واعتبار اقامة المستوطنات في الجولان السورية وفي الاراضي العربية المحتلة الاخرى غير شرعية وباطلة » .

وكانت هذه الطلبات موضوع اتصالات ومداولات بين مختلف الوفود والمجموعات البرلمانية قبل انعقاد المؤتمر . ونتيجة الاتصالات والمداولات التي جرت في مجموعة برلمانات عدم الانحياز وداخل المجموعتين العربية والافريقية تم الاتفاق على دمج الطلبات المقدمة من كل من الجزائر وسورية وايران في بند واحد وتم الاتفاق على صياغة جديدة لعنوان البند على النحو التالي :

« دور البرلمانات في تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الادنى على اساس حكم القانون الدولي كما هو مجسد في قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة ، واعتبار اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة عملا غير شرعي ولاغيا وباطلا .

كذلك قامت فرنسا بسحب طلبها لصالح الطلب الايطالي بعد اجراء تعديل عليه بحيث اصبحت صياغته كما يلي :

مساهمة البرلمانات في صياغة حقوق الاقليات الاثنية في سياق

ـدولي مـن اجل التنمية
ة والديمقراطية واستقرار
العالم اجمع ، وخاصة في
سطى والشرقية .
البدء بعملية التصويت على
ـافي في الجلسة الاولى ،
ن الوفـد المصري سـحبه
ـعبة المصرية المتعلق بديون
الث لصالح الطلب الموحـد

المقدم من الوفود العربيـة وايران . وبذلـك اصبح امـام المؤتمر ثلاثـة طلبات فقط هي الطلبات المقدمة من كل من : استراليا ، المجموعة العربية وايـران ، وايطـاليا وقـد جـرى التصويت عليها جميعا لمعرفة أي منها سيحوز على الاكثرية المطلوبـة مـن الاصوات . وكانت نتائـج التصويت كما يلي :

	مع الطلب	ضد الطلب	الامتناع	اكثرية الثلثين المطلوبة
لاسترالي	٨١٤	٨٩	٢١٩	٦٠٢
الايطـالي	٤٨٣	١٢٦	٥٥٣	٤٠٦
العربـي	٥٨٢	١٥٥	٤٠٥	٤٩٢

رت نتائـج التصويـت ان
الثلاثة قد احرزت اكثريـة
المطلوبـة . ولكـن الطلـب
ي اعتمـد كبنـد اضافي في
عمال المؤتمر نظرا لحصولـه
د الاكبر من الاصوات التي
ثلثين . وقد احالـه المؤتمر
جنة الثالثة لاجـراء مناقشة
حوله واعـداد مشروع قرار
الـى المؤتمـر في جلستـه
ة .

**طلبات الخاصـة بادراج بنود
ي جدول الاعمال :**

فترة وجيزة من انعقادالجلسة الاولـى للمؤتمـر تلقى اعضاؤه مـن رئيس جمهورية هاييتي الذي اطاح به الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد قبل اسابيع قليلة . وكـانت اللجنة التنفيذية للاتحاد قد وجهت رسالة الى رئيس هاييتي ليتحـدث امام اعضاء المؤتمر في تشيلي .ولكن الرسالة التي قرئت بالنيابـة عنـه تشير الى اعتذاره لعـدم تمكنه مـن الحضور وتدعـو الاتحـاد البرلمانـي الدولي الى التضامن مـع السلطات الشرعيـة والمؤسسات الدستوريـة التي اطاح بها الانقلاب العسكري والى اعـلان الاحتجاج والادانـة لمغتصبي السلطة والعمل على عزل الحكومـة

الانقلابية على الصعيد العالمي .

وبعد قراءة الرسالة تقدمت الشعبة التشيلية بطلب ادراج بند اضافي طارىء على جدول اعمال المؤتمر للتضامن مع الشعب الهاييتي ومؤسساته الديمقراطية . وتحدث عدد من المندوبين مؤيدين الاقتراح التشيلي. وبعد عرضه على التصويت اقره المؤتمر بالتصفيق الجماعي وبذلك ادرج البند في جدول الاعمال تحت عنوان :

« الدعم البرلماني للمؤسسات الديمقراطية في هاييتي »

ووافق المؤتمر فيما بعد على تكليف كل من رئيس مجلس الاتحاد ، ورئيس المؤتمر ورئيس اللجنة السياسية باعداد مشوع قرار حول البند لعرضه على المؤتمر . وقد قامت اللجنة بتقديم مشروع قرار حول الموضوع عرض على المؤتمر في احدى جلساته العامة واقر بالاجماع والتصفيق . ويدين القرار الانقلاب العسكري الذي اطاح بالمؤسسات الدستورية والتشريعية ويدعو الى اعادة الشرعية الى هاييتي ويدعو جميع الحكومات والبرلمانات في العالم الى الاسهام في تحقيق هذا الهدف .

رابعا ـ اجتماعات لجان الدراسة الدائمة

انعقدت في اطار المؤتمر السادس والثمانين ايضا لجنتين من لجان الدراسة الدائمة ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ اللجنة الثالثة (لجنة القضايا الاقتصادية والاجتماعية) :

عقدت هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات لمعالجة القضايا التالية :

أ . دراسة البند الاضافي الذي ادرج في جدول اعمال المؤتمر (حول اشاعة الليبرالية في التجارة الدولية) لاجراء مناقشة قصيرة حوله واعداد مشروع قرار يرفع الى المؤتمر .

ب . تشكيل لجنة صياغة لوضع مشروع قرار حول البند الثالث من جدول اعمال المؤتمر (التنمية الانسانية والديمقراطية) .

ج . انتخاب مكتب اللجنة المكون من رئيس ونائبين للرئيس .

في الاجتماع الاول الذي عقدته اللجنة (صباح الاربعاء ٩١/١٠/٩) اجريت مناقشة سريعة للبند الاضافي ، وشكلت لجنة صياغة لوضع مشروع القرار . وضمت لجنة الصياغة ممثلي كل من : استراليا ، كندا ، مصر ، ايسلانده ، الهند ،

راغوا ، كوريا الجنوبية ،السنغال
طانيا .

عقد لجنة الصياغة حول البند
ضافي عدة اجتماعات توصلت في
يتها الى وضع مشروع قرار
شته اللجنة في اجتماعها الثاني
ي عقد صباح يوم الجمعية ١١/
١٩٩١/١ وادخلت عليه بعض
تعديلات وقررت رفعه الى الجلسة
ختامية للمؤتمر .

كذلك شكلت اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لجنة صياغة ثانية لوضع
مشروع قرار حول البند الثالث من
جدول اعمال المؤتمر . وتكونت
اللجنة من ممثلي برلمانات الدول
التالية : فرنسا ، المانيا ، فنلندا ،
هولندا ، استراليا ، اندونيسيا ،
ايران ، كوبا ، تونس والكاميرون .

وبعد عدة اجتماعات تدارست
خلالها لجنة الصياغة الوثائق المقدمة
من مختلف الشعب والتي بلغت ١٣
مذكرة و ٢٢ مشروع قرار خلصت
في نهاية اجتماعاتها الى مشروع قرار
موحد رفعته الى اللجنة الام لمناقشته
واقراره . وقد ناقشت اللجنة في
اجتماعها الثالث (بعد ظهر يوم
الجمعة ١٩٩١/١٠/١١) مشروع
القرار الذي وضعته لجنة الصياغة
حول البند الثالث واقرته بعد ادخال
بعض التعديلات عليه ايضا .

وفي نهاية الاجتماع الثالث قامت
اللجنة بانتخاب مكتبها المكون من
الرئيس ونائبي الرئيس . ونظرا لان
جميع اعضاء المكتب ما يزالون
مؤهلين لاعادة الانتخاب فقد وافقت
اللجنة بالاجماع على اعادة انتخابهم
لفترة جديدة تمتد حتى انعقاد المؤتمر
الثامن والثمانين للاتحاد البرلماني
الدولي (ستوكهولم ، ايلول –
سبتمبر – ١٩٩٢) . وقد تشكل
مكتب اللجنة كما يلي :

السيدة ر. لاوريللا (فنلندة) ،
رئيسة اللجنة .

السيد كورنيه ديليزيوس (بلجيكا)،
نائبا لرئيسة اللجنة .

السيد عمر وصفي مارتيني
(سورية) ، نائبا لرئيسة اللجنة
(بدلا عن السيد موريس صليبي
الذي لم يعد عضوا في البرلمان) .

٢ – اللجنة الرابعة (لجنة المناطق غير المستقلة والقضايا الاثنية) :

عقدت هذه اللجنة اجتماعين ،
افتتح الاجتماع الاول السيد ب.
كورنيلون ، الامين العام للاتحاد نظرا
لغياب جميع اعضاء مكتب اللجنة
(الرئيس ونائبي الرئيس) . وبعد
التداول وافقت اللجنة على انتخاب
رئيس مؤقت لها هو السيد لابير
(فرنسا) لادارة اعمال الاجتماع
الاول على ان يتم انتخاب المكتب
الدائم في الاجتماع الثاني .

وقد تداولت اللجنة ايضافي البند الرابع من جدول اعمال المؤتمر الذي احيل اليها بعد انتهاء مناقشته في الجلسات العامة . وشكلت لجنة صياغة لوضع مشروع قرار حوله . وضمت لجنة الصياغة ممثلي برلمانات كل من : اندونيسيا ، الصين ، ايران ، فرنسا ، الدانمارك ، ايطاليا، العراق ، الجزائر ، زيمبابوي ، انغولا ، اسرائيل ، تركيا ، تشيلي .

وعقدت لجنة الصياغة عدة اجتماعات استعرضت فيها مشاريع القرارات المقدمة من الشعب الوطنية الاعضاء في الاتحاد (١٦ مشروع قرار) ثم توصلت الى مشروع قرار موحد رفعته الى اللجنة .

وناقشت اللجنة في اجتماعها الثاني مشروع القرار المقدم من لجنة الصياغةواقرته بعد ادخال التعديلات عليه . وفي نهاية الاجتماع الثاني قامت اللجنة ايضا بانتخاب مكتبها المؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس ، وذلك على النحو التالي :

السيد موسى غاروب (ناميبيا) رئيسا للجنة .

السيد بيز فيرو (كوبا) ، نائبا للرئيس .

السيد روي هيوز (بريطانيا) ، نائبا للرئيس . (بدلا عن السيد اندرسون) .

خامسا ـ الجلسة الختامية للمؤتمر

عقد المؤتمر السادس والثمانون جلسته الختامية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم السبت الواقع في ١٩٩١/١٠/١٢ . وبدأت الجلسة بتقرير قدمه رئيس مجلس الاتحاد السيد داودا صو حول الانتخابات التي جرت في مجلس الاتحاد لملىء الشواغر في مقاعد اللجنة التنفيذية. وابلغ السيد صو اعضاء المؤتمر ان الانتخابات قد اسفرت عن فوز كل من السادة : مرزوقي داروسمان (اندونيسيا) ، جلال السعيد (المغرب) جو شيرا كومي ياما (اليابان) ؛ سيرجيو فيردوغو (تشيلي) ، والسيدة لينى فيشر (المانيا) ، اعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد ، وان المجلس يوصي المؤتمر باعتماد انتخابهم . وقد وافق المؤتمر على هذه التوصية بالتصفيق والاجماع .

ثم قرأ رئيس المؤتمر مشروع بيان قصير تقدم به بعض البرلمانيين يحيي جهود الامم المتحدة في احلال السلام في الصحراء الغربية . وقد عبر البيان عن الارتياح لوقف اطلاق النار في الصحراء الغربية وعن الامل في ان يسفر الاستفتاء الذي ستشرف عليه الامم المتحدة في الصحراء

لفربيـة عـن تحقيق السـلام في لمنطقة .

بعد ذلـك استمع المؤتمـر الـى التقارير المقدمـة من قبل مقـرري اللجان حول مشاريع القرارات التي اعدتها لجان الدراسـة حـول بنود جدول الاعمال .

وقد اقر المؤتمر مشاريع القرارات حـول البنـود ٣ ، ٤ ، ٧ (البنـد الاضافي) بالاجماع وبالتصفيق . وكان المؤتمر قد اقر في احـدى جلساتـه العامة قرارا يدين الانقلاب العسكري في هـايتي ويـدعـو الـى اعـادة المؤسسات الدستوريـة والشرعيـة الى هايتي .

وقبل ان يختم المؤتمر اعماله القى ممثلـو المجمـوعـات الاقليميـة – الجغرافية كلمـات ختاميـة قصيرة عبروا فيها باسم وفود مجموعاتهـم عن شكرهم البالغ وامتنانهم للشعب والحكومـة والبرلمان في جمهوريـة تشيلي على حسن الوفادة والتكريم اللذين احيطت بهما الوفود المشاركة في المؤتمر وعلى حسن تنظيم اعمال المؤتمر . كما تمنوا للشعب التشيلي توطيد الديمقراطية والازدهار والتقدم واشـاد جميع المتحدثين بالنتائـج الايجابية التي تمخض عنها المؤتمر .

ونظرا لغياب السيد ئيس الاتحاد، وبعد التشاور مـع السادة رؤسـاء الوفود العربية تحدث باسم المجموعة العربية السيد عبد القادر قدورة ، رئيس مجلـس الشعب السوري ، فقدم الشكر ايضا الى تشيلي شعبا وبرلمانا وحكومـة على الرعايـة التي احاطوا بها وفود المؤتمر . واكد ان الوفود العربية شاركت في المؤتمـر وكلها امل في التوصل الـى قرارات هامة تخـدم التعاون والتفاهـم بين الشعوب ،

وأشار السيد قدورة الى أن المؤتمر قد ناقش مسألتين بالغتي الاهميـة بالنسبـة لجميـع الشعوب همـا : التنمية الانسانيـة والديمقراطيـة ، ووضع حد لاعمال الابادة ضدالجنس البشري وقد اشارت كلمات المندوبين العرب الى المعاناة التي يتعرض لهـا المواطنون العرب في الاراضي المحتلة من قبل اسـرائيل والقمع والارهاب اللذين يتعرضون لهما والـذي يمثل عملا من اعمال الابادة التي ادانهـا قرار المؤتمر .

وفي نهايـة كلمتـه هنـأ السيد قدورة السيد مايكل مارشال ،رئيس مجلـس الاتحـاد الجديد واعضـاء اللجنة التنفيذية الجـدد بالثقة التي نالوها وتمنى لهم عملا مثمرا في اطار الاتحاد البرلماني الدولي .

وبعـد انتهـاء كلمـات ممثلـي المجموعـات القى رئيس المؤتمـر ، رئيس مجلس الشيوخ في تشيلي ، كلمـة شـكر فيها جميـع المتحدثين

واعرب عن سعادته لنجاح اعمال المؤتمر . كما اكد تمسك تشيلي بالديمقراطية التي ضحى الشعب من اجلها الكثير . وقال : لقد اصبحت تشيلي جزءا من النظام الديمقراطي العالمي وهذا هو معنى وجود برلمانيي العالم بيننا . ودعا الى العمل على زيادة فاعلية الاتحاد البرلماني الدولي الذي اخذ يضطلع بمهام اكبر فأكبر على صعيد خدمة قضايا التعاون والامن والديمقراطية والتنمية والسلام في العالم اجمع ، ثم اعلن عن اختتام اعمال المؤتمر .

سادسا ـ اجتماعات الدورة التاسعة والاربعين بعد المائة لمجلس الاتحاد

انعقدت في اطار المؤتمر ايضا اجتماعات الدورة ١٤٥ لمجلس الاتحاد التي ناقشت جدول الاعمال التالي :

١ ـ اقرار جدول الاعمال .

٢ ـ اقرار محاضر الدورة الثامنة والاربعين بعد المائة لمجلس الاتحاد (بيونغ يانغ ، ايار ـ مايو/١٩٩١) .

٣ ـ طلبات الانتساب واعادة الانتساب الى الاتحاد . (تقرير اللجنة التنفيذية) .

٤ ـ الاوضاع في بعض الشعب الوطنية . (تقرير اللجنة التنفيذية).

٥ ـ التقرير السنوي للامين العام حول انشطة الاتحاد .

٦ ـ انشطة اللجنة التنفيذية . (تقرير الرئيس) .

٧ ـ اقتراحات حول انتخاب رئيس المؤتمر السادس والثمانين .

٨ ـ تقرير اللجنة التنفيذية :

أ . العلاقات بين الاتحاد والامم المتحدة .

ب . انشطة الشعب الوطنية خلال السنوات الاربع الاخيرة .

٩ ـ نتائج المسح العالمي بخصوص مشاركة النساء في الحياة السياسية الوطنية وتمثيلهن البرلماني .

١٠ ـ نتائج المؤتمر البرلماني الدولي السابع حول التعاون والامن الاوربيين (فيينا ، ١ـ٣/تموز ـ يوليو / ١٩٩١) .

١١ ـ تقرير لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين .

١٢ ـ تقرير لجنة المساندة لحوار الشمال ـ الجنوب (جنيف/ايلول ـ سبتمبر/١٩٩١) .

١٣ ـ تقرير اللجنة الخاصة بالوضع في قبرص .

١٤ ـ المبادرة البرلمانية في ميدان التعاون والامن في منطقة البحر

الابيض المتوسط . (تقرير اللجنة التنفيذية) .

١٥ ـ تقرير اللجنة الخاصة بقضايا الشرق الاوسط .

١٦ ـ مشروع برنامج وميزانية عام ١٩٩٢ وسلم المساهمات . (تقرير اللجنة التنفيذية) .

١٧ ـ المؤتمر ٨٧ للاتحاد البرلماني الدولي (ياوندي ـ ١٦ـ١١/نيسان ابريل / ١٩٩٢) .

أ . وضع جدول الاعمال .

ب . اقرار قائمة المنظمات الدولية والهيئات الاخرى المدعوة لمتابعة أعمال المؤتمر المذكور كمنظمات ملاحظة .

١٨ ـ الاجتماعات البرلمانية الدولية القادمة .

١٩ ـ تعديل المادة ٢/١٥ من لوائح اللجان (اقتراح الشعبة الاسترالية) .

٢٠ ـ انتخاب رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي .

٢١ ـ انتخاب اعضاء في اللجنة التنفيذية .

(اقتراح بانتخاب اربعة اعضاء جددفي اللجنة التنفيذية ليحلوامحل كل من السادة : فوها (الصين) ، فيجاجيفا (تايلاند)، موليت ليسيور (غواتيمالا) ، اونز كيفيتش (بولونيا) الذين انتهت مدة عضويتهم في فترة انعقاد المؤتمر السادس والثمانين .

٢٢ ـ تعيين عضو في لجنة البيئة .

٢٣ ـ تعيين مراقبين لحسابات عام ١٩٩١ .

٢٤ ـ اشكال اسهام الاعضاء المنتسبين في اعمال الاتحاد . (تقرير اللجنة التنفيذية) .

٢٥ ـ اضافات الى قائمة الملاحظين في المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد .

٢٦ ـ الترجمة الفورية الى اللغة الاسبانية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي (وهي نقطة اضافية طلبت الشعبة البرلمانية التشيلية ادراجها في جدول الاعمال ووافق المجلس على ذلك) .

ناقش المجلس بنود جدول اعماله في جلستين ، عقدت الاولى منهما بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٩٩١/١٠/٧ ، وعقدت الثانية صباح السبت الواقع في ١٩٩١/١٠/١٢ ، واتخذ بشأنها القرارات والتوصيات المناسبة . وفيما يلي عرض لابرز هذه القرارات :

١ ـ العضوية :

أ . وافق المجلس على قبول طلبات اعادة الانتساب المقدمة من الشعب الوطنية في كل من : ليبيريا ،

اوغندا ، الكويت ، استونيا ، نيتوانيا ، لاتفيا .

ب . اقر المجلس اقتراح اللجنة التنفيذية بتعليق عضوية الشعبة الوطنية في مدغشقر لانقطاعها عن المساهمة في انشطة الاتحاد وتوقفها عن دفع مساهمتها المالية في ميزانيته طوال اكثر من عامين .

وبذلك اصبح عدد الشعب الوطنية الاعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي ١٠٤ شعبة وطنية في قارات العالم الخمس .

٢ ـ رئيس المؤتمر السادس والثمانين

وافق المجلس بالاجماع والتصفيق على ان يرفع الى المؤتمر اقتراحا بترشيح السيد دون غابرييل فالديز، رئيس مجلس الشيوخ التشيلي ، ليكون رئيسا للمؤتمر السادس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي .

٣ ـ تعديل المادة ٢/١٥ من اللوائح الداخلية للجان :

وافق المجلس على الاقتراح الاسترالي المتعلق بتركيب اللجان في الاتحاد بحيث يأخذ بعين الاعتبار عند تركيب اية لجنة « التوزع الجغرافي العادل والتوازن السياسي والجنس (نسبة الذكور والاناث)». والمقصود من هذا التعديل الحرص على زيادة مساهمة النساء في تركيب اللجان وافساح المجال لاسهامهن في لجان الصياغة التي تشكلها لجان الدراسة الدائمة .

٤ ـ ادخال اللغة الاسبانية الى الاتحاد البرلماني الدولي :

وافق المجلس بأغلبية كبيرة جدا على اعتبار الاسبانية لغة رسمية داخل الاتحاد البرلماني الدولي . وسيبدأ التعامل بها في تأمين الترجمة الفورية منها واليها في المؤتمرات التي يعقدها الاتحاد اعتبارا من المؤتمر القادم . وستضاف تكاليف الترجمة البالغة (١٨٠) الف فرنك سويسري الى ميزانية الاتحاد للعام القادم .

٥ ـ لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين:

وافق المجلس على جميع مشاريع القرارات التي قدمتها اللجنة المختصة بشأن البرلمانيين المحتجزين والمفقودين والمعتقلين .. في كل من: تشيلي ، تركيا ، كولومبيا ، مالفيداس ، اندونيسيا . واحال المجلس الى اللجنة دراسة اقتراح تقدم به الوفد الروماني حول ضرورة نشر التقارير الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان للبرلمانيين على الملأ ، واثارتها في الصحف واجهزة الاعلام الاخرى لفضح السلطات التي تقوم بذلك والدعوة فيما بعد الى اتخاذ اجراءات وعقوبات ضد تلك السلطات كالمقاطعة وغيرها ..

ووافق المجلس ايضا على انتخاب السيد ناستاسياديس (اليونان) عضوا اصيلا في لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين ، والسيدة فتحية بكوش (تونس) عضوا احتياطيا .

٦ ـ انتخاب رئيس مجلس الاتحاد :

اجريت عملية انتخاب رئيس مجلس الاتحاد في جو سبقته حملات انتخابية قوية واتصالات مكثفة من قبل المرشحين : مايكل مارشال (بريطانيا) وجوهر ايوب خان (باكستان) . وقبل اجراء الاقتراع السري سمح لكل من المرشحين بتقديم نفسه والتحدث امام المجلس لمدة خمس دقائق . وقد ابرز مايكل مارشال في حديثه انه سيعمد الى التعاون مع جميع الوفود من منطلق محايد يهدف الى خدمة رسالة الاتحاد البرلماني الدولي .

وسيأخذ الخلافات القائمة بين مختلف التيارات والاتجاهات بعين الاعتبار عاملا في الوقت نفسه على تخفيفها باتجاه التوصل الى اكثر ما يكون من التقارب .

واكد انه لن ينطلق من اعتبار اوروبا مركز العالم بالرغم من اهمية التطورات الجارية فيها والتي عززت موقعها الدولي . واشار في الختام قائلا : لن اخدم بلادي واوروبا وانما سأخدم هذا الاتحاد وسأخدمكم جميعا .

اما جوهر ايوب خان فقد بدا بتقديم نفسه واعطاء نبذة عن حياته البرلمانية منذ عام ١٩٦٥ . وتحدث عن روابطه الدولية والاقليمية الواسعة . واشار الى ان ترشيحه يهدف الى اعادة التوازن الى رئاسة الاتحاد لانه لم يسبق لمنطقة آسيا والباسيفيك ان تسلمت رئاسة الاتحاد . كذلك اكد انه سيكون مدافعا امينا عن الديمقراطية وحقوق الانسان ، وحريصا على اتخاذ المواقف والقرارات التي تتكيف مع روح العصر وتسهم في حل مشاكل بلدان العالم الثالث خاصة ، ودعم عملية تحقيق السلام في العالم اجمع .

ثم بدات عملية الاقتراع السري وكانت النتائج كما يلي :

عدد الاوراق الصحيحة	الاوراق البيضاء	الاوراق الاكثرية المطلقة المطلوبة	مايكل مارشال	جوهر ايوب خان
١٥٠	٢	١٤٨ ٧٥ صوتا	٨٨ صوتا	٦٠ صوتا

وبذلك فاز السيد مايكل مارشال، من الشعبة البرلمانية البريطانية ، وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد ، بمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي للسنوات الاربع القادمة .

٧ ـ ملء الشواغر في اللجنة التنفيذية :

كان على المجلس انتخاب اربعة اعضاء جدد في اللجنة التنفيذية لملء الشواغر فيها . ثم اضيف شاغر خامس بعد انتخاب السيد مارشال الى رئاسة الاتحاد . وقد جرت عملية التصويت اولا لانتخاب اربعة اعضاء جدد في اللجنة التنفيذية . وكان عدد المرشحين سبعة . الا انه قبل اجراء عملية التصويت اعلن مندوبو كل من هنغاريا ، ايران والهند سحب مرشحيهم . وبذلك حصرت المنافسة بين خمسة مرشحين : داروسمان (اندونيسيا)، جلال السعيد (المغرب) ، نكومي ياما (اليابان) ، والسيدة فيشر (المانيا)، فيرديغو (تشيلي) .

واجريت عملية الاقتراع السري لانتخاب اربعة اعضاء من بين المرشحين الخمسة ، وكانت نتائج التصويت كما يلي :

عدد الاوراق	الاوراق البيضاء	الاوراق المقبولة	الاكثرية المطلقة المطلوبة
١٥٠	١٢	١٣٨	٧٠ صوتا

وحصل المرشحون على الاصوات التالية : اليابان : ١٠٧ صوتا ـ تشيلي : ١٠٧ صوتا ـ المانيا : ٩٤ صوتا ـ اندونيسيا : ٨٠ صوتا ـ المغرب : ٧٥ صوتا .

وبذلك اعلن فوز مرشحي اليابان وتشيلي والمانيا واندونيسيا بالمقاعد الاربعة الشاغرة في اللجنة التنفيذية وفاز السيد جلال السعيد (المغرب) بالمقعد الخامس الذي شغر بعد انتخاب مايكل مارشال البرطاني الى رئاسة الاتحاد .

٨ ـ لجنة الشرق الاوسط :

بعد الاستماع الى تقرير اللجنة الذي قدمه السيد مارتينيز (اسبانيا) والذي عبر عن التفاؤل بنجاح التوجهات التي أنشئت اللجنة من اجلها خاصة التقدم في عملية عقد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط قرر المجلس :

ـ استمرار اللجنة في عملها .

ـ توسيع عضويتها الى ستة اعضاء .

ـ تسمية كل من السادة :

داودا صو (رئيس الاتحاد السابق) ومحمد عبد اللاه (مصر) وتافيرنيير (فرنسا) اعضاء جدد في اللجنة .

ـ تكليف اللجنة بمتابعة تطورات عملية السلام في الشرق الاوسط والجهود الرامية الى عقد مؤتمر السلام وتقديم تقرير الى دورة المجلس القادمة في ياوندي (الكاميرون) .

٩ ـ الاجتماعات البرلمانية القادمة :

قرر المجلس قبول الدعوة المقدمة من استراليا لعقد المؤتمر التسعين للاتحاد في استراليا في ايلول ـ سبتمبر ١٩٩٣ . وبذلك يصبح امام الاتحاد الانشطة التالية :

الاجتماعات النظامية :

ـ المؤتمر ٨٧ للاتحاد ياوندي (الكاميرون) ٦ـ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

ـ المؤتمر ٨٨ للاتحاد ستوكهولم (السويد) ٧ـ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢

ـ المؤتمر ٨٩ للاتحاد ... لم يحدد موعده ومكان انعقاده .

ـ المؤتمر ٩٠ للاتحاد استراليا .. ايلول/سبتمبر ١٩٩٣

ـ المؤتمر ٩١ للاتحاد باريس (فرنسا) ٢١ـ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٤

ـ المؤتمر ٩٢ للاتحاد كوبنهاغن (دانمارك) ١٢ـ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩٤

ـ المؤتمر ٩٣ للاتحاد مدريد (اسبانيا) .. نيسان / ابريل ١٩٩٥

الاجتماعات المختصة :

ـ اجتماع البرلمانيين المشاركين في الجمعية العامة للامم المتحدة ـ نيوروك ١٩٩١/١٠/٢٥ .

ـ لجنة البيئة ـ جنيف ١٨ ـ ١٩٩١/١١/٢٠ .

ـ ندوة اعلامية حول عمل الاتحاد باللغة الفرنسية ـ جنيف ١١ ـ ٢٠ /١٩٩١/١١ .

ـ ـ لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين (جلسة سرية) جنيف ٢٧ـ١٩٩٢/١/٣٠ .

ـ المؤتمر البرلماني الدولي حول البيئة والتنمية ـ البرازيل ٢٣ ـ ١٩٩٢/١١/٢٧ .

ـ الندوة البرلمانية الدولية حول البرلمان كحارس لحقوق الانسان ـ بودابست ١٩٩٣ .

ـ المؤتمر البرلماني الدولي حول الامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط مالقا ـ اسبانيا/حزيران ـ يونيو ١٩٩٢ .

١٠ ـ تسمية عضو في لجنة البيئة :

وافق المجلس على تسمية موللر من الدانمارك عضوا في لجنة البيئة التي تم تشكيلها في مؤتمر سابق .

١١ ـ المؤتمر السابع والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي :

(ياوندي/الكاميرون ٦ـ١١ نيسان ابريل ١٩٩٢) .

أ . جدول الاعمال :

اقر مجلس الاتحاد جدول اعمال المؤتمر ٨٧ على النحو التالي :

١ ـ انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر .

٢ ـ دراسة الطلبات الممكنة لادراج بند اضافي في جدول اعمال المؤتمر .

٣ ـ البيئة والتنمية :
آراء البرلمانات حول التوجهات الاساسية لمؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية وآفاقه .

٤ ـ تنظيم الديمقراطية وحسن سيرها والتعبير عن التنوع الاثني كوسيلة لضمان استقرار جميع الدول والتنمية الاقتصادية واستخدام افضل لمكاسب السلام لفائدة العالم الثالث .

٥ ـ مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

٦ ـ انتخابات الى عضوية اللجنة التنفيذية .

(سيتوجب على المؤتمر انتخاب عضو واحد في اللجنة التنفيذية ليحل محل السيد مارتينيز (اسبانيا) الذي تنتهي مدة عضويته في فترة انعقاد المؤتمر ٨٧) .

ب . قائمة المنظمات الملاحظة :

اقر المجلس ايضا قائمة المنظمات المدعوة لمتابعة اعمال المؤتمر ٨٧ بصفة منظمات ملاحظة ، ومن بين هذه المنظمات : الاتحاد البرلماني العربي ، اتحاد البرلمانات الافريقية ، المجلس الوطني الفلسطيني ، الجامعة العربية مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي المنظمات المختصة في الامم المتحدة ، برلمان امريكا اللاتينية ، برلمان الاند . مجلس اوروبا ، الرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي ، الخ .

١٢ ـ المؤتمر البرلماني حول الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط :

في ضوء التقرير الذي قدمته لجنة العمل المكلفة باعداد تصورات حول المؤتمر البرلماني للامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وموافقة اللجنة التنفيذية على هذه التصورات ناقش المجلس كافة القضايا المتعلقة بانعقاد هذا المؤتمر

توجهات التي اقترحتها اللجنة
ية بهـذا الخصوص . وفيما
ص لابرز القضايا المتعلقة بهذا
.

القضايا التي لها الاولويـة في
م :

سياسة والامن :

ـزع السـلاح : الشفافيـة ،
ديـد والتحقق فيمـا يتعلـق
ح .
ـدابير بناء الثقة .
التسويـة السلميـة ومنـع
ات .
الاعتـراف بالسيادة وحرمـة
د وحق تقرير المصير للشعوب.

لاقتصـاد :

تطوير التجارة والتعاون فيمـا
بمعايير المراقبـة واثبات منشأ
ات .
تطوير العلاقات الصناعية .
الشراكـة والاسـتثمارات ـ
ن .
الطاقـة .
النقل والمواصلات .
الزراعة والاكتفاء الذاتي الغذائي.
السياحة والحرف اليدوية .
نقـل التكنولوجيـا والتعـاون
ي .

٣ ـ الموارد البشرية :

ـ السكان والهجرات .
ـ التعليم والتدريب .
ـ المشاركة الجماهيرية والتضامن داخل المجتمع .
ـ حقوق الانسان وحماية الاقليات.
ـ العلاقات الثقافيـة والنشاطات الرياضية .

٤ ـ الموارد الطبيعية :

ـ حماية البيئة وتطويرها .
ـ الدفاع المدني .
ـ الحفاظ على المـوارد النهريـة والبحريـة وادارتهـا واستخدامهـا وتطويرها .

ثانيا ـ المشاركـة :

١ ـ المشاركون الرئيسيون

(ستة مندوبين لكل بلد) :
الشعب الوطنية للدول الواقعـة على ساحل المتوسط :
اليابـان ـ الجزائـر ـ قبرص ـ مصر ـ فرنسا ـ اليونان ـ اسرائيل ايطاليا ـ لبنان ـ ليبيا ـ مالطـا ـ موناكو ـ المغرب ـ اسبانيا ـ سورية تونس ـ تركيا ـ يوغوسلافيا .

٢ ـ المشاركون المتعاونون

(مندوبان لكل فريق) :
أ . الشعب الوطنية لكـل مـن :

بريطانيا ـ الاتحاد السوفياتي ـ الولايات المتحدة الامريكية .
ب . المجلس الوطني الفلسطيني .
ج ـ الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا ـ مجلس الاتحاد الاوروبي الغربي ـ الجمعية البرلمانية لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ـ مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ـ البرلمان الاوروبي ـ الاتحاد البرلماني العربي .

٢ ـ الملاحظون

(مندوب واحد لكل فريق) :
ا . الاعضاء الآخرون في الاتحاد البرلماني الدولي الراغبون في متابعة اعمال المؤتمر .
ب . الامم المتحدة ووكالات الامم المتحدة المختصة المعنية بصورة مباشرة .

ثالثا ـ الهيكل العام للمؤتمر :

يستغرق المؤتمر ستة ايام (من الاثنين حتى السبت) . ويبدأ بمناقشة عامة (ثلاث جلسات) حول جميع المسائل المتعلقة بالامن والتعاون .

تجتمع بعدذلك لجان موسعة (ثلاث او اربع ما بين الاربعاء والجمعة) لمعالجة كل من البنود الفرعية التي تم اختيارها (السلال) . وتضع هذه اللجان مشروع وثيقة ختامية للمؤتمر على اساس الاقتراحات المقدمة من المشاركين وبمساعدة لجان الصياغة. يلتئم المؤتمر يوم السبت لمناقشة هذا النص ، ويمكن ان يعدله او يقره كوثيقة ختامية .

رابعا ـ الترتيبات الاجرائية :

يقر المؤتمر لائحته الداخلية التي سوف تنظم :

١ ـ القرارات واقرار النصوص :

اجماع وفود المشاركين الرئيسيين

٢ ـ حقوق الكلام :

وقت محدد للمشاركين الرئيسيين والمتعاونين . من حيث المبدا متحدثان عن كل وفد في المناقشة العامة بالنسبة للمشاركين الرئيسيين ، ومتحدث واحد عن كل وفد بالنسبة للمشاركين المتعاونين .

٣ ـ تقديم المذكرات :

من قبل المشاركين الرئيسيين والمتعاونين والملاحظين وفقا لترتيبات يتم تحديدها .

٤ ـ تقديم مشروع وثيقة ختامية أو تعديلات :

يقتصر ذلك على المشاركين الرئيسيين .

خامسا ـ مكان المؤتمر وموعد انعقاده:

مالاغا ـ اسبانيا ـ حزيران/يونيو ١٩٩٢ (يحدد التاريخ لاحقا) .

سادسا ـ اللجنة التحضيرية :

ستقوم لجنة العمل بدور اللجنة التحضيرية وسوف تجتمع في جنيف قبل منتصف شباط/فبراير ١٩٩٢ لوضع جدول الاعمال ، وصياغة مشروع اللائحة الداخلية ، واكمال الترتيبات التنظيمية للمؤتمر بحيث يتمكن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي من اتخاذ قرار بشأنها في دورته الخمسين بعد المائة التي سوف تعقد في ياوندي (الكاميرون) في نيسان أبريل ١٩٩٢ .

سابعا ـ الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية

شاركت في اعمال المؤتمر السادس والثمانين وفود عربية تمثل الشعب البرلمانية في كل من : الاردن ـ الامارات العربية المتحدة ـ تونس ـ الجزائر ـ جيبوتي ـ سورية ـ العراق ـ فلسطين ـ الكويت ـ لبنان ـ ليبيا ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن .

اي ان جميع البرلمانات الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي قد شاركت في اعمال المؤتمر بالاضافة الى وفد الامانة العامة للاتحاد .

وفضلا عن التشاور المستمر والمتواصل الذي جرى بين السادة رؤساء الوفود ورئاسة الاتحاد والامانة العامة لبحث قضايا مختلفة، فقد عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر اجتماعين لتنسيق مواقفها ازاء مختلف القضايا المطروحة امام المؤتمر . وناقش المشاركون في الاجتماعين جدول اعمال تضمن البنود التالية :

١ ـ الطلبات الخاصة بادراج بنود اضافية على جدول الاعمال .

٢ ـ الترشيح للمناصب القيادية في الاتحاد البرلماني الدولي :
أ . رئاسة الاتحاد .
ب . اللجنة التنفيذية .
ج . لجان الدراسة الدائمة .

٣ ـ اللجنة الخاصة بقضايا الشرق الاوسط .

٤ ـ الموقف من موضوع الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٥ ـ ما يستجد من اعمال .

ونظرا لتأخر وصول السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، الى سانتياغو ، فقد ترأس الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري ، بتكليف من السيد رئيس مجلس الاتحاد ، الاجتماع الاول للوفود العربية الذي عقد ظهيرة يوم الاثنين

الواقع في ١٩٩١/١٠/٧ ، مباشرة بعد انتهاء جلسة افتتاح المؤتمر . وترأس السيد رئيس مجلس الاتحاد الاجتماع الثاني الذي عقد بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٠/١٠/ ١٩٩١ . وقد ناقش المجتمعون بنود جدول الاعمال واتخذوا القرارات والتوصيات التالية ازاء كل منها :

جدول الاعمال :

١ ــ اقر الاجتماع مشروع جدول الاعمال الذي اقترحته الامانة العامة.

٢ ــ اضيف الى مشروع جدول الاعمال بند جديد باقتراح من الوفد العراقي تحت عنوان :

« رفع الحصار الاقتصادي عن العراق » وحمل البند رقم ٦ في جدول الاعمال .

الطلبات الخاصة بادراج بند اضافي في جدول أعمال المؤتمر :

١ ــ دمج الطلبين المقدمين من كل من الشعبتين الجزائرية والسورية والتشاور مع الشعبة الايرانية لدمج طلبهامع الطلبين الجزائري والسورين وتوحيد صياغة عناوين الطلبات الثلاثة في عنوان واحد .

٢ ــ تشكيل لجنة من ممثلين عن وفود الجزائر ، سورية ، فلسطين لبنان والاردن لاعادة صياغة عنوان الطلب الموحد والتفاوض مع ممثلي الشعبة الايرانية على دمج الطلب الايراني مع الطلبات الاخرى .

٣ ــ سحب الطلب المقدم من الشعبة المصرية حول ديون بلدان العالم الثالث والاعلان في المؤتمر ان هذا السحب يجري لصالح الطلب العربي ــ الايراني الموحد حول مشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية .

الترشيحات للمناصب القيادية :

تم الاتفاق في الاجتماع الاول للوفود العربية على عدم البت بهذه النقطة ومتابعة تطوراتها ، ومعرفة مواقف مختلف الوفود والكتل على ان يصار بحثها في الاجتماع الثاني للوفود العربية . وفي الاجتماع الثاني الذي عقدته هذه الوفود ، برئاسة السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري تواصل النقاش حولها وتم الاتفاق على مايلي:

١ ــ دعم ترشيح السيد جوهر ايوب خان (الباكستان) لمنصب رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي .

٢ ــ دعم ترشيح السيد الدكتور جلال السعيد (المغرب) الى عضوية اللجنة التنفيذية والعمل مع جميع الوفود لتحقيق هذا الغرض .

٣ ــ دعم ترشيح السيدة فتحية

وش(تونس) لمنصب عضو احتياطي
ي لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين.
٤ ــ دعم ترشيح السيد عمروصفي
ارتيني (سورية) لمنصب نائب رئيس
للجنة الاقتصادية والاجتماعية .
٥ ــ دعم ترشيح ناميبيا لرئاسة
جنة تصفية الاستعمار والقضايا
لاثنية .

لجنة المساندة البرلمانية لعقد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط :

اوضح بعض المندوبين العرب ان اللجنة تمر بوضع سيء نتيجة تغيب اعضائها او بعضهم بصفة شبه دائمة عن حضور الاجتماعات . واشار المندوب المصري الى أن ثمة اتجاها داخل اللجنة التنفيذية لانهاء عمل هذه اللجنة . وتلافيا لذلك قرر الاجتماع :

١ ــ تشكيل مجموعة اتصال مصغرة تتألف من ممثلي الاردن ، سورية ، فلسطين ، لبنان ومصر للاتصال باعضاء لجنة المساندة المتواجدين في المؤتمر بهدف تشجيعهم على مواصلة مهمتهم .

٢ ــ دعم الاقتراح المصري الذي سيقدم الى المجلس حول : توسيع عضوية اللجنة الى ستة اعضاء بدلا عن ثلاثة ، وتوسيع مهمتها بحيث تشمل تقصي الحقائق حول الاوضاع العامة في الاراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل ، وتقديم تقارير بذلك الى مجلس الاتحاد البرلماني الدولي .

الامن والتعاون في منطقة البحر المتوسط :

جرى تبادل آراء ومعلومات حول هذا الموضوع تبين من خلالها ان اللجنة التنفيذية قد اقرت بعض التوجهات حول المؤتمر البرلماني الذي سيعقد حول الموضوع وان هذه التوجهات ستعرض في تقرير اللجنة التنفيذية الى مجلس الاتحاد يوم السبت الواقع في ١٩٩١/١٠/١٢ .

رفع الحصار الاقتصادي عن العراق:

عبر المندوب العراقي في آخر الاجتماع عن الامل في ان تتضمن مداخلات المندوبين العرب اثناء مناقشة البند الخامس من جدول اعمال المؤتمر (الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم) المطالبة برفع الحصار الاقتصادي عن العراق .

اللقاء العربي ــ الافريقي المصغر :

في اطار الانشطة التي قامت بها الوفود العربية في المؤتمر تم تنظيم لقاء عربي ــ افريقي مصغر ، ضم عن الجانب العربي كلا من السيد عبد القادر قدورة، رئيس مجلس الشعب

السوري ، والسيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي . وعن الجانب الافريقي كلا من رئيس وفد كوت ديفوار (ساحل العاج) الى المؤتمر البرلماني الدولي ، (كوت ديفوار ترأس حاليا اتحاد البرلمانات الافريقية) والسيد هنري ادوسيس، الامين العام لاتحاد البرلمانات الافريقية . وجرى في اللقاء بحث الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي — الافريقي في دمشق الذي كان مقررا عقده في اواسط شهر نوفمبر — تشرين ثاني — القادم . وفي بداية اللقاء اكد السيد عبد القادر قدورة ترحيب مجلس الشعب السوري بعقد المؤتمر في سورية ونوه بأهمية هذا الحدث الذي من شأنه تعزيز العلاقات العربية — الافريقية تأجيل لما فيه مصلحة الشعوب العربية والافريقية. كما اقترح السيد قدورة تأجيل عقد المؤتمر الى بداية العام القادم بالنظر لانشغالات مجلس الشعب السوري بعدد من الامور الداخلية والتحضير لعدة مناسبات هامة في سورية خلال الاشهر القليلة القادمة .

وقد اعرب الجانب الافريقي عن تفهمه لهذه الظروف وموافقته على تأجيل انعقاد المؤتمر . وتم الاتفاق على ان تقوم الامانتان العامتان لكلا الاتحاديين بمتابعة الاتصالات والمشاورات لتحديد الفترة الملائمة لانعقاد المؤتمر بالتنسيق مع الشعبة السورية المضيفة . واكد الجانب الافريقي ايضا على ضرورة ابلاغ البرلمانات الافريقية بموعد انعقاد المؤتمر قبل وقت كاف ليتسنى اجراء الترتيبات اللازمة لذلك .

نشاط وفد الامانة العامة :

شاركت الامانة العامة للاتحاد في اعمال المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي بوفد ترأسه السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، وضم الوفد ايضا الامين العام المساعد للاتحاد واربعة من المترجمين الفوريين لقنال اللغة العربية . وقد قام الوفد بالتنسيق مع كافة الوفود العربية بنشاط واسع تمثل فيما يلي :

١ — اعدت الامانة العامة للاتحاد قبل انعقاد المؤتمر مذكرة حول اعمال المؤتمر تضمنت توضيحات لمختلف القضايا التي سيعالجها المؤتمر على الصعيدين السياسي والتنظيمي . وقد عممت المذكرة على الشعب العربية قبل شهر تقريبا من انعقاد المؤتمر كما وزعت على اعضاء الوفود العربية في الاجتماع التنسيقي الذي عقدته هذه الوفود في سانتياغو .

٢ — التحضير للاجتماعات

واللقاءات التي عقدتها الوفود العربية بما في ذلك اعداد مشروع جدول اعمال اللقاء التنسيقي الاساسي وتوجيه الدعوة اليه .

٣ ـ المشاركة في اجتماع ممثلي برلمانات دول عدم الانحياز والدول الافريقية .

٤ ـ المشاركة في جميع اللقاءات التي جرت مع مختلف الوفود ومع لجنة تسيير المؤتمر ولجنة الشرق الاوسط ، واجراء اتصالات مع مختلف الوفود وممثلي الكتل لكسب الدعم للبند الاضافي المقدم من المجموعة العربية ، وضمان التأييد للمرشح العربي ـ الافريقي لمنصب اللجنة التنفيذية .

٥ ـ تنظيم لقاء عربي ـ افريقي مصغر لبحث موضوع المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي ـ الافريقي . (تفاصيل اللقاء في الصفحة ٤٣ من هذا التقرير) .

كذلك عقد الامين العام للاتحاد لقاء مع السيد هنري ادوسيس ، الامين العام لاتحاد البرلمانات الافريقية تناول العلاقات بين المنظمتين وموضوع تبادل زيارات الوفود بين الجانبين .

٦ ـ واجرى الامين العام للاتحاد ايضا عدة لقاءات مع السيد هانزبيتر كوتهاوس ، الامين العام للرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي جرى البحث فيها في الترتيبات النهائية للمؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي الذي سيعقد في العاصمة البرتغالية ـ لشبونة من ٢٥ ـ ١٩٩١/١٠/٢٨ .

٧ ـ وقام المترجمون الفوريون ، في وفد الامانة العامة بتغطية الترجمة من اللغة العربية واليها في كافة الجلسات العامة للمؤتمر واجتماعات اللجان ، وبعض اللقاءات الثنائية التي عقدت بين بعض الوفود العربية وغير العربية .

ثامنا ـ اجتماع ممثلي برلمانات الدول غير المنحازة

عقدت وفود بلدان الدول غير المنحازة اجتماعا لها مساء يوم الاحد الواقع في السادس من تشرين الاول اكتوبر ١٩٩١ ، وتدارست جملة من الامور المتعلقة بتنسيق مواقفها في المؤتمر لاسيما : طلبات البنود الاضافية ـ الترشيح لمنصب رئيس الاتحاد ـ ملء الشواغر في اللجنة التنفيذية ـ الترشيحات لمناصب الهيئات الاخرى في الاتحاد (اللجان) المرشحون للعمل في لجان الصياغة، والامن والتعاون في حوض البحر المتوسط .

تراس الاجتماع السيد غالانوس ، ممثل قبرص وبعد مناقشات حول مختلف المواضيع اتخذ الاجتماع القرارات التالية :

طلبات البنود الاضافية :

ـ **دمج الطلبات المقدمة** من كل من الجزائر وايران وسورية في طلب واحد تحت عنوان واحد ودعوة ممثلي البلدان الثلاثة بالاضافة الى ممثلي كل من الاردن وفلسطين ومصر للمشاركة في صياغة العنوان الموحد الجديد .

ـ التصويت بنعم على الطلب المصري المتعلق بديون العالم الثالث.

الترشيح لرئاسة الاتحاد :

تحدث في الاجتماع السيد جوهر ايوب خان ، رئيس البرلمان الباكستاني ومرشح باكستان لمنصب رئيس الاتحاد . واشار الى حق البلدان الاسيوية في تولي رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي بعد ان تولته بلدان اوروبا الغربية لمدة خمسين عاما وسبق لدول امريكا اللاتينية وافريقيا تولي الرئاسة عدة مرات في حين لم يسبق ان تولى هذا المنصب ممثل عن اسيا . وقدم برنامج عمل سيتولى الالتزام به اثناء توليه منصب رئيس الاتحاد . وقد اتخذ الاجتماع قرارا بتأييد ممثلي برلمانات دول عدم الانحياز لمرشح باكستان لمنصب رئيس الاتحاد .

ملء الشواغر في اللجنة التنفيذية :

كذلك اقر الاجتماع دعم مرشحي برلمانات بلدان عدم الانحياز لملء الشواغر في مقاعد اللجنة التنفيذية والمرشحون يمثلون كلا من : المغرب والهند وتشيلي واندونيسيا وايران. وعرض رئيس الوفد المصري اقتراحا سبق ان تقدم به في مؤتمرات سابقة حول ضرورة ايجاد توازن جغرافي في تركيب اللجنة التنفيذية بحيث تمثل كل من الكتل الجغرافية الاربع: آسيا ـ افريقيا ـ اوروبا ـ امريكا الشمالية والجنوبية بثلاثة مرشحين يجري تجديدهم دوريا من ممثلي مختلف البرلمانات المنتمية الى هذه الكتل . ويمكن اتباع نفس الاسلوب عند اختيار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي .

الترشيحات للمناصب الاخرى ولجان الصياغة :

تم الاتفاق على ان يقوم ممثلو البرلمانات التي تريد المشاركة في لجان الصياغة او تقديم مرشحين لرئاسة او نيابة رئاسة اللجان الدائمة بتقديم اسماء مرشحيهم الى المنسق المكلف بمتابعة هذه الامور في مجموعة دول عدم الانحياز ليصار الى تعميمها على جميع الوفود .

الامن والتعاون في البحر المتوسط :

تحدث حول الموضوع السيد دوم منتوف ، **رئيس الوزراء** السابق في مالطا . واشار الى القرار الذي اتخذه مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في قبرص عام ١٩٩٠ حول عقد مؤتمر برلماني دولي لبحث قضية الامن والتعاون في منطقة البحر المتوسط . واكد ضرورة ان تتابع البلدان المتشاطئة على المتوسط هذه القضية وتسعى الى عقد هذا المؤتمر لكي تقول كلمتها في كيفية صياغة الامن وضمان التعاون بين دول هذا البحر . وأشار منتوف الى مسألتين هامتين :

الاولى :

عبر عن الاسف لان دول عدم الانحياز لم تتمكن من اتخاذ موقف واضح واسماع صوتها حول ازمة الخليج والحرب التي اعقبتها ،وكذلك حول موضوع الاحداث الجارية في يوغوسلافيا . واشار الى ان اساطيل الدول الكبرى تمخر عباب المتوسط دون ان يكون لدوله راي في ذلك .

الثانية :

ان جدول اعمال المؤتمر والمشاركين فيه ـ يجب ان تقرره الدول المتشاطئة على المتوسط فقط لانها صاحبة المصلحة الحقيقية في ذلك . وبخصوص تمثيل الدول العربية اكد ضرورة تمثيل البلدان العربية جميعها لانه ينبغي النظر اليها كأمة واحدة وعدم القبول بتقسيمها الى متوسطية وغير متوسطية .

كذلك ابدى استعداد بلاده لاستضافة المؤتمر خلال العام ١٩٩٢ وطلب من جميع برلمانات دول عدم الانحياز المطالبة بالاسراع بعقد المؤتمر وتأييد استضافة مالطا لعقد المؤتمر على اراضيها .

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على عقد لقاءات اخرى بين ممثلي دول عدم الانحياز لمتابعة المستجدات حول مختلف القضايا المطروحة على المؤتمر .

تاسعا ـ ملاحظات واقتراحات على هامش المؤتمر

١ ـ يمكن القول ان المؤتمر ٨٦ كان واحدا من المؤتمرات الاكثر ديناميكية في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي . وقد تجلت هذه الديناميكية على صعيد المناقشات التي جرت في المؤتمر حول بنود جدول الاعمال ، سواء في الجلسات العامة ام في اجتماعات اللجان . وتميزت المناقشات في اغلب الاحيان بالصراحة الجارحة ، خاصة عندما كان الامر

يتعلق بقضية الديمقراطية والتعددية والمناقشات التي دارت بين المؤمنين بها والمطالبين بنشرها من جهة ،وبين المدافعين عن الاشكال القديمة لأنظمة الحكم، من جهة اخرى . كذلك تجلت الديناميكية في النشاط الواسع الذي انشغلت به جميع الوفود تقريبا وطوال ايام انعقاد المؤتمر فيما يتعلق بانتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس الاتحاد وفي الاجتماعات المتعددة التي عقدتها مختلف المجموعات الجغرافية والسياسية لتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا المطروحة امام المؤتمر .

٢ ــ شهدت دورة المجلس قبول اكبر عدد من طلبات اعادة العضوية دفعة واحدة . فقد قبلت عضوية ست شعب وطنية هي : ليبيريا ، اوغندا ، الكويت ، استونيا ،ليتوانيا ولاتفيا . وقد لفت النظر في المجلس الترحيب الكبير الذي قوبلت به عضوية الشعب الوطنية في دول البلطيق الثلاث من جانب ممثلي الشعب البرلمانية في بلدان اوروبا الغربية على وجه الخصوص .

٣ ــ كانت المشاركة العربية في المؤتمر كاملة هذه المرة . فقد حضرت وفود من اربعة عشر برلمانا عربيا ، وهي جميع البرلمانات العربية الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي ــ كما ان مستوى التمثيل العربي كان رفيع المستوى ، فقد ترأس رؤساء البرلمانات في كل من : الامارات العربية المتحدة ــ الجزائر ــ سورية مصر ــ اليمن ــ وفود بلدانهم الى المؤتمر . وترأس نواب رئيس البرلمان في كل من : جيبوتي وليبيا والمغرب وفود بلدانهم الى المؤتمر ايضا . كذلك حرص رئيس الاتحاد على المشاركة في قسم من اعمال المؤتمر بالرغم من انشغالاته الكثيرة على الصعيد الوطني .

٤ ــ لم تنجح الوفود العربية هذه المرة بادراج بند اضافي في جدول أعمال المؤتمر حول مشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية . وبالرغم من ان الطلب العربي قد حصل على اكثرية الثلثين المطلوبة الا ان ترتيبه جاء ثانيا بعد الطلب الاسترالي الذي نال العدد الاكبر من الاصوات فوق الثلثين ، واصبح بذلك البند الاضافي الذي ادرج في جدول الاعمال .

٥ ــ الا ان الوفود العربية تمكنت من تحقيق مكاسب هامة ادارية وتنظيمية ، اذ حصلت على عدة مواقع في المؤسسات القيادية للاتحاد : فقد انتخب السيد جلال السعيد (المغرب) عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد ، وانتخبت السيدة فتحية بكوش (تونس) عضوا احتياطيا في لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين ، وانتخب السيد عمر وصفي مارتيني (سورية) نائبا لرئيس اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية وضمت مصر الى عضوية لجنة الشرق الاوسط : وشارك مندوبون عرب في اغلبية لجان صياغة .

٦ ـ تميزت الانتخابات التي جرت في المؤتمر ، سواء لمنصب رئيس الاتحاد ، أو للمناصب الاربعة الشاغرة في اللجنة التنفيذية بسيطرة اجواء المناورات والتكتيكات الانتخابية على نشاط المرشحين ووفودهم والمتعاطفين معهم :

ففي انتخاب رئيس الاتحاد

حصل المرشح الباكستاني على ستين صوتا من اصل ١٤٨ صوتا . وكان بالامكان الحصول على مزيد من الاصوات او حتى تهديد فوز المرشح البريطاني لولا بعض المناورات التي قام بها المشرفون على حملته الانتخابية . فقد وزع الوفد الباكستاني على الوفود وثيقة تتضمن قرارا اتخذته مجموعة اسيا ـ الباسيفيك بدعم ترشيح المرشحين الياباني والاندونيسي الى عضوية اللجنة التنفيذية .

هذا الموقف من جانب باكستان اعتبرته بعض الوفود مناورة انتخابية غير موفقة لان باكستان قد تعهدت بدعم مرشحي دول المجموعة ، وعددهم اربعة بدون اليابان ، وهذا القرار الموزع يتناقض مع التعهد الباكستاني . من جهة اخرى كان ممثلو الوفد الباكستاني يردون على الاستفسارات بشأن هذا الموقف بأن يقولوا لكل مرشح يسألهم انه سيكون المرشح الثالث أو الرابع الذي سيدعموه . وقد افقد هذا الموقف الوفد الباكستاني مصداقيته واثر على عدد الاصوات التي نالها .

وفي انتخابات اعضاء اللجنة

التنفيذية تبين بصورة قاطعة ان عددا لابأس به من الوفود لم تلتزم ايضا بالتعهدات التي قطعتها لبعض المرشحين ، لاسيما المرشح المغربي . فالاتصالات المكثفة والمتواصلة التي قامت بها المجموعة العربية مع مختلف الوفود اكدت وجود دعم شبه كامل من ممثلي : المجموعة العربية ـ المجموعة الافريقية ـ عدم الانحياز وبعض دول مجموعة ١٢ + بعض دول امريكا اللاتينية .

بعد فرز الاصوات جاء ترتيب المرشح المغربي الخامس ، بعد الياباني والالماني والتشيلي والاندونيسي . في حين كانت التقديرات انه سيكون الثالث في الترتيب . كذلك اسهم في ضياع بعض الاصوات غياب بعض الوفود اثناء عملية التصويت .

ان مسألة التصويت في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي قضية بالغة الاهمية تتطلب دراسة متأنية من جانب الوفود العربية لاستيعاب افضل لمكنوناتها والامساك ببعض

مفاتيحها لتكون الحسابات حولها اكثر دقة والنتائج المرجوة افضل .

٧ ـ اثناء مناقشة مجلس الاتحاد لتأمين الترجمة الفورية الى اللغة الاسبانية في مؤتمرات الاتحاد ايد المندوبون العرب هذه الخطوة وصوتوا الى جانبها . ثم تقدمت الشعبة الجزائرية بطلب لتسجيل بند باعتبار اللغة العربية لغة من اللغات الرسمية في الاتحاد على جدول اعمال المجلس القادم . كذلك قدم الامين العام للاتحاد البرلماني العربي باسم جميع الوفود العربية وبعد التشاور مع رؤسائها طلبا رسميا بهذا المعنى .

٨ ـ تحفظ المندوب الفرنسي في اللجنة التنفيذية على طلب اعادة انتساب الشعبة الكويتية بحجة ان ثلث اعضاء المجلس الوطني الكويتي جاؤوا عن طريق التعيين . وقد رد عليه عدد من اعضاء اللجنة التنفيذية بأن هذا الوضع لاينطبق على الكويت وحدها، وان الاخذ بهذا المبدأ سوف يسقط عضوية عدد لابأس به من الشعب الوطنية الاعضاء في الاتحاد منذ سنوات . وان المهم في الامر هو قيام البرلمان بوظائفه على ترابه الوطني وفي حدود دولة معترف بها وممارسته لمهمة التشريع وسن القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية.

٩ ـ تغيب الوفد الامريكي عن المشاركة في اعمال مؤتمر تشيلي . وهذه هي المرة الثالثة التي ينقطع فيها الوفد الامريكي عن حضور مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي (تغيب ايضا عن حضور مؤتمري الاوروغواي وكوريا الديمقراطية) . ويبدو ان السبب في ذلك ، كما عرف من اوساط مقربة من الكونغرس الامريكي ، الى انشغال اعضاء الكونغرس بمجلسيه في متابعة امورهم الداخلية ، وقضايا مناطقهم الانتخابية .

النص الكامل للقرار الذي اتخذه المؤتمر السادس والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي

حـــول

« التنمية البشرية : النمو الاقتصادي والديمقراطية دور البرلمانات في ضمان الروابط الضرورية بين الحريات ومشاركة المواطنين والنمو الاقتصادي والتوظيفات الاجتماعية » .

ان المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ،

١ ـ **مستذكرا** الاهداف الواردة في شرعة الامم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ولاسيما التحسين والتشجيع على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، دون أي تمييز من حيث العرق او الجنس او الدين ،

٢ ـ **مدركا** ان الهدف الاساسي للتنمية البشرية هو توسيع نطاق الاختيارات المتاحة للشعوب ، وبخاصة حصولها على موارد وفرص للعمل والتعليم ، والصحة ، وبيئة طبيعية نظيفة ، وذلك سعيا الى جعل التنمية اكثر ديمقراطية واوسع مشاركة .

٣ ـ **معترفا** بأنه لابد ان تتوفر لكل انسان فرصة المشاركة الكاملة في قرارات الجماعة ، والتمتع بالحريات الانسانية والاقتصادية والسياسية .

٤ ـ **مدركا** ان الوصول الى المعلومات هو جزء اساسي في التنمية الديمقراطية .

٥ ـ **معترفا** بأن بيئة صحية وسليمة هي امر اساسي لضمان نمو وتطور الاجيال المقبلة بشكل دائم ، وبما يجنبها المساومة على خياراتها .

٦ ـ **معتقدا** بأن ترقية وحماية كافة حقوق الانسان ، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والحقوق المدنية والسياسية ، يجب ان يسيرا جنبا الى جنب مع الجهود المبذولة من اجل التنمية ، وان يركزا على تطوير

الكائنات البشرية : باعتبارها افرادا واعضاء في المجتمع في آن واحد .

٧ ـ **معترفا** بأن السياسات في مضمار التربية والصحة ، والبيئة ، هي شروط اساسية للتنمية البشرية اللائقة ، وبأن تربية المواطنين هي مسؤولية هامة من مسؤوليات البرلمانات .

٨ ـ **مؤكدا** ان انتشار الامية يعرقل على نحو خطير ، وبخاصة في البلاد النامية ، عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يعرقل التقدم الثقافي والروحي.

٩ ـ **معترفا** بأن فئات النساء من السكان هن ، بصورة خاصة فريسة للتخلف وتفاقم الفقر والبؤس عبر العالم .

١٠ ـ **معترفا** ايضا بأن توفر فرص الحصول على الاجر الكافي ، والانفاق العام الموجه بصورة مناسبة الى الحاجات الانسانية التي لها الاولوية ، هما عاملان اساسيان في مكونات التنمية البشرية* .

١١ ـ **قلقا** من ان النفقات العسكرية لاتزال تمتص مقادير كبيرة من الميزانيات الوطنية للكثير من البلاد ، على الرغم من ان البعض منها يتخذ خطوات هامة تهدف الى تقليص التسلح النووي .

١٢ ـ **معترفا** بأن تخفيض النفقات العسكرية قد يتيح رصد الموارد المحررة بهذه الطريقة من اجل التنمية والتخطيط الاقتصادي .

١٣ ـ **مدركا** ان زيادة سوء التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتفجر السكاني في البلاد النامية ، وتدهور شروط المبادلات الدولية بالنسبة الى منتجي الموارد الطبيعية والعبء الهائل للديون الذي تتحمله اكثرية البلاد النامية ، لن تؤدي الا الى المزيد من تعمق الهوة بين البلاد النامية والبلاد المتطورة .

١٤ ـ **مكررا** بأنه في عالم يتميز بالتبعية المتبادلة المتزايدة فان التنمية الاقتصادية الثابتة في البلاد النامية تتوقف الى حد كبير على انبيئة الاقتصادية الدولية الملائمة ، وعلى العلاقات المتبادلة مع اقتصادات البلدان المتطورة .

١٥ ـ **مدركا** ان بعض البلاد المعطية والمستفيدة تتردد في الاقدام على نفقات اجتماعية ذات مردود مالي آني ضعيف وتقتضي نفقات متجددة.

١٦ ـ **معترفا** بأهمية اتفاق عالمي من اجل التنمية البشرية ، يشدد على الاهمية المركزية للبشر ويحلل

---

* كما هو محدد في برنامج الامم المتحدة للتنمية .

ل قضية من حيث تأثيرها على لسكان .

١٧ ـ **مؤكدا** من جديد ان التنمية لبشرية ، والنمو الاقتصادي والديمقراطية هي امور مترابطة ترابطا وثيقا ، وان افضل وسيلة لتحقيق التنمية البشرية هي في التشجيع على التوصل الى نمو اقتصادي اكثر توازنا وتنمية يتم فيها المزيد من المشاركة .

١٨ ـ **مستذكرا** بأنه ، ما دامت الديمقراطية مبدأ شاملا ، فان لكل بلد الحق في ابتكار الهياكل الخاصة به لتطبيق هذا المبدأ بما يتفق مع قيمه الثقافية وتقاليده ومطامحه .

(١) **يدعو** جميع البلدان الى الالتزام التزاما سياسيا حازما بالتنمية البشرية واتخاذ الاجراءات المناسبة لاعادة توجيه النفقات الحالية من اجل التنمية البشرية .

(٢) **يوصي** بتنفيذ برنامج عمل واسع النطاق سعيا الى تعبئة وزيادة قدرات الشعب وفرص الاستثمار ؛ وتنويع القاعدة الاقتصادية ، وازالة العوائق امام تكافؤ الفرص .

(٣) **يطالب** بتحديد اهداف وبرامج معدة خصيصا لتقليص معدلات الامية بين البالغين مع التركيز ، بوجه خاص ، على الامية بين النساء ، بحيث يقلل الى درجة كبيرة من الفارق القائم في معدلات الامية بين الرجال والنساء .

(٤) **يدعو** الى ان تشمل احصائيات الناتج الوطني الاجمالي العمل المنزلي غير المأجور ، بحيث تصبح شتى المهام المنجزة لصالح المجموعة العائلية مهاما معترفا بها من قبل المجتمع البشري في نهاية المطاف .

(٥) ويعرب عن امله القوي بأن يتحسن وضع النساء الاقتصادي والاجتماعي ، باعتبارهن عنصرا جوهريا في الاستراتيجية الناجحة للتنمية البشرية، وبأن تعطى الاولوية في سياسة التنمية للتربية ،وللعناية بالصحة ، والتخطيط العائلي ، وتحسين الغذاء ، وفرص التشغيل والترقية المهنية ، والاجور المتكافئة.

(٦) **يدعو** الاتحاد الى الاشتراك بكل الوسائل المناسبة في انشطة « الصندوق الخاص من اجل الصحة في افريقيا » الذي اوصى بانشائه مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي حول « الصحة ـ اساس للتنمية في افريقيا » الذي نظمه الاتحاد بالمشاركة مع منظمة الصحة العالمية، واتحاد البرلمانات الافريقية ، في عاصمة الكونغو ـ برازفيل ، في حزيران وتموز ١٩٨٨ .

(٧) **يحث** كافة الحكومات والبرلمانات ان تباشر أو تسرع الاصلاحات الاساسية الضرورية في

المدارس وفي مضمار التأهيل المهني، بغية افساح المجال لجميع الناس لاكتساب المؤهلات التي يقتضيها الاقتصاد الحديث .

(٨) **يدعو** برلمانات العالم الى حث حكوماتها على ادخال برامج تربوية تضمن ادراك المواطنين لحقوقهم الديمقراطية ، ومسؤولياتهم ، وضرورة مشاركتهم في العملية الديمقراطية .

(٩) **يدعو** الى مزيد من التعاون المكثف بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، كوسيلة لمعالجة المشاكل الملحة بصورة متزايدة والتي يطرحها تدهور البيئة العالمية وتفقير البلاد النامية .

(١٠) **يدعو** البلدان الى اتخاذ جميع الاجراءات الملائمة لزيادة انتاجيتها وقدرتها على المنافسة ، سعيا منها الى خلق فرص لها على الصعيد العالمي .

(١١) **يدعو** البرلمانات الى دراسة توزيع النفقات العامة والخاصة المكرسة للتنمية البشرية وضمان تلبية الانفاق للحاجات الاجتماعية والاقتصادية .

(١٢) **يناشد** الحكومات والبرلمانات في البلدان الصناعية بأن تسهل وصول البلدان النامية الى اسواقها، وان تخلق فرصا اقتصادية جديدة ، وعلى الخصوص عن طريق ايجاد تسوية شاملة ودائمة لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ، مع اخذها في الحسبان ايضا ضرورة اجراء تخفيض هام في معدلات الفائدة لكل اشكال الديون .

(١٣) **يدعو** الى تطوير وسائل تخطيط خاصة لتحليل النفقات العامة المكرسة للتنمية البشرية ، **ويطلب** من البرلمانات ان تقيم الهياكل الادارية المناسبة لمراقبة التنمية البشرية في بلدانها .

(١٤) **يوصي** البرلمانات بتطبيق المعايير المحددة من قبل برنامج الامم المتحدة للتنمية ، على تحليل النفقات العامة المكرسة للتنمية البشرية .

(١٥) **يشجع** كافة الدول والحكومات والبرلمانات والمواطنين على ادراك الروابط الوثيقة بين البيئة والاقتصاد ، وعلى الاعتراف بأن التصرف المسؤول وحده يستطيع الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية .

(١٦) **يوصي** بحث جميع البرلمانات والحكومات على العمل الحازم من اجل حماية البيئة عند اتخاذ قراراتها الاقتصادية .

(١٧) **يطلب** من البلدان المعطية تلبية هدف الحد الادنى المتفق عليه دوليا (٧ر٠ ٪ من الناتج القومي

نسبة للمعونة التنموية
مان تخصيص حصة
اعدة التنموية الرسمية
سانية ذات الاولوية .

ع الى اعادة تقييم معونة
سة للمساعدة التقنية ،
خدام الاموال في بناء
لمحلية وتعبئة الخبرات

سي باعادة هيكلة الانظمة
ة والسياسية لتعزيز
بشرية واستخدام
ت متنوعة تهدف الى
بوط السياسية ، بما في
التي تؤدي الى تشجيع
لديمقراطية ، وترقية
شتركة ، ومكافأة المجموعات
نح المجموعات الاضعف
لسلطة ، وتنسيق الضغوط
.

عو الحكومات ان تسهل
لى المعلومات ، ولا سيما
اقامة شبكة اعلامية متحررة
السياسي .

دعو الحكومات الى
في حوار عالمي من اجل

التنمية البشرية ، بحيث تتاح للجميع ، من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ امكانية الحصول على التعليم الابتدائي ، والعناية الصحية الاولية والتخطيط العائلي ، وماء الشرب النقي والقضاء على نقص الغذاء الخطير ، وتوسيع امكانات الاستخدام المنتج والمربح والمناسب .

(٢٢) **يدعو** البلدان ذات النفقات العسكرية الباهظة الى اعادة توجيه هذه الموارد لبرامج التنمية البشرية.

(٢٣) **يدعو** الى التزام متبادل لصالح التنمية البشرية في ميدان المعونة التنموية الرسمية ، بحيث تقوم البلدان المعطية باعادة تقييم اولويات معوناتها ، وتقوم البلدان المستفيدة بتوجيه نفقاتها ، سعيا الى زيادة الحصة المخصصة للتنمية البشرية .

(٢٤) **يحث** كافة البلاد بأن تجدد التزامها بالوصول الى نجاح المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي بوشر بها في اطار (الغات) (مفاوضات اوروغواي) ، وذلك سعيا منها الى بلوغ حل متوازن يأخذ في الحسبان مصالح كافة الاطراف، ولا سيما مصالح البلاد النامية .

النص الكامل للقرار الذي اتخذه المؤتمر السادس والثماون للاتحاد البرلماني الدولي حول

« اسهام البرلمانات في الجهود المبذولة من اجل التوصل الى اشاعة المزيد من الليبرالية في التجارة الدولية ، ولا سيما من خلال الاختتام الناجح لدورة الاوروغواي » .

ان المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ،

١ ـ **مستذكرا** اسهام التجارة الدولية الهام في النمو والتطور المستمرين للاقتصاد العالمي ككل ، وفي كل بلد على حده ، وعلى الخصوص في البلاد النامية .

٢ ـ **مدركا** للقيود التي تفرضها مختلف اشكال الحمائية على عملية النمو والتنمية ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، للفرص التي توفرها اشاعة الليبرالية في المبادلات التجارية ، رغم بعض المشكلات القصيرة الامد .

ومعترفا بأهمية المحافظة على بنية اجتماعية متوازنة في كافة البلدان .

٣ ـ **مقتنعا** بأن نظاما تجاريا منفتحا وشاملا وقائما على التعددية هو الذي يوفر افضل خدمة لمصالح المجتمع الدولي .

٤ ـ **مستذكرا** بأن النظام الوحيد القائم قد تم تجسيده في الاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارة (غات) .

٥ ـ **معترفا** بأن قدرة البلدان النامية على تأمين خدمة ديونها تتوقف على زيادة صادراتها ، ولاسيما من المنتجات الزراعية ، وتطوير خدماتها .

٦ ـ **معترفا** ايضا بأن مفاوضات اوروغواي حول المبادلات التجارية المتعددة الاطراف تشكل الوسيلة الرئيسية المتوفرة لتحسين الاتفاقية العامة وتوسيع نطاقها ، ولزيادة اشاعة الليبرالية في المبادلات التجارية بصورة كبيرة .

٧ ـ **مبديا** عميق القلق من ان مفاوضات الاوروغواي لم تنته حسب البرنامج في نهاية عام ١٩٩٠ ، ومن ان خلافات كبرى لاتزال قائمة في العديد من الميادين الهامة ، بما فيها الزراعة والخدمات .

درکا الحاجة الملحة للتقدم
، اجل تسوية هذه الخلافات
لهـذه المفاوضات ان تنتهي
زيد مـن التأخير الباهـظ

دعو البرلمانات والحكومـات
راف بالاضرار التي ستلحق
بادلات التعددي ، وتعزيـز
اذا ماسمح بانهيار مفاوضات
ي .

عتبر ان نجـاح مفاوضـات
اي في خلق جو تجاري اكثر
واكثر ليبرالية سوف يسهم
كبير في الازدهار والرفاهية
المستهلكين والمنتجين للسلع
ات في آن معا ، وعلى المدى
.

يدعو برلمانات وحكومات البلاد
كة في مفاوضـات اوروغواي
ـهل الاختتام الناجـح لهـذه
ـات ، ويشدد على الحاجة الى
كافـة الاطراف خـلال عملية
ـيل ، مـع تقليص التأثـيرات
ية الى ادنى حد ممكن .

يحث البلدان التي تسعى الى
ة بعض الخلافات الخاصـة في
هذه المفاوضات على اظهار المزيد
لرونة من اجل التغلب على هذه
عب ، آخـذة بعين الاعتبار بأن
المشاركين مصلحة في التوصل
نتائج شاملة وبعيدة الاثر .

(٥) **يطلب** مـن جميـع البرلمانات والحكومات ان تأخـذ في الحسبان مصالح البلدان الناميـة ، ولا سيما في مضمار الصادرات الزراعية ، وان تعزز قطاعـات الخدمات لديهـا لكي تتمكـن مـن الاشـتراك الكامـل والاستفادة من عملية اشاعة الليبرالية بصورة تدريجية ، والالغاء التدريجي والتطبيق المتدرج لانظمة (الغات) ، والحفاظ على مبدأ « المعاملة المتميزة والاكثر تفضيلا » بالنسبة لصادرات البلدان النامية .

(٦) **يـوصي** المشـتركيـن فـي مفاوضات اوروغواي بأن يسعوا الى تعزيز دور (الغات) وآلياتها .

(٧) **يدعو** كل البرلمانات والحكومات الى دعم الدورة الثامنة لمؤتمر الامـم المتحدة حـول التجـارة والتنميـة (اونكتـاد ٨) ، التي سـتعقد في شباط/فبراير ١٩٩٢ في كولومبيا ، لكي تتوصل الى نتائج ملموسة تسهم في انعاش التجارة الدولية والاقتصاد العالمي ، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان

(٨) **يطلب** من كافـة البرلمانات ان تدعم بصورة كاملة ممثلي بلادها في مفاوضات (الغات) في الجهود التي يبذلونهـا لكـي تفضي مفاوضـات اوروغواي الى نتيجة مثمرة ومجدية لجميع الاطـراف ، ويفضل ان يتم ذلك قبل نهاية عام ١٩٩١ .

(٣)

تقرير الامانة العامة
حول اعمال ونتائج
المؤتمر السنوي للحوار البرلماني
العربي ـ الاوروبي

لشبونة ٢٥ ـ ٢٨ تشرين اول ـ اكتوبر ـ ١٩٩١

اولا ـ المشاركون في المؤتمر :

بدعوة من الشعبة الوطنية ـ البرتغالية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي جرت في مدينة لشبونة ، عاصمة البرتغال ، في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٩١ اعمال المؤتمر السنوي الدوري للحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي ، الذي ينظم كل عام بالتنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي .

وشاركت في اعمال المؤتمر من الجانب العربي وفود تمثل الشعب البرلمانية العربية في كل من : الاردن ـ الامارات العربية المتحدة ـ تونس ـ الجزائر ـ سورية ـ العراق ـ فلسطين ـ الكويت ـ لبنان ـ الجماهيرية العربية الليبية ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن والامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي . كما شارك في المؤتمر ، بصفة ملاحظ ، وفد من جامعة الدول العربية ضم كلا من السيدين : د. عصمت عبد المجيد ، أمين عام الجامعة ، وعدنان عمران ، الامين العام المساعد للشؤون الدولية.

ومثل مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي السيد عبد الرحمن مخلوفي، رئيس الدورة الحالية للمجلس .

وحضر المؤتمر عن الجانب الاوروبي ممثلو الشعب الوطنية للرابطة في كل من : النمسا ـ بلجيكا ـ الدانمارك ـ المانيا ـ فنلندا ـ ايرلندة ـ ايطاليا ـ مالطا ـ هولندا ـ

ـ البرتغال ـ اسبانيا ـ
د ـ بريطانيا ـ البرلمان
ي ـ الامانة العامة للرابطة .
المؤتمر ايضا الرئيس الفخري
للرابطة السيدريمون اوفروا
شارك في اعمال المؤتمر بصفة
السيد سيغبرت البير ، نائب
البرلمان الاوروبي ، والسيد
ساتوتيس ، مفوض الجماعة
بية لشؤون منطقة البحر
ط جابر بناهين ، نائب رئيس
العلاقات الخارجية في منظمة
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
وا) .

ـ جدول الاعمال

يجة الاتصالات المتعددة التي
، بين الامانتين العامتين لكل من
ـاد البرلماني العربي والرابطة
لانية للتعاون العربي ـ الاوروبي،
اءمن مطلع عام ١٩٩١،وبالتنسيق
رئاستي كل من الاتحاد والرابطة،
لاتفاق على ان يتضمن جدول
ـال المؤتمر السنوي للحوار
لماني العربي ـ الاوروبي البنود
لية :

١ ـ تقرير عن الانشطة منذ
تماع الحوار البرلماني العربي ـ
وروبي في دبلن ايلول / سبتمبر
١٩/ .

٢ ـ عملية السلام في الشرق الاوسط والتطبيق المنسجم للشرعية الدولية .

٣ ـ اخطار سباق التسلح في حوض البحر المتوسط والحاجة الى الغاء كل اسلحة الدمار الشامل في المنطقتين .

٤ ـ الحاجة الملحة لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة .

٥ ـ اعادة تنشيط مشروع الجامعة العربية ـ الاوروبية .

وقد عمم جدول الاعمال على جميع الشعب البرلمانية الوطنية العربية والاوروبية الاعضاء في الاتحاد والرابطة منذ شهر مايو ـ ايار ١٩٩١ ، وتم على اساسه تحضير كافة المذكرات والوثائق المقدمة الى المؤتمر .

ثالثا ـ جلسة الافتتاح

انعقدت جلسة افتتاح المؤتمر في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الواقع في ١٩٩١/١٠/٢٦ في قاعة الجلسات بمجلس الجمهورية (البرلمان البرتغالي) تحت رعاية السيد فيكتور كريسبو ، رئيس البرلمان البرتغالي ، وبحضور السيد بينهيرو ، وزير خارجية البرتغال ، والرئيس المقبل لمجلس وزراء دول الجماعة الاقتصادية ـ الاوروبية .

ابتدات جلسة الافتتاح بكلمة السيد ميكيل اكيلي ، الرئيس المشارك للرابطة ، فأعرب في مستهلها عن اهمية انعقاد مؤتمر الحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي في الظروف الراهنة ، لاسيما بعد انتهاء حرب الخليج وعشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط . وعبر عن الاسف لان لامبالاة العالم ازاء مشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية لم تتحرك الا بعد حرب الخليج التي شكلت مأساة حقيقية اودت بحياة الآلاف من الابرياء .

ثم استعرض السيد اكيلي اهمية التطورات التي جرت في الاتحاد السوفييتي وبلدان اوروبا الشرقية وانعكاساتها على الاوضاع والعلاقات الدولية . وكرس جزءا هاما من خطابه للوضع في الشرق الاوسط ولمؤتمر مدريد للسلام الذي سينعقد بعد ايام قليلة . وعبر عن القلق من الموقف الاسرائيلي المتصلب ازاء مؤتمر السلام ، مؤكدا انه من الضروري تكاثف الجهود المخلصة لانجاح المؤتمر .

وبين السيد اكيلي ان امام مؤتمر الحوار هدفين ينبغي العمل لتحقيقهما :

الاول : راب الصدع وازالة عدم الثقة بين اوساط الراي العام العربي والاوروبي بسبب حرب الخليج ؛

والثاني : تبادل الآراء حول مؤتمر السلام في مدريد .

واكد السيد اكيلي في كلمته ضرورة تعزيز التعاون العربي ـ الاوروبي في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، واشار الى ان هذا التعاون من شأنه ان يسهم في احلال الامن والسلام في مناطق كثيرة ، لاسيما في منطقة البحر الابيض المتوسط . ودعا في ختام كلمته ايضا الى ضرورة العمل الجدي من اجل تخفيض النفقات العسكرية لدى جميع دول الشرق الاوسط ومنطقة البحر المتوسط ، والسعي لازالة جميع اسلحة الدمار الشامل من المنطقتين .

ثم القى السيد ابيل ماتوتيس ، مفوض الجماعة الاوروبية لشؤون منطقة البحر الابيض المتوسط والعلاقات بين الشمال والجنوب ، كلمة اكد فيها اهمية الحوار العربي ـ الاوروبي ، واشار الى ان الظروف الراهنة تحتم أن يكون هذا الحوار منفتحا ، وان على طرفي الحوار ان يملكا الجراة على التحاور فيما لم يكونا يجرؤان حتى على التفكير فيه. واشار السيد ماتوتيس الى ان منطقة حوض البحر المتوسط التي تجمع بين العرب والاوروبيين هي منطقة غنية ومتنوعة من حيث المصادر والثروات الطبيعية والامكانيات البشرية والمالية والتكنولوجية ، وان

جمع هذه الامكانيات الى بعضها البعض من خلال التعاون بين جميع دول المنطقة سيؤدي الى ازدهارها وتقدمها . ودعا الى التفاؤل بنجاح مؤتمر مدريد للسلام مشيرا الى ان نجاح المؤتمر في مهمته سيمهد الطريق الى تعاون بناء بين جميع دول المنطقة ويؤدي الى ان تنعم جميعها بثمار السلام والتعاون .

وكان المتحدث الثالث في جلسة الافتتاح هو السيد د. عصمت عبد المجيد ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، الذي استهل كلمته بشكر البرتغال شعبا وبرلمانا وحكومة على استضافة المؤتمر وتهيئة ظروف نجاحه. كما وجه الشكر الى الرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي على الدعوة التي وجهت الى الجامعة العربية للمشاركة في اعمال المؤتمر. واكد السيد عبد المجيد في كلمته اهمية المؤتمر في دعم الحوار العربي ـ الاوروبي وتعزيز العلاقات العربية ـ الاوروبية .

وفي حديثه عن الاوضاع في المنطقة ، أشار السيد عبد المجيد الى ان العرب يريدون تجاوز الماضي والسير الى امام بعد استخلاص الدروس من ازمة الخليج . وحول مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط اوضح السيد عبد المجيد ان هذا المؤتمر اصبح ضرورة ملحة من اجل احلال السلام في اكثر مناطق العالم عرضة للتفجير . وحيا رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للمؤتمر والدور الايجابي لاوروبا الغربية فيه . واشار الى ان العرب يتصورون المؤتمر اطارا لمعالجة قضايا الصراع ، وقد ابدوا مرونة كبيرة في المفاوضات ادت الى انعقاده . واوضح السيد عبدالمجيد ايضا ان مجلس الجامعة العربية قد اتخذ بالاجماع قرارا بدعم الجهود المبذولة لانعقاد المؤتمر . كما ان القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة في الجزائر تشكل اسهاما هاما في تذليل الكثير من العقبات التي اعترضت التحضير للمؤتمر . واكد السيد عبد المجيد ان نجاح المؤتمر يتوقف على التوصل الى حل سلمي لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ينهي الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ويضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

وحول العلاقات العربية ـ الاوروبية اشار السيد عبد المجيد الى ان تعدد الروابط التي تجمع بين البلدان العربية وبلدان اوروبا الغربية يحتم ضرورة تعزيز العلاقات فيما بينها . كما اكد ضرورة احياء الحوار العربي ـ الاوروبي الرسمي.

ثم تحدث السيد بينهيرو ، وزير خارجية البرتغال، فرحب بالمشاركين في مؤتمر الحوار البرلماني العربي ـ

الاوروبي وتمنى لهم اقامة طيبة وعملا مثمرا . واشار السيد بينهيرو الى ان مؤتمر الحوار ينعقد عشية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط الذي يتمنى الجميع نجاحه . واكد ان المؤتمر يجب ان ينطلق من صيغة « لا غالب ولا مغلوب » ، وان يكرس روح التعاون محل المواجهة . ودعا الى ضرورة تعزيز العلاقات العربية ـ الاوروبية ، واستئناف الحوار العربي ـ الاوروبي الرسمي . واكد ان التقدم في احترام حقوق الانسان، وتأكيد سيادة القانون ، والسير باتجاه التكامل والاعتراف بالفوارق المشروعة القائمة بين مختلف الدول والشعوب ، من شأنها خلق ارضية مناسبة لتعزيز العلاقات بين مختلف دول العالم ، لاسيما بين البلدان العربية والاوروبية .

ثم القى السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، كلمة الاتحاد البرلماني العربي التي عبر في مستهلها عن شكر البرلمانيين العرب للشعبة البرتغالية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي الاوروبي على استضافة المؤتمر ، مشيرا الى ان انعقاد المؤتمر في البرتغال يحمل معنى خاصا بالنسبة للعرب لان البرتغال كانت احد جسور الاتصال والتفاعل بين اوروبا والعالم العربي خلال عصور التاريخ الماضية.

ونوه السيد بلخادم بأن الحوار العربي ـ الاوروبي ، بشقيه البرلماني والرسمي هو وسيلة حضارية جادة للتفاهم وتأكيد المصالح بين العرب والاوروبيين الذين تجمعهم وشائج كثيرة جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية .

واشار السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي الى ان المؤتمر ينعقد بعد عامين من انعقاد مؤتمر دبلن في ظروف تتميز اوروبيا باستعداد اوروبا لدخول مرحلة التوحيد ، وعربيا ، باستمرار الانتفاضة البطلة للشعب العربي الفلسطيني وانتهاء ازمة الخليج التي اكدت الاحداث ارتباطها بقضايا الصراع في منطقة الشرق الاوسط ، وكذلك في ظروف تكثيف الجهود الدولية والاقليمية لايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية . واكد السيد بلخادم ان تحقيق السلام في الشرق الاوسط يجب ان يقوم على اساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية بنفس الحماس الذي طبقت به تلك القرارات اثناء ازمة الخليج . وفي رأس تلك القرارات الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . وقال السيد بلخادم ان المجتمع الدولي يجب ان لايغض الطرف وان لايسمح لاسرائيل بوضع العراقيل في وجه

د السلمية المبذولة من خلال
ار ممارساتها الارهابية ضد
الاراضي العربية المحتلة أو
لتها لبناء المستوطنات .

ر السيد بلخادم عن قلق شعوب
الثالث من اجل ان يأتي حل
كل الدولية في عالم اليوم ذي
الكبرى الوحيدة المهيمنة ، على
ب هذه الشعوب ، خاصة في
ن الاقتصادي .

حول الوضع في منطقة البحر
ض المتوسط اشار السيدبلخادم
ان الامن والسلام في المنطقة
بان تحويل هذه المنطقة الىبحيرة
لام بازالة جميع الاسلحة ذات
ار الشامل منها مع الانتباه الى
الفصل الانتقائي بين انواع هذه
لحة كيماوية كانت أم جرثومية
وية .

تناول السيد رئيس مجلس
حاد في كلمته مسالة احترام
مقراطية والتعددية السياسية
قوق الانسان في العالم العربي ،
دا ان هذه القضايا قد اصبحت
هر ثابتة في البلدان العربية .
، لكل بلد الحق في الممارسة
يمقراطية وفق النمط الذي
سجم مع تقاليده وظروفه التاريخية
ستوى تطوره الاقتصادي
اجتماعي .

ودعا السيد بلخادم الى تعزيز
العلاقات البرلمانية بين الاتحاد البرلماني العربي والمؤسسات البرلمانية الاوروبية كالبرلمان الاوروبي ومجلس اوروبا وغيرهما ، والى احياء الحوار العربي ـ الاوروبي الرسمي بين جامعة الدول العربية ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

وفي ختام كلمته ، اشار السيد بلخادم الى ان مستقبل الحوار العربي ـ الاوروبي يتوقف على جملة من الامور منها : الدور الذي ستلعبه اوروبافي مسائل الصراع في الشرق الاوسط ، وايجاد حلول لمشاكل العمال العرب المهاجرين في اوروبا ، والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية فعلية في الدول العربية ونقل التكنولوجيا المتقدمة اليها .

وكان آخر المتحدثين في الجلسة الختامية سعادة السيد فيكتور كريسبو ، رئيس مجلس الجمهورية البرتغالي الذي عبر عن سعادته لانعقاد مؤتمر الحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي في لشبونة ، مشيرا الى أن البرتغال قد عبرت دائماعن اهتمامها بالدول المتوسطية، ولاسيما بالدول العربية التي تربطها بها علاقات وثيقة وحضارية . ونوه السيد **كريسبو بأن التبادل** بين الثقافات والحضارات قد كان دائما، وما يزال جزءا من التراث البرتغالي ثم اشار الى علاقات البرتغال مع

بعض بلدان المغرب العربي بصورة خاصة . وعبر عن الارتياح للمستوى الجيد الذي وصلت اليه تلك العلاقات .

واشار السيد كريسبو الى ان البحر المتوسط الذي تتشاطأ عليه البرتغال مع الكثير من الدول يجب ان يمنح ممثلي هذه الدول مزيدا من العزم من اجل ممارسة الانفتاح وتعزيز الحوار وترسيخ التعاون بين جميع هذه الدول التي انطلقت منها شرارات الحضارة البشرية عبر العصور .

ثم عبر عن الامل في ان يشكل الحوار العربي ـ الاوروبي اسهاما في حل المشاكل المستعصية، الاقليمية منها والدولية . واعرب في ختام كلمته عن تمنياته للمؤتمر بالنجاح .

رابعا ـ المذكرات واوراق العمل

اعدت كل من الامانتين العامتين للاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي تقريرا موجزا عن نشاط كل منهما منذ المؤتمر الاخير للحوار الذي جرى في دبلن في ايلول ـ سبتمبر ١٩٨٩ وجرى التركيز في التقريرين على الانشطة المشتركة التي تمت بين الاتحاد والرابطة والتعاون بين المنتظمتين في مختلف الميادين .

كذلك اعدت الامانتان العامتان مذكرات تتضمن وجهة نظر كل منظمة حول بنود جدول اعمال المؤتمر . وقد وزعت هذه المذكرات على كافة المشاركين في الاجتماع باللغات العربية والانكليزية والفرنسية .

ومن الجانب العربي تقدمت الشعبة المصرية الشقيقة بمذكرات اضافية حول جميع بنود جدول الاعمال . كذلك تقدمت الشعبة التونسية الشقيقة بمذكرة حول البند الثاني من جدول الاعمال المتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط والتطبيق المنسجم لقرارات الشرعية الدولية وجرى توزيع هذه المذكرات ايضا على المشاركين، وشكلت اساسا للمداولات والمناقشات التي دارت خلال المؤتمر .

خامسا ـ جلسات العمل ـ المداخلات ـ تشكيل لجنة الصياغة ـ تقريرا الامينين العامين :

عقد مؤتمر لشبونة اربع جلسات عمل تعاقب على رئاستها ممثلون عن الجانب العربي والجانب الاوروبي . ونوقشت في الجلسات الاربع جميع بنود جدول الاعمال من خلال المداخلات الشفهية والمكتوبة التي القاها الاعضاء العرب والاوروبيون ، والتي عرض وجهات نظر كل وفد ازاء بنود جدول الاعمال والقضايا المستجدة . وتركزت معظم المداخلات على عملية السلام في الشرق الاوسط ومؤتمر مدريد الذي كان قد اقترب

موعد انعقاده ، وكذلك على قضايا التعاون العربي – الاوروبي .

وانطلقت مداخلات المندوبين العرب اساسا من مقررات مجالس الاتحاد ومؤتمراته ، لاسيما مقررات الدورة الحادية والعشرين لمجلس الاتحاد (دورة الوحدة) التي عقدت في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية في ايار – مايو – ١٩٩١ . كما عكست معظم المداخلات الاوروبية وجهة نظر دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وسياسات الاحزاب التي ينتمي اليها المندوبون الاوروبيون ، خاصة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط وقضايا التعاون الاقتصادي بين العالم العربي واوروبا .

وفي جلسة العمل الثانية شكل المؤتمر لجنة صياغة لوضع مشروع بيان ختامي يتضمن حصيلة المناقشات التي دارت في جلسات المؤتمر والتوصيات التي ستصدر عنه . وتشكلت لجنة الصياغة على النحو التالي :

عن الجانب العربي : تونس ، فلسطين ، مصر .

عن الجانب الاوروبي : مالطا ، هولندا ، فرنسا .

وقد اجتمعت لجنة الصياغة ووضعت مشروع البيان الختامي الذي عرض على الجلسة الختامية للمؤتمر .

وخلال الجلسة الثالثة قدم السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي ،تقريرا حول الانشطةمنذ مؤتمر دبلن(١٩٨٩) استعرض فيه ابرز النشاطات التي قام بها الاتحاد البرلماني في مختلف الميادين السياسية والثقافية– والبرلمانية وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي . وافرد السيد بوراوي جزءا من تقريره للحديث عنالعلاقات العلاقات بين الاتحاد والرابطة مبينا ان هذه العلاقات قد تطورت اتساعا وعمقا وادت الى توطيد مسيرةالحوار البرلماني العربي – الاوروبي .

كذلك تقدم السيد بوراوي في تقريره باقتراح حول دعوة عدد من البرلمانيين العرب والاوروبيين الذين واكبوا مسيرة الحوار البرلماني العربي – الاوروبي ، ولم يعودوا اعضاء في برلمانات بلدانهم،للمشاركة في مؤتمرات الحوار القادمة ،وذلك تكريما لجهودهم في دعم مسيرة هذا الحوار من جهة ، وللاستفادة من خبراتهم في هذا المجال من جهة اخرى .

وعبر السيد بوراوي في نهاية تقريرهعن شكره للسيد هانزكوتهاوس امين عام الرابطة على الجهود التي بذلها في تدعيم مسيرة الحوار وتطوير العلاقات مع الاتحاد البرلماني العربي ، وتمنى له النجاح في عمله الجديد في منظمة الاونروا (وكالة

غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)

وقدم السيد هانز بيتر كوتهاوس، الامين العام للرابطة تقريرا حول الانشطة التي قامت بها الرابطة ، خصوصا في مجال الاتصالات التي اجرتها مع مختلف الاوساط البرلمانية والحكومية العربية ، والوفود التي ارسلتها الى البلدان العربية ومنطقة الشرق الاوسط في اطار تبادل الزيارات والوفود مع الاتحاد البرلماني العربي والشعب البرلمانية العربية . كما تناول التقرير نشاط الرابطة على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي والتنسيق الذي جرى في كافة مؤتمرات هذا الاتحاد بين وفد الرابطة وبين وفد الاتحاد البرلماني العربي .

وقد ابدى اعضاء المؤتمر ارتياحهم لنشاط الامانتين العامتين للاتحاد والرابطة ، وعبروا عن ثقتهم في ان يتطور هذا النشاط في المستقبل لما فيه مصلحة الجانبين العربي والاوروبي . وتمت في نفس الجلسة الموافقة على التقريرين .

سادسا ـ وجهات النظر العربية والاوروبية حول بنود جدول الاعمال

١ ـ وجهة النظر العربية :

١ . حول عملية السلام في الشرق الاوسط :

اعرب المندوبون العرب عن ترحيبهم بنجاح الجهود التي بذلت من اجل عقد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط ، وعبروا عن تفاؤلهم بامكان التوصل الى سلام دائم في المنطقة من خلال المؤتمر الذي سيبدأ اعماله في مدريد بعد ايام قليلة .

وابرزوا بصورة خاصة الافكار التالية :

ـ ان اطار عمل المؤتمر هو الشرعية الدولية ممثلة بقرارات مجلس الامن الدولي ذات الارقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٦٥ والانطلاق من مبدأي : الارض مقابل السلام وعدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة .

ـ القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط . وحل هذه القضية على اساس الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وتحديدا حقه في تقرير المصير والعودة وبناء دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني يشكل الاساس لتسوية شاملة وعادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي .

ـ ان انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة تمثل فعلا ثوريا ضد الاحتلال وممارساته الوحشية، وضد التسليم بالامر الواقع الذي تريد سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرضه على الشعب العربي الفلسطيني . ولهذا ينبغي دعم هذه الانتفاضة بكل

نمكن من تحقيق اهدافها،
، الحقوق الوطنية الثابتة
ربي الفلسطيني .

رارات الدورة العشرين
الوطني الفلسطيني التي
الجزائر قد اكدت تمسك
لسطيني بحقوقه الوطنية
جهة، ورغبته في التوصل
م عادل وشامل يقوم على
ارات الامم المتحدة المتعلقة
الاوسط والقضية
ة ، من جهة اخرى .

اب عن القلق من مساعي
لمتواصلة لخلق العراقيل
لمؤتمر من خلال :

يف الهجرة اليهودية الى
هدف خلق واقع ديمغرافي
تحدية بذلك قرارات الامم
اتفاقيات جنيف ومبادىء
نسان .

ستمرار في اقامة
ات في الاراضي العربية

اولة صرف المؤتمر عن
الرئيسي المتمثل في تنفيذ
الامم المتحدة والانسحاب من
العربية المحتلة بما فيها
، وتمكين الشعب العربي
ني من التمتع بحقوقه الوطنية
: باثارة قضايا هامشية .

ـ ان المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية كبيرة في ضمان تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي حول الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية بنفس الحماس والجدية التي نفذت بها هذه القرارات ازاء ازمة الخليج. وفي هذه النقطة بالذات تكمن مصداقية الموقف الدولي من قرارات الشرعية الدولية والالتزام بالقانون الدولي باعتبارهما اساسا لبناء النظام العالمي الجديد .

ب . حول الدور الاوروبي في تحقيق السلام في الشرق الاوسط :

ـ اعرب البرلمانيون العرب عن ارتياحهم لمجمل المواقف الايجابية التي اتخذتها دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية من قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ودعوا زملاءهم الاوروبيين الى حث حكوماتهم على العمل من اجل :

* السعي بكل الوسائل لكي يكون الدور الاوروبي في عملية السلام في الشرق الاوسط وفي مؤتمر مدريد دورا فاعلا ونشيطا باعتبار ان اوروبا يجب ان تكون جزءا من هذه العملية .

* الضغط على اسرائيل لوقف تدفق المهاجرين ، ومنع توطينهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بصورة خاصة .

* تنفيذ قرار فتح مكتب دائم للجماعة الاوروبية في القدس الشرقية .

* الاعتراف بدولة فلسطين وتبادل التمثيل السياسي معها .

* تنفيذ التعهد الاوروبي بربط التعاون الاقتصادي الاوروبي مع اسرائيل بتقدم عملية السلام في المنطقة .

* فتح الاسواق الاوروبية أمام منتجات المصدرين الفلسطينيين وتسهيل الاجراءات التجارية لهم .

* حث الامم المتحدة على ضرورة اتخاذ الاجراءات الرامية الى حماية المواطنين الفلسطينيين وضمان أمنهم من خلال وضع الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل تحت اشراف دولي بانتظار نتائج مؤتمر السلام في الشرق الاوسط .

ج ـ حول أزمة الخليج :

ـ اسفرت ازمة الخليج عن مأساة حقيقية كانت البلدان العربية هي الخاسر الوحيد فيها . واخطر ما تمخضت عنه الحرب هو التصدع الذي أصاب التضامن العربي ووحدة الصف العربي . واكدت الازمة ثلاث حقائق هي :

١ . ان اهدافا أكبر واشمل كانت وراء التدخل الكاسح المدمر في أزمة الخليج ووراء ذلك التسخير الذي لم يسبق له مثيل للشرعية الدولية . وفي مقدمة تلك الاهداف المصالح النفطية للدول الكبرى ، واعادة صياغة الاوضاع في المنطقة في ضوء الاختلال الكبير الذي طرأ على موازين القوى في العالم بعد خروج الاتحاد السوفييتي من حلبة الصراع .

٢ . ان ازمة الخليج من حيث مقدماتها ومجرياتها ونتائجها ، لا يمكن عزلها عن قضايا الصراع في المنطقة ، وخصوصا قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

٣ . ان الشرعية الدولية اثبتت قدرتها على الفعل عند الضرورة . ويبقى المطلوب دوليا وانسانيا استخدام معايير واحدة عند تطبيق مبادىء هذه الشرعية وقراراتها على مختلف الازمات الاقليمية والدولية .

ـ كذلك دعا البرلمانيون العرب زملاءهم الاوروبيين الى العمل المشترك من أجل رفع الحصار عن العراق ، خصوصا بعد تنفيذه لجميع قرارات الشرعية الدولية ، والى تقديم العون الى كل من العراق والكويت لمساعدتهما على اعادة اعمار بلديهما وتجاوز آثار التدمير الذي خلفته حرب الخليج ، والسعي المشترك لاطلاق سراح الاسرى الكويتيين في العراق .

والسلام في الشرق الاوسط
بحر المتوسط وقضايا نزع
ي المنطقتين :

مصلحة مشتركة للعرب
، في تحويل منطقتي البحر
توسط والشرق الاوسط
ي سلام وامن لمصلحة شعوب
. ولكن حجر الزاوية في
ذا الهدف هو حل جميع
الاقليمية في الشرق الاوسط
البحر المتوسط ، وفي راسها
لعربي ـ الاسرائيلي .

العرب كل مسعى يهدف
اسلحة الدمار الشامل ،
م من الشرق الاوسط وحوض
توسط . ولكن تحقيق ذلك
سمانات اساسية اهمها :

، نزع اسلحة الدمار الشامل
، يكون عملية شاملة تتناول
نواع هذه الاسلحة بدون
، سواء كانت كيماوية أو
ة أم نووية .

جب أن تشمل هذه العملية
دول المنطقة دون استثناء
.

الجانب العربي بهذا الصدد
ر البرلمانات في تخليص العالم
لار الاسلحة ذات التدمير
، من خلال العمل على :

خلق راي عام للضغط على
الحكومات من اجل التعجيل بانجاز اتفاقية تحريم السلاح الكيميائي والنووي والتوقيع عليها والالتزام بأحكامها .

ـ رفض الاقتصار على منع انتشار الاسلحة ذات التدمير الشامل والتركيز على الحظر الشامل لهذه الاسلحة وضمان منع اعادة انتاجها .

ـ الاستفادة من الاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة قضايا ازالة الاسلحة ذات التدمير الشامل في العالم بوجه عام ومن الشرق الاوسط وحوض المتوسط ، بشكل خاص ، وذلك بعقد ندوات ولقاءات دولية واقليمية لهذا الغرض .

ـ المساهمة في ايجاد حلول سلمية عادلة وشاملة لمشاكل المنطقتين ، لتسهيل عملية التوصل الى اتفاق بشأن جعلهما منطقتين خاليتين من اسلحة الدمار الشامل .

ـ تطبيق معايير واحدة على جميع دول المنطقة في اي اجراء او تدبير يهدف الى الحد من امتلاك اي منها لاسلحة الدمار الشامل .

هـ ـ العلاقات العربية ـ الاوروبية :

ـ اكد البرلمانيون العرب اهتمامهم بتطوير العلاقات العربية ـ الاوروبية ، واكدوا ان الحوار العربي ـ الاوروبي ، بشقيه البرلماني والحكومي ،

هو وسيلة حضارية جادة للتفاهم وتأكيد المصالح المشتركة للجانبين العربي والاوروبي اللذين تجمعهما وشائج كثيرة جغرافية وتاريخية ، وثقافية واقتصادية .

هذه الروابط تتطلب تعميق التعاون بين البلدان العربية والاوروبية في مختلف الميادين . ويتوقف مستقبل هذا الحوار ومستوى العلاقات بين الجانبين العربي ـ والاوروبي على عدد من العوامل من أبرزها :

* الدور السياسي الذي ستلعبه أوروبا من مسائل الصراع العربي ـ الاسرائيلي والموقف من حقوق الشعب العربي الفلسطيني .

* ايجاد حلول لبعض المشاكل التي يعاني منها الجانب العربي في تعامله مع الجانب الاوروبي ، لا سيما : قضايا العمال العرب المهاجرين في أوروبا ، وقضايا نقل التكنولوجيا ، والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في البلدان العربية ، وعدم اعتبار هذه البلدان مجرد أسواق لتصريف المنتجات والبضائع الاوروبية .

* احياء الحوار العربي ـ الاوروبي الحكومي واعادة الحياة الى مؤسساته .

* توسيع نطاق العلاقات البرلمانية العربية ـ الاوروبية لتشمل العلاقة بين الاتحاد البرلماني العربي والمؤسسات البرلمانية الاوروبية :

البرلمان الاوروبي ، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ...

و. التعاون في الميدان الثقافي :

ان البعد الثقافي في العلاقات العربية ـ الاوروبية يكتسب أهمية خاصة لانه يعبر عن التواصل التاريخي والحضاري بين العالم العربي وأوروبا . ولهذا يهتم البرلمانيون العرب وكذلك جميع المؤسسات الثقافية العربية بموضوع اقامة الجامعة العربية ـ الاوروبية كصرح من صروح التعاون الثقافي والحضاري بين المجموعتين .

ز. المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي :

وجه وفد مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية الدعوة الى جميع الشعب البرلمانية الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي لعقد المؤتمر القادم للحوار في طرابلس عاصمة الجماهيرية العربية الليبية . وقد قوبلت الدعوة بالتصفيق الحار من قبل جميع أعضاء المؤتمر .

ظر الاوروبية :

ملية السلام في الشرق
نمر مدريد :

سف ان حادثا مأساويا
خليج التي قضت على
هي التي حركت الجهود
بالاة العالم نحو مشكلة
ط . ومع ذلك فان مما
فاؤل ان الجهود التي
ت المتحدة ، بصورة
اسفرت عن الاتفاق على
دريد للسلام في الشرق
ويكتسب المؤتمر أهمية
من انه ليس المؤتمر
ي كان الاوروبيون يتمنون
بالرغم من أن المؤتمرينعقد
ة المشتركة لكل من
دةوالاتحاد السوفييتي،
الواضح ان الولايات
صاحبة الدور الاكبر في
تيب مجرياته والاشراف
.

البرلمانيون الاوروبيون
الشديد لان الامم المتحدة
را أساسيا في عملية
لى الرغم من أن المهمة
نمر هي تنفيذ قرارات
ة. كذلك ابدوا استياءهم
الدور الاوروبي في عملية
مؤتمر مدريد ، وأكدوا
ي المرحلة التحضيريةيجب

أن لا ينعكس على مجريات المؤتمر وسير أعماله ، وعلى الجميع بذل الجهود لتمكين المؤتمر من تحقيق أهدافه المرجوة .

ـ أشارت كلمات معظم المندوبين الاوروبيين ، لا سيما كلمة السيد روي آمارال ، الرئيس المشارك للرابطة ، الى أن السلام لكي يكون دائما ينبغي أن يكون قبل كل شيء شاملا ، متضمنا الاعتراف المتبادل بين جميع الدول في المنطقة ، والانسحاب من جميع الاراضي المحتلة . وتحقيق هذين الشرطين من شأنه أن يخلق الاساس لايجاد حلول للمشاكل الثنائية ، والتوصل الى اتفاقيات سلام تؤدي الى تعاون اقتصادي .

ـ الاعراب عن القلق من الموقف المتصلب للحكومة الاسرائيلية الذي جرى الاعلان عنه في خطاب رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير امام البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ قبل أيام من انعقاد مؤتمر الحوار ، لان ما تضمنه ذلك الخطاب لا يخدم قضية التوصل الى سلام في المنطقة . وفي نفس الوقت اعرب البرلمانيون الاوروبيون عن ارتياحهم للنتائج التي صدرت عن اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في دمشق لان الاولويات التي حددها اجتماع دمشق (تجميد بناء

المستوطنات ، والانسحاب من الاراضي العربية المحتلة) هي التطبيق المنطقي للقرارات الدولية ولمبدا مقايضة الارض بالسلام .

ـ على البرلمانيين الاوروبيين والعرب المساعدة على استمرارية عمل المؤتمر من خلال الضغط على الحكومات لتسهيل مهمة المؤتمر . وعلى البرلمانيين الاوروبيين الضغط على حكوماتهم لكي تلعب الجماعة الاقتصادية الاوروبية دورا نشطا في مجريات المؤتمر بحيث يسفر المؤتمر عن حل شامل وعادل لجميع مشكلات المنطقة .

ـ الهجرة اليهودية الى الاراضي العربية المحتلة تشكل اخلالا بالتوازن السكاني وعرقلة لمساعي السلام . وقد اسهمت اوروبا في هذه الهجرة بصورة غير مباشرة لانها لم تمارس ضغطا كافيا على الاتحاد السوفييتي لمنح اليهود حقوقهم المدنية داخل الاتحاد السوفييتي . ولو انهم منحوا هذه الحقوق فعلا لما جاؤوا الى اسرائيل .

ـ ان تحقيق التعاون السياسي بين اوروبا والعالم العربي هو هدف اساسي لاجتماعات الحوار العربي ـ الاوروبي . وفي هذا المجال فان للجامعة العربية دور اساسي . وعلى البرلمانيين العرب والاوروبيين ان يسهموا في اقامة هذا التعاون وتعزيزه من خلال اقامة مجلس برلماني عربي ـ أوروبي مشترك ، سبق أن تمت الاشارة اليه في اجتماع الرباط للحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي في عام ١٩٨٨ . ان مجلسا كهذا يعمل جنبا الى جنب مع مجلس وزراء عربي ـ اوروبي مشترك يمكن ان يحقق الغاية المنشودة . ولاشك ان توحيد اوروبا من شانه ان يسهل عملية التعاون العربي ـ الاوروربي في مختلف الميادين ويعززها .

ـ وفي نفس الاطار فان وجود جمعية برلمانية عربية منتخبة بصورة ديمقراطية ، سيسهم ايضا في تسهيل التعاون بين العرب والاوروبيين ومجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي هو مثال جدير بالترحيب ، ونموذج لمحاولة الاندماج في جزء من العالم العربي .

ـ وثمة افكار اخرى جديرة بالدراسة مثل : تنظيم مؤتمر عربي ـ أوروبي يجمع برلمانيين ، وممثلي حكومات وخبراء اقتصاديين وماليين يمكن أن يضعوا الاساس لاقامة معهد يهتم باصلاح الاوضاع الاقتصادية في البلدان العربية الاقل تقدما . ويمكن للجامعة العربية ان ترعى مثل هذا المشروع .

ولكي يحقق هذا المعهد هدفه

بني عمله على اساس برامج
ة ثلاث سنوات وينبغي ان
ى الموارد الضرورية من
عامة والخاصة ومن منتجي
ي الموارد الهيدروكربونية
.

عدد من البرلمانيين الاوروبيين
ساد والعلاقات الاقتصادية
ورا أساسيا في تحديد
لسياسية للدول . ولهذا
ام قيادة الاتحاد والرابطة
تنظيم حوار عربي- اوروبي
سايا الاقتصادية بين اوروبا
لعربي .

، ازمة الخليج :

تباينات في الموقف لدى
الاوروبيين . وابرز الافكار
حت في هذا المجال هي
:

نصاد والنفط والمال لعبت
ساسيا في نشوب حرب
ن جهة ، وفي اصطفاف
لدول الى جانب هذا الفريق
من جهة اخرى .
انهيار الاتحاد السوفياتي
ذه الحرب ان تقع .
مكن الحديث عن نصر
على العراق نظرا للتفاوت
ي الامكانيات بين الدول
والعراق .

ـ الحرب ادت الى اجهاض فكرة القومية العربية ، واسقاط التضامن العربي من الحسابات السياسية في المنطقة ، وعلى العرب أن يدركوا مخاطر هذه النتيجة في تعاملهم المقبل مع الغرب .

ـ من اهداف الحرب تدمير العراق لانه تمكن من بناء قوة عسكرية كبيرة بقواه الذاتية والمساعدات المقدمة له من الغرب ابان الحرب مع ايران .

ـ يجب رفع الحصار عن العراق لان المعركة ليست مع الشعب العراقي الذي يتحمل وحده اعباء الحصار . كذلك ينبغي العمل لاطلاق سراح الاسرى الكويتيين في العراق .

ـ ان ابلغ دروس حرب الخليج تكمن في ضرورة احترام الحدود الدولية للدول الاخرى وعدم المساس بها . وعدم اللجوء الى القوة لحل المنازعات الثنائية او الاقليمية . وقد اثبتت الشرعية الدولية قدرتها على حماية القانون الدولي وتنفيذ مقررات هيئاتها ، ولكن من الضروري تطبيق نفس المعايير على القضايا الاخرى .

د . الامن والسلام في منطقتي الشرق الاوسط والبحر المتوسط وقضايا نزع السلاح :

ـ اكد البرلمانيون الاوروبيون ان حرب الخليج واتضاح امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية والتقدم الذي

احرزته الابحاث العراقية في ميدان الاسلحة الكيماوية والنووية قد شكلت انذارا للرأي العام الدولي ، وبشكل خاص للرأي العام الاوروبي ، حول خطر امتداد النزاعات واستفحالها في الشرق الاوسط ، وضرورة اتخاذ التدابير التي من شأنها منع استخدام هذه الاسلحة المدمرة .

وقامت الدول الغربية بسبب قلقها من ظهور تلك الاسلحة وانتشارها باتخاذ بعض الاجراءات كمنع تصدير المواد الاولية اللازمة لصنع غاز المعارك الى العديد من الدول . ولكن من الواضح ايضا صعوبة ايجاد الوسائل الكفيلة بمنع الدول التي تريد امتلاك هذه الاسلحة من ان تقوم بذلك .

ويبدو ان افضل وسيلة لوضع حد لسباق التسلح ومنع وقوع اي تدهور يهدد السلام العالمي تكمن بدون شك في ايجاد حل عادل ودائم للنزاع الذي هو السبب في ذلك . وبهذا الخصوص فان الدول العربية والفلسطينيين بشكل عام اشاروا الى الطريق الذي يؤدي لاحلال السلام وذلك عندما مدوا غصن الزيتون الى اسرائيل منذ عدة سنوات .

وفيما يتعلق بالاجتماع الحالي فانه ربما يستطيع :

* التعبير عن الامل في ان تتقيد اسرائيل ودول المنطقة الاخرى التي لم تفعل ذلك بمبادىء الوكالة الدولية للطاقة النووية وان توقع وتصادق على الاتفاقية المتعلقة بمنع انتشار الاسلحة النووية المؤرخة في ١٩٦٨/٧/١ .

* اصدار توصية تتعلق بعدم قيام الدول العربية في هذه الحالة مع اسرائيل بانتاج وتخزين او استخدام الاسلحة الكيماوية ، وان توقع مع اسرائيل وتصادق على الاتفاقية المتعلقة بمنع تصنيع وتخزين الاسلحة البكتريولوجية او السامة وتدميرها المؤرخة في ١٩٧٢/٤/١٠ .

* الطلب من المشاركين الاوروبيين التدخل لدى حكوماتهم كي تقوم باستخدام علاقاتها الجيدة مع مختلف الاطراف من اجل مساعدة عملية كهذه .

ـ من الضروري ان تساهم البرلمانات العربية والاوروبية بصورة فعالة في المؤتمر البرلماني الدولي حول الامن والسلام في منطقة البحر الابيض المتوسط الذي سيعقد في مدريد في حزيران ـ يونيو ـ ١٩٩٢ .

ومن المفيد تنسيق انشطة البرلمانيين العرب والاوروبيين الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ

تقديم مبادرات مشتركة
.

وع الجامعة العربية ـ :

ن السياسي العربي ـ لايمكن ان يكون حقيقيا اذا بعدا ثقافيا تتجذر فيه بين طرفي الحوار . وان عربي والاوروبي المتجاورين يعرفان القليل عن بعضهما ولهذا فان الجامعة العربية بية ـ وهي الفكرة التي ند سبع سنوات ـ يمكن في زيادة التعريف بين العالم العربي . والمبادرة للجامعة العربية ـ الاوروبية والتي اقيمت في روما هي رة جديرة بالترحيب ، كما ن بالنسبة لمعهد العالم العربي س. كما ان ثمة افكارا اخرى بالاهتمام مثل تبادل البرامج ة ، والبرامج السياحية ويجب ان ندعو وزراء الثقافة الاوروبيين الى اللقاء ودراسة الفرص المتاحة لاكتشاف الثقافي الهائل الذي لدينا منافعه .

ـ الاجتماع التنسيقي للوفود

بدء اعمال المؤتمر عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة اجتماعا لتنسيق مواقفها في المؤتمر ترأس الاجتماع السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري . وناقش المجتمعون جدول اعمال تضمن البنود التالية :

ـ تبادل الآراء حول القضايا التي ينبغي التركيز عليها في المناقشات والمداولات التي ستجري في المؤتمر.

ـ التوصيات التي يرى الجانب العربي ادراجها في البيان الختامي .

ـ تشكيل لجنة الصياغة .

وبعد مناقشة مستفيضة لبنود جدول الاعمال تم التوصل الى النتائج التالية :

١ ـ الحرص على وحدة الموقف بين الوفود العربية المشاركة ، وعدم اثارة الخلافات في وجهات النظر العربية ازاء مختلف القضايا في جلسات المؤتمر . وبهذا الصدد ، ونظرا لوجود اختلافات في وجهات النظر بين الوفود العربية حول موضوع ازمة الخليج، بصورة خاصة فقد تم الاتفاق على حذف عبارة « ونتائج ازمة الخليج » من اخر البند الثاني من بنود جدول الاعمال بعد التشاور مع الجانب الاوروبي . واثناء جلسة العمل الاولى طرح السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد الاقتراح العربي فوافق عليه المؤتمر.

٢ ـ التأكيد على ضرورة تفعيل الدور الاوروبي في عملية السلام في الشرق الاوسط وفي مؤتمر مدريد المقبل ، وكذلك التنويه بتأييد العرب لزيادة فاعلية الدور الاوروبي في هذه العملية .

٣ ـ التوضيح للاصدقاء الاوروبيين ضرورة حث حكوماتهم على :

ـ ممارسة مسؤولياتها في فرض احترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حول اوضاع السكان في الاراضي المحتلة ، باعتبارها من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية .

ـ المساعدة على بناء بنية اقتصادية تحتية مستقلة عن الاقتصاد الاسرائيلي في الاراضي المحتلة ، من خلال اقامة مشاريع تقيمها دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية كمجموعة ، وكدول منفردة ، وذلك ردا على محاولات سلطات الاحتلال الاسرائيلية دمج اقتصاد الاراضي المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي .

ـ تقديم المساعدات والاسهام في ايجاد حلول لـ ٣٠٠ الف لاجىء فلسطيني متواجدين في الاردن بسبب حرب الخليج .

ـ المطالبة بتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن الدولي والامم المتحدة حول القضية الفلسطينية مع الاشارة الى قرار مجلس الامن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ الذي يعتبر كل الاجراءات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، بما فيها ضم القدس لاغية وباطلة ، ويطالب بالانسحاب من تلك الاراضي .

ـ التأكيد بأن أمن البحر المتوسط يتوقف على حل المشكلة الفلسطينية على اساس قرارات الشرعية الدولية .

٤ ـ تم الاتفاق على تسمية مندوبي كل من تونس ، فلسطين ومصر ، ممثلين عن الجانب العربي في لجنة الصياغة .

٥ ـ حول الاوضاع المالية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي:

تعرض الاجتماع التنسيقي للوفود العربية ايضا الى الاوضاع المالية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي . وتبين من العرض المقدم ان مالية الرابطة الراهنة تسمح لها بالاستمرار حتى نهاية النصف الاول من عام ١٩٩٢ فقط . وبعد نقاش مطول ، شارك فيه ايضا ممثل الجامعة العربية السيد عدنان عمران حول هذه المسألة وحول الامكانيات المتاحة لتقديم المساعدة للرابطة لكي تتمكن من مواصلة اعمالها ، تم الاتفاق على ان تبادر الشعب العربية الاعضاء في الاتحاد الى تخصيص مساعدة مالية للرابطة تقدم اليها من خلال

جميع هذه الامكانيات الى بعضها البعض من خلال التعاون بين جميع دول المنطقة سيؤدي الى ازدهارها وتقدمها . ودعا الى التفاؤل بنجاح مؤتمر مدريد للسلام مشيرا الى ان نجاح المؤتمر في مهمته سيمهد الطريق الى تعاون بناء بين جميع دول المنطقة ويؤدي الى ان تنعم جميعها بثمار السلام والتعاون .

وكان المتحدث الثالث في جلسة الافتتاح هو السيد د. عصمت عبد المجيد ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، الذي استهل كلمته بشكر البرتغال شعبا وبرلمانا وحكومة على استضافة المؤتمر وتهيئة ظروف نجاحه. كما وجه الشكر الى الرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الاوروبي على الدعوة التي وجهت الى الجامعة العربية للمشاركة في اعمال المؤتمر. واكد السيد عبد المجيد في كلمته اهمية المؤتمر في دعم الحوار العربي – الاوروبي وتعزيز العلاقات العربية – الاوروبية .

وفي حديثه عن الاوضاع في المنطقة ، أشار السيد عبد المجيد الى أن العرب يريدون تجاوز الماضي والسير الى امام بعد استخلاص الدروس من ازمة الخليج . وحول مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط اوضح السيد عبد المجيد ان هذا المؤتمر اصبح ضرورة ملحة من اجل احلال السلام في اكثر مناطق العالم عرضة للتفجير . وحيا رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للمؤتمر والدور الايجابي لاوروبا الغربية فيه . واشار الى ان العرب يتصورون المؤتمر اطارا لمعالجة قضايا الصراع ، وقد ابدوا مرونة كبيرة في المفاوضات ادت الى انعقاده . واوضح السيد عبدالمجيد ايضا ان مجلس الجامعة العربية قد اتخذ بالاجماع قرارا بدعم الجهود المبذولة لانعقاد المؤتمر . كما ان القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة في الجزائر تشكل اسهاما هاما في تذليل الكثير من العقبات التي اعترضت التحضير للمؤتمر . واكد السيد عبد المجيد ان نجاح المؤتمر يتوقف على التوصل الى حل سلمي لمشكلة الصراع العربي – الاسرائيلي ينهي الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ويضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

وحول العلاقات العربية – الاوروبية اشار السيد عبد المجيد الى ان تعدد الروابط التي تجمع بين البلدان العربية وبلدان اوروبا الغربية يحتم ضرورة تعزيز العلاقات فيما بينها . كما اكد ضرورة احياء الحوار العربي – الاوروبي الرسمي.

ثم تحدث السيد بينهيرو ، وزير خارجية البرتغال، فرحب بالمشاركين في مؤتمر الحوار البرلماني العربي –

الاوروبي وتمنى لهم اقامة طيبة وعملا مثمرا . وأشار السيد بينهيرو الى ان مؤتمر الحوار ينعقد عشية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط الذي يتمنى الجميع نجاحه . واكد ان المؤتمر يجب ان ينطلق من صيغة « لا غالب ولا مغلوب » ، وان يكرس روح التعاون محل المواجهة . ودعا الى ضرورة تعزيز العلاقات العربية ـ الاوروبية ، واستئناف الحوار العربي ـ الاوروبي الرسمي . واكد ان التقدم في احترام حقوق الانسان، وتأكيد سيادة القانون ، والسير باتجاه التكامل والاعتراف بالفوارق المشروعة القائمة بين مختلف الدول والشعوب ، من شأنها خلق ارضية مناسبة لتعزيز العلاقات بين مختلف دول العالم ، لاسيما بين البلدان العربية والاوروبية .

ثم القى السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، كلمة الاتحاد البرلماني العربي التي عبر في مستهلها عن شكر البرلمانيين العرب للشعبة البرتغالية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي الاوروبي على استضافة المؤتمر ، مشيرا الى ان انعقاد المؤتمر في البرتغال يحمل معنى خاصا بالنسبة للعرب لان البرتغال كانت احد جسور الاتصال والتفاعل بين اوروبا والعالم العربي خلال عصور التاريخ الماضية.

ونوه السيد بلخادم بأن الحوار العربي ـ الاوروبي ، بشقيه البرلماني والرسمي هو وسيلة حضارية جادة للتفاهم وتأكيد المصالح بين العرب والاوروبيين الذين تجمعهم وشائج كثيرة جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية .

واشار السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي الى ان المؤتمر ينعقد بعد عامين من انعقاد مؤتمر دبلن في ظروف تتميز اوروبيا باستعداد اوروبا لدخول مرحلة التوحيد ، وعربيا ، باستمرار الانتفاضة البطلة للشعب العربي الفلسطيني وانتهاء ازمة الخليج التي اكدت الاحداث ارتباطها بقضايا الصراع في منطقة الشرق الاوسط ، وكذلك في ظروف تكثيف الجهود الدولية والاقليمية لايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية . واكد السيد بلخادم ان تحقيق السلام في الشرق الاوسط يجب ان يقوم على اساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية بنفس الحماس الذي طبقت به تلك القرارات اثناء ازمة الخليج . وفي راس تلك القرارات الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . وقال السيد بلخادم ان المجتمع الدولي يجب ان لايغض الطرف وان لايسمح لاسرائيل بوضع العراقيل في وجه

لمية المبذولة من خلال
ممارساتها الارهابية ضد
ضي العربية المحتلة أو
بناء المستوطنات .

يد بلخادم عن قلق شعوب
ث من اجل ان يأتي حل
ـولية في عالم اليوم ذي
ى الوحيدة المهيمنة ، على
ه الشعوب ، خاصة في
تصادي .

لوضع في منطقة البحر
وسط اشار السيدبلخادم
ن والسلام في المنطقة
ويل هذه المنطقة الىبحيرة
الة جميع الاسلحة ذات
امل منها مع الانتباه الى
ل الانتقائي بين انواع هذه
يماوية كانت أم جرثومية

ى السيد رئيس مجلس
في كلمته مسألة احترام
ية والتعددية السياسية
لانسان في العالم العربي ،
هذه القضايا قد اصبحت
تة في البلدان العربية .
، بلد الحق في الممارسة
ية وفق النمط الذي
ع تقاليده وظروفه التاريخية
ى تطوره الاقتصادي
ي .

لسيد بلخادم الى تعزيز العلاقات البرلمانية بين الاتحاد البرلماني العربي والمؤسسات البرلمانية الاوروبية كالبرلمان الاوروبي ومجلس اوروبا وغيرهما ، والى احياء الحوار العربي ـ الاوروبي الرسمي بين جامعة الدول العربية ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

وفي ختام كلمته ، اشار السيد بلخادم الى ان مستقبل الحوار العربي ـ الاوروبي يتوقف على جملة من الامور منها : الدور الذي ستلعبه اوروبافي مسائل الصراع في الشرق الاوسط ، وايجاد حلول لمشاكل العمال العرب المهاجرين في اوروبا ، والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية فعلية في الدول العربية ونقل التكنولوجيا المتقدمة اليها .

وكان آخر المتحدثين في الجلسة الختامية سعادة السيد فيكتور كريسبو ، رئيس مجلس الجمهورية البرتغالي الذي عبر عن سعادته لانعقاد مؤتمر الحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي في لشبونة ، مشيرا الى أن البرتغال قد عبرت دائماعن اهتمامها بالدول المتوسطية، ولاسيما بالدول العربية التي تربطها بها علاقات وثيقة وحضارية . ونوه السيد **كريسبو بأن التبادل** بين الثقافات والحضارات قد كان دائما، وما يزال جزءا من التراث البرتغالي ثم اشار الى علاقات البرتغال مع

بعض بلدان المغرب العربي بصورة خاصة . وعبر عن الارتياح للمستوى الجيد الذي وصلت اليه تلك العلاقات .

واشار السيد كريسبو الى ان البحر المتوسط الذي تتشاطأ عليه البرتغال مع الكثير من الدول يجب ان يمنح ممثلي هذه الدول مزيدا من العزم من اجل ممارسة الانفتاح وتعزيز الحوار وترسيخ التعاون بين جميع هذه الدول التي انطلقت منها شرارات الحضارة البشرية عبر العصور .

ثم عبر عن الامل في ان يشكل الحوار العربي ـ الاوروبي اسهاما في حل المشاكل المستعصية، الاقليمية منها والدولية . واعرب في ختام كلمته عن تمنياته للمؤتمر بالنجاح .

رابعا ـ المذكرات واوراق العمل

اعدت كل من الامانتين العامتين للاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي تقريرا موجزا عن نشاط كل منهما منذ المؤتمر الاخير للحوار الذي جرى في دبلن في ايلول ـ سبتمبر ١٩٨٩ وجرى التركيز في التقريرين على الانشطة المشتركة التي تمت بين الاتحاد والرابطة والتعاون بين المنتظمتين في مختلف الميادين .

كذلك اعدت الامانتان العامتان مذكرات تتضمن وجهة نظر كل منظمة حول بنود جدول اعمال المؤتمر . وقد وزعت هذه المذكرات على كافة المشاركين في الاجتماع باللغات العربية والانكليزية والفرنسية .

ومن الجانب العربي تقدمت الشعبة المصرية الشقيقة بمذكرات اضافية حول جميع بنود جدول الاعمال . كذلك تقدمت الشعبة التونسية الشقيقة بمذكرة حول البند الثاني من جدول الاعمال المتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط والتطبيق المنسجم لقرارات الشرعية الدولية وجرى توزيع هذه المذكرات ايضا على المشاركين، وشكلت اساسا للمداولات والمناقشات التي دارت خلال المؤتمر .

خامسا ـ جلسات العمل ـ المداخلات ـ تشكيل لجنة الصياغة ـ تقريرا الامينين العامين :

عقد مؤتمر لشبونة اربع جلسات عمل تعاقب على رئاستها ممثلون عن الجانب العربي والجانب الاوروبي . ونوقشت في الجلسات الاربع جميع بنود جدول الاعمال من خلال المداخلات الشفهية والمكتوبة التي القاها الاعضاء العرب والاوروبيون ، والتي عرض وجهات نظر كل وفد ازاء بنود جدول الاعمال والقضايا المستجدة . وتركزت معظم المداخلات على عملية السلام في الشرق الاوسط ومؤتمر مدريد الذي كان قد اقترب

موعد انعقاده ، وكذلك على قضايا التعاون العربي ـ الاوروبي .

وانطلقت مداخلات المندوبين العرب اساسا من مقررات مجالس الاتحاد ومؤتمراته ، لاسيما مقررات الدورة الحادية والعشرين لمجلس الاتحاد (دورة الوحدة) التي عقدت في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية في ايار ـ مايو ـ ١٩٩١ . كما عكست معظم المداخلات الاوروبية وجهة نظر دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وسياسات الاحزاب التي ينتمي اليها المندوبون الاوروبيون ، خاصة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط وقضايا التعاون الاقتصادي بين العالم العربي واوروبا .

وفي جلسة العمل الثانية شكل المؤتمر لجنة صياغة لوضع مشروع بيان ختامي يتضمن حصيلة المناقشات التي دارت في جلسات المؤتمر والتوصيات التي ستصدر عنه . وتشكلت لجنة الصياغة على النحو التالي :

عن الجانب العربي : تونس ، فلسطين ، مصر .

عن الجانب الاوروبي : مالطا ، هولندا ، فرنسا .

وقد اجتمعت لجنة الصياغة ووضعت مشروع البيان الختامي الذي عرض على الجلسة الختامية للمؤتمر .

وخلال الجلسة الثالثة قدم السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي ،تقريرا حول الانشطةمنذ مؤتمر دبلن(١٩٨٩) استعرض فيه ابرز النشاطات التي قام بها الاتحاد البرلماني في مختلف الميادين السياسية والثقافية ـ والبرلمانية وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي . وافرد السيد بوراوي جزءا من تقريره للحديث عن العلاقات العلاقات بين الاتحاد والرابطة مبينا ان هذه العلاقات قد تطورت اتساعا وعمقا وادت الى توطيد مسيرة الحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي .

كذلك تقدم السيد بوراوي في تقريره باقتراح حول دعوة عدد من البرلمانيين العرب والاوروبيين الذين واكبوا مسيرة الحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي ، ولم يعودوا اعضاء في برلمانات بلدانهم،للمشاركة في مؤتمرات الحوار القادمة ،وذلك تكريما لجهودهم في دعم مسيرة هذا الحوار من جهة ، وللاستفادة من خبراتهم في هذا المجال من جهة اخرى .

وعبر السيد بوراوي في نهاية تقريرهعن شكره للسيد هانزكوتهاوس امين عام الرابطة على الجهود التي بذلها في تدعيم مسيرة الحوار وتطوير العلاقات مع الاتحاد البرلماني العربي ، وتمنى له النجاح في عمله الجديد في منظمة الاونروا (وكالة

غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)

وقدم السيد هانز بيتر كوتهاوس، الامين العام للرابطة تقريرا حول الانشطة التي قامت بها الرابطة ، خصوصا في مجال الاتصالات التي اجرتها مع مختلف الاوساط البرلمانية والحكومية العربية ، والوفود التي ارسلتها الى البلدان العربية ومنطقة الشرق الاوسط في اطار تبادل الزيارات والوفود مع الاتحاد البرلماني العربي والشعب البرلمانية العربية . كما تناول التقرير نشاط الرابطة على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي والتنسيق الذي جرى في كافة مؤتمرات هذا الاتحاد بين وفد الرابطة وبين وفد الاتحاد البرلماني العربي .

وقد ابدى اعضاء المؤتمر ارتياحهم لنشاط الامانتين العامتين للاتحاد والرابطة ، وعبروا عن ثقتهم في ان يتطور هذا النشاط في المستقبل لما فيه مصلحة الجانبين العربي والاوروبي . وتمت في نفس الجلسة الموافقة على التقريرين .

سادسا ـ وجهات النظر العربية والاوروبية حول بنود جدول الاعمال

١ ـ وجهة النظر العربية :

ا . حول عملية السلام في الشرق الاوسط :

اعرب المندوبون العرب عن ترحيبهم بنجاح الجهود التي بذلت من اجل عقد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط ، وعبروا عن تفاؤلهم بامكان التوصل الى سلام دائم في المنطقة من خلال المؤتمر الذي سيبدأ اعماله في مدريد بعد ايام قليلة .

وابرزوا بصورة خاصة الافكار التالية :

ـ ان اطار عمل المؤتمر هو الشرعية الدولية ممثلة بقرارات مجلس الامن الدولي ذات الارقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٦٥ والانطلاق من مبدأي : الارض مقابل السلام وعدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة .

ـ القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط . وحل هذه القضية على اساس الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وتحديدا حقه في تقرير المصير والعودة وبناء دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني يشكل الاساس لتسوية شاملة وعادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي .

ـ ان انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة تمثل فعلا ثوريا ضد الاحتلال وممارساته الوحشية، وضد التسليم بالامر الواقع الذي تريد سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرضه على الشعب العربي الفلسطيني . ولهذا ينبغي دعم هذه الانتفاضة بكل

ل لتتمكن من تحقيق اهدافها،
ضمان الحقوق الوطنية الثابتة
ب العربي الفلسطيني .

ان قرارات الدورة العشرين
جلس الوطني الفلسطيني التي
في الجزائر قد اكدت تمسك
ب الفلسطيني بحقوقه الوطنية
ة من جهة، ورغبته في التوصل
سلام عادل وشامل يقوم على
ى قرارات الامم المتحدة المتعلقة
رق الاوسط والقضية
طينية ، من جهة اخرى .

الاعراب عن القلق من مساعي
بل المتواصلة لخلق العراقيل
جه المؤتمر من خلال :

تكثيف الهجرة اليهودية الى
يل بهدف خلق واقع ديمغرافي
، متحدية بذلك قرارات الامم
ة واتفاقيات جنيف ومبادىء
الانسان .

الاستمرار في اقامة
وطنات في الاراضي العربية
ة .

محاولة صرف المؤتمر عن
وعه الرئيسي المتمثل في تنفيذ
ت الامم المتحدة والانسحاب من
سي العربية المحتلة بما فيها
س ، وتمكين الشعب العربي
طيني من التمتع بحقوقه الوطنية
وعة باثارة قضايا هامشية .

ـ ان المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية كبيرة في ضمان تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي حول الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية بنفس الحماس والجدية التي نفذت بها هذه القرارات ازاء ازمة الخليج. وفي هذه النقطة بالذات تكمن مصداقية الموقف الدولي من قرارات الشرعية الدولية والالتزام بالقانون الدولي باعتبارهما اساسا لبناء النظام العالمي الجديد .

ب . حول الدور الاوروبي في تحقيق السلام في الشرق الاوسط :

ـ اعرب البرلمانيون العرب عن ارتياحهم لمجمل المواقف الايجابية التي اتخذتها دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية من قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ودعوا زملاءهم الاوروبيين الى حث حكوماتهم على العمل من اجل :

* السعي بكل الوسائل لكي يكون الدور الاوروبي في عملية السلام في الشرق الاوسط وفي مؤتمر مدريد دورا فاعلا ونشيطا باعتبار ان اوروبا يجب ان تكون جزءا من هذه العملية .

* الضغط على اسرائيل لوقف تدفق المهاجرين ، ومنع توطينهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بصورة خاصة .

* تنفيذ قرار فتح مكتب دائم للجماعة الاوروبية في القدس الشرقية .

* الاعتراف بدولة فلسطين وتبادل التمثيل السياسي معها .

* تنفيذ التعهد الاوروبي بربط التعاون الاقتصادي الاوروبي مع اسرائيل بتقدم عملية السلام في المنطقة .

* فتح الاسواق الاوروبية أمام منتجات المصدرين الفلسطينيين وتسهيل الاجراءات التجارية لهم .

* حث الامم المتحدة على ضرورة اتخاذ الاجراءات الرامية الى حماية المواطنين الفلسطينيين وضمان امنهم من خلال وضع الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل تحت اشراف دولي بانتظار نتائج مؤتمر السلام في الشرق الاوسط .

ج ـ حول أزمة الخليج :

ـ أسفرت أزمة الخليج عن مأساة حقيقية كانت البلدان العربية هي الخاسر الوحيد فيها . واخطر ما تمخضت عنه الحرب هو التصدع الذي أصاب التضامن العربي ووحدة الصف العربي . وأكدت الازمة ثلاث حقائق هي :

١. ان اهدافا أكبر واشمل كانت وراء التدخل الكاسح المدمر في ازمة الخليج ووراء ذلك التسخير الذي لم يسبق له مثيل للشرعية الدولية . وفي مقدمة تلك الاهداف المصالح النفطية للدول الكبرى ، واعادة صياغة الاوضاع في المنطقة في ضوء الاختلال الكبير الذي طرأ على موازين القوى في العالم بعد خروج الاتحاد السوفييتي من حلبة الصراع .

٢. ان أزمة الخليج من حيث مقدماتها ومجرياتها ونتائجها ، لا يمكن عزلها عن قضايا الصراع في المنطقة ، وخصوصا قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

٣. ان الشرعية الدولية اثبتت قدرتها على الفعل عند الضرورة . ويبقى المطلوب دوليا وانسانيا استخدام معايير واحدة عند تطبيق مبادىء هذه الشرعية وقراراتها على مختلف الازمات الاقليمية والدولية .

ـ كذلك دعا البرلمانيون العرب زملاءهم الاوروبيين الى العمل المشترك من أجل رفع الحصار عن العراق ، خصوصا بعد تنفيذه لجميع قرارات الشرعية الدولية ، والى تقديم العون الى كل من العراق والكويت لمساعدتهما على اعادة اعمار بلديهما وتجاوز آثار التدمير الذي خلفته حرب الخليج ، والسعي المشترك لاطلاق سراح الاسرى الكويتيين في العراق .

الامن والسلام في الشرق الاوسط
نطقة البحر المتوسط وقضايا نزع
سلاح في المنطقتين :

ـ ثمة مصلحة مشتركة للعرب
لاوربيين في تحويل منطقتي البحر
بيض المتوسط والشرق الاوسط
ى منطقتي سلام وأمن لمصلحة شعوب
نطقتين . ولكن حجر الزاوية في
حقيق هذا الهدف هو حل جميع
شاكل الاقليمية في الشرق الاوسط
حوض البحر المتوسط ، وفي رأسها
لصراع العربي ـ الاسرائيلي .

ويدعم العرب كل مسعى يهدف
لى نزع أسلحة الدمار الشامل ،
وجه عام من الشرق الاوسط وحوض
لبحر المتوسط . ولكن تحقيق ذلك
تطلب ضمانات اساسية اهمها :

* ان نزع أسلحة الدمار الشامل
يجب أن يكون عملية شاملة تتناول
كافة انواع هذه الاسلحة بدون
استثناء ، سواء كانت كيماوية أو
بيولوجية أم نووية .

* يجب ان تشمل هذه العملية
كافة دول المنطقة دون استثناء
أيضا .

واكد الجانب العربي بهذا الصدد
على دور البرلمانات في تخليص العالم
من أخطار الاسلحة ذات التدمير
الشامل من خلال العمل على :

ـ خلق راي عام للضغط على
الحكومات من أجل التعجيل بانجاز
اتفاقية تحريم السلاح الكيميائي
والنووي والتوقيع عليها والالتزام
بأحكامها .

ـ رفض الاقتصار على منع
انتشار الاسلحة ذات التدمير الشامل
والتركيز على الحظر الشامل لهذه
الاسلحة وضمان منع اعادة انتاجها .

ـ الاستفادة من الاتحاد البرلماني
الدولي لمناقشة قضايا ازالة الاسلحة
ذات التدمير الشامل في العالم بوجه
عام ومن الشرق الاوسط وحوض
المتوسط ، بشكل خاص ، وذلك
بعقد ندوات ولقاءات دولية واقليمية
لهذا الغرض .

ـ المساهمة في ايجاد حلول
سلمية عادلة وشاملة لمشاكل
المنطقتين ، لتسهيل عملية التوصل
الى اتفاق بشأن جعلهما منطقتين
خاليتين من أسلحة الدمار الشامل .

ـ تطبيق معايير واحدة على جميع
دول المنطقة في اي اجراء أو تدبير
يهدف الى الحد من امتلاك اي منها
لاسلحة الدمار الشامل .

هـ ـ العلاقات العربية ـ الاوروبية :

ـ اكد البرلمانيون العرب اهتمامهم
بتطوير العلاقات العربية ـ الاوروبية ،
واكدوا ان الحوار العربي ـ
الاوروبي ، بشقيه البرلماني والحكومي ،

هو وسيلة حضارية جادة للتفاهم وتأكيد المصالح المشتركة للجانبين العربي والاوروبي اللذين تجمعهما وشائج كثيرة جغرافية وتاريخية ، وثقافية واقتصادية .

هذه الروابط تتطلب تعميق التعاون بين البلدان العربية والاوروبية في مختلف الميادين . ويتوقف مستقبل هذا الحوار ومستوى العلاقات بين الجانبين العربي ـ والاوروبي على عدد من العوامل من أبرزها :

* الدور السياسي الذي ستلعبه أوروبا من مسائل الصراع العربي ـ الاسرائيلي والموقف من حقوق الشعب العربي الفلسطيني .

* ايجاد حلول لبعض المشاكل التي يعاني منها الجانب العربي في تعامله مع الجانب الاوروبي ، لا سيما : قضايا العمال العرب المهاجرين في أوروبا ، وقضايا نقل التكنولوجيا ، والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في البلدان العربية ، وعدم اعتبار هذه البلدان مجرد أسواق لتصريف المنتجات والبضائع الاوروبية .

* احياء الحوار العربي ـ الاوروبي الحكومي واعادة الحياة الى مؤسساته .

* توسيع نطاق العلاقات البرلمانية العربية ـ الاوروبية لتشمل العلاقة بين الاتحاد البرلماني العربي والمؤسسات البرلمانية الاوروبية :

البرلمان الاوروبي ، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ...

و. التعاون في الميدان الثقافي :

ان البعد الثقافي في العلاقات العربية ـ الاوروبية يكتسب أهمية خاصة لانه يعبر عن التواصل التاريخي والحضاري بين العالم العربي وأوروبا . ولهذا يهتم البرلمانيون العرب وكذلك جميع المؤسسات الثقافية العربية بموضوع اقامة الجامعة العربية ـ الاوروبية كصرح من صروح التعاون الثقافي والحضاري بين المجموعتين .

ز. المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي :

وجه وفد مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية الدعوة الى جميع الشعب البرلمانية الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي لعقد المؤتمر القادم للحوار في طرابلس عاصمة الجماهيرية العربية الليبية . وقد قوبلت الدعوة بالتصفيق الحار من قبل جميع أعضاء المؤتمر .

لنظر الاوروبية :

عملية السلام في الشرق
ؤتمر مدريد :

لؤسف ان حادثا مأساويا
لخليج التي قضت على
اء هي التي حركت الجهود
مبالاة العالم نحو مشكلة
سط . ومع ذلك فان مما
لتفاؤل ان الجهود التي
يات المتحدة ، بصورة
د اسفرت عن الاتفاق على
مدريد للسلام في الشرق
ويكتسب المؤتمر أهمية
م من أنه ليس المؤتمر
ي كان الاوروبيون يتمنون
وبالرغم من أن المؤتمر ينعقد
اية المشتركة لكل من
حدة والاتحاد السوفييتي،
ن الواضح ان الولايات
ي صاحبة الدور الاكبر في
نرتيب مجرياته والاشراف
ه .

ب البرلمانيون الاوروبيون
الشديد لان الامم المتحدة
ورا اساسيا في عملية
على الرغم من أن المهمة
ؤتمر هي تنفيذ قرارات
حدة . كذلك ابدوا استياءهم
ن الدور الاوروبي في عملية
ي مؤتمر مدريد ، وأكدوا
في المرحلة التحضيرية يجب
ان لا ينعكس على مجريات المؤتمر وسير اعماله ، وعلى الجميع بذل الجهود لتمكين المؤتمر من تحقيق اهدافه المرجوة .

ـ أشارت كلمات معظم المندوبين الاوروبيين ، لا سيما كلمة السيد روي آمارال ، الرئيس المشارك للرابطة ، الى أن السلام لكي يكون دائما ينبغي أن يكون قبل كل شيء شاملا ، متضمنا الاعتراف المتبادل بين جميع الدول في المنطقة ، والانسحاب من جميع الاراضي المحتلة . وتحقيق هذين الشرطين من شأنه أن يخلق الاساس لايجاد حلول للمشاكل الثنائية ، والتوصل الى اتفاقيات سلام تؤدي الى تعاون اقتصادي .

ـ الاعراب عن القلق من الموقف المتصلب للحكومة الاسرائيلية الذي جرى الاعلان عنه في خطاب رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير امام البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ قبل أيام من انعقاد مؤتمر الحوار ، لان ما تضمنه ذلك الخطاب لا يخدم قضية التوصل الى سلام في المنطقة . وفي نفس الوقت اعرب البرلمانيون الاوروبيون عن ارتياحهم للنتائج التي صدرت عن اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في دمشق لان الاولويات التي حددها اجتماع دمشق (تجميد بناء

المستوطنات ، والانسحاب من الاراضي العربية المحتلة) هي التطبيق المنطقي للقرارات الدولية ولمبدا مقايضة الارض بالسلام .

ـ على البرلمانيين الاوروبيين والعرب المساعدة على استمرارية عمل المؤتمر من خلال الضغط على الحكومات لتسهيل مهمة المؤتمر . وعلى البرلمانيين الاوروبيين الضغط على حكوماتهم لكي تلعب الجماعة الاقتصادية الاوروبية دورا نشطا في مجريات المؤتمر بحيث يسفر المؤتمر عن حل شامل وعادل لجميع مشكلات المنطقة .

ـ الهجرة اليهودية الى الاراضي العربية المحتلة تشكل اخلالا بالتوازن السكاني وعرقلة لمساعي السلام . وقد اسهمت اوروبا في هذه الهجرة بصورة غير مباشرة لانها لم تمارس ضغطا كافيا على الاتحاد السوفييتي لمنح اليهود حقوقهم المدنية داخل الاتحاد السوفييتي . ولو انهم منحوا هذه الحقوق فعلا لما جاؤوا الى اسرائيل .

ـ ان تحقيق التعاون السياسي بين اوروبا والعالم العربي هو هدف اساسي لاجتماعات الحوار العربي ـ الاوروبي . وفي هذا المجال فان للجامعة العربية دور اساسي . وعلى البرلمانيين العرب والاوروبيين ان يسهموا في اقامة هذا التعاون وتعزيزه من خلال اقامة مجلس برلماني عربي ـ أوروبي مشترك ، سبق أن تمت الاشارة اليه في اجتماع الرباط للحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي في عام ١٩٨٨ . ان مجلسا كهذا يعمل جنبا الى جنب مع مجلس وزراء عربي ـ اوروبي مشترك يمكن ان يحقق الغاية المنشودة . ولاشك ان توحيد اوروبا من شانه ان يسهل عملية التعاون العربي ـ الاوروربي في مختلف الميادين ويعززها .

ـ وفي نفس الاطار فان وجود جمعية برلمانية عربية منتخبة بصورة ديمقراطية ، سيسهم ايضا في تسهيل التعاون بين العرب والاوروبيين ومجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي هو مثال جدير بالترحيب ، ونموذج لمحاولة الاندماج في جزء من العالم العربي .

ـ وثمة افكار اخرى جديرة بالدراسة مثل : تنظيم مؤتمر عربي ـ أوروبي يجمع برلمانيين ، وممثلي حكومات وخبراء اقتصاديين وماليين يمكن ان يضعوا الاساس لاقامة معهد يهتم باصلاح الاوضاع الاقتصادية في البلدان العربية الاقل تقدما . ويمكن للجامعة العربية ان ترعى مثل هذا المشروع .

ولكي يحقق هذا المعهد هدفه

يجب ان يبني عمله على اساس برامج زمنية لمدة ثلاث سنوات وينبغي ان يحصل على الموارد الضرورية من الاموال العامة والخاصة ومن منتجي ومستهلكي الموارد الهيدروكربونية (النفط) .

ـ اكد عدد من البرلمانيين الاوروبيين ان الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية تلعب دورا اساسيا في تحديد المواقف السياسية للدول . ولهذا طرحوا أمام قيادة الاتحاد والرابطة اقتراحا بتنظيم حوار عربي ـ اوروبي حول القضايا الاقتصادية بين اوروبا والعالم العربي .

ج . حول ازمة الخليج :

برزت تباينات في الموقف لدى المندوبين الاوروبيين . وابرز الافكار التي طرحت في هذا المجال هي التالية :

ـ الاقتصاد والنفط والمال لعبت دورا اساسيا في نشوب حرب الخليج من جهة ، وفي اصطفاف مختلف الدول الى جانب هذا الفريق او ذاك ، من جهة اخرى .

ـ لولا انهيار الاتحاد السوفياتي ما كان لهذه الحرب ان تقع .

ـ لا يمكن الحديث عن نصر عسكري على العراق نظرا للتفاوت الهائل في الامكانيات بين الدول المهاجمة والعراق .

ـ الحرب ادت الى اجهاض فكرة القومية العربية ، واسقاط التضامن العربي من الحسابات السياسية في المنطقة ، وعلى العرب أن يدركوا مخاطر هذه النتيجة في تعاملهم المقبل مع الغرب .

ـ من اهداف الحرب تدمير العراق لانه تمكن من بناء قوة عسكرية كبيرة بقواه الذاتية والمساعدات المقدمة له من الغرب ابان الحرب مع ايران .

ـ يجب رفع الحصار عن العراق لان المعركة ليست مع الشعب العراقي الذي يتحمل وحده اعباء الحصار . كذلك ينبغي العمل لاطلاق سراح الاسرى الكويتيين في العراق .

ـ ان ابلغ دروس حرب الخليج تكمن في ضرورة احترام الحدود الدولية للدول الاخرى وعدم المساس بها . وعدم اللجوء الى القوة لحل المنازعات الثنائية أو الاقليمية . وقد اثبتت الشرعية الدولية قدرتها على حماية القانون الدولي وتنفيذ مقررات هيئاتها ، ولكن من الضروري تطبيق نفس المعايير على القضايا الاخرى .

د . الامن والسلام في منطقتي الشرق الاوسط والبحر المتوسط وقضايا نزع السلاح :

ـ اكد البرلمانيون الاوروبيون ان حرب الخليج واتضاح امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية والتقدم الذي

احرزته الابحاث العراقية في ميدان الاسلحة الكيماوية والنووية قد شكلت انذارا للرأي العام الدولي ، وبشكل خاص للرأي العام الاوروبي ، حول خطر امتداد النزاعات واستفحالها في الشرق الاوسط ، وضرورة اتخاذ التدابير التي من شأنها منع استخدام هذه الاسلحة المدمرة .

وقامت الدول الغربية بسبب قلقها من ظهور تلك الاسلحة وانتشارها باتخاذ بعض الاجراءات كمنع تصدير المواد الاولية اللازمة لصنع غاز المعارك الى العديد من الدول . ولكن من الواضح ايضا صعوبة ايجاد الوسائل الكفيلة بمنع الدول التي تريد امتلاك هذه الاسلحة من ان تقوم بذلك .

ويبدو ان افضل وسيلة لوضع حد لسباق التسلح ومنع وقوع اي تدهور يهدد السلام العالمي تكمن بدون شك في ايجاد حل عادل ودائم للنزاع الذي هو السبب في ذلك . وبهذا الخصوص فان الدول العربية والفلسطينيين بشكل عام اشاروا الى الطريق الذي يؤدي لاحلال السلام وذلك عندما مدوا غصن الزيتون الى اسرائيل منذ عدة سنوات .

وفيما يتعلق بالاجتماع الحالي فانه ربما يستطيع :

* التعبير عن الامل في ان تتقيد اسرائيل ودول المنطقة الاخرى التي لم تفعل ذلك بمبادىء الوكالة الدولية للطاقة النووية وان توقع وتصادق على الاتفاقية المتعلقة بمنع انتشار الاسلحة النووية المؤرخة في ١٩٦٨/٧/١ .

* اصدار توصية تتعلق بعدم قيام الدول العربية في هذه الحالة مع اسرائيل بانتاج وتخزين او استخدام الاسلحة الكيماوية ، وان توقع مع اسرائيل وتصادق على الاتفاقية المتعلقة بمنع تصنيع وتخزين الاسلحة البكتريولوجية او السامة وتدميرها المؤرخة في ١٩٧٢/٤/١٠ .

* الطلب من المشاركين الاوروبيين التدخل لدى حكوماتهم كي تقوم باستخدام علاقاتها الجيدة مع مختلف الاطراف من اجل مساعدة عملية كهذه .

- من الضروري ان تساهم البرلمانات العربية والاوروبية بصورة فعالة في المؤتمر البرلماني الدولي حول الامن والسلام في منطقة البحر الابيض المتوسط الذي سيعقد في مدريد في حزيران - يونيو - ١٩٩٢ .

ومن المفيد تنسيق انشطة البرلمانيين العرب والاوروبيين الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي -

ديم مبادرات مشتركة

ع الجامعة العربية ـ

السياسي العربي ـ
مكن ان يكون حقيقيا اذا
دا ثقافيا تتجذر فيه
ن طرفي الحوار . وان
بي والاوروبي المتجاورين
فان القليل عن بعضهما
هذا فان الجامعة العربية
ة ـ وهي الفكرة التي
سبع سنوات ـ يمكن
ي زيادة التعريف بين
الم العربي . والمبادرة
امعة العربية ـ الاوروبية
ي اقيمت في روما هي
جديرة بالترحيب ، كما
لنسبة لمعهد العالم العربي
كما ان ثمة افكارا اخرى
تمام مثل تبادل البرامج
، والبرامج السياحية
ب ان ندعو وزراء الثقافة
روبيين الى اللقاء ودراسة
رص المتاحة لاكتشاف
نافي الهائل الذي لدينا
فعه .

جتماع التنسيقي للوفود

اعمال المؤتمر عقدت

الوفود البرلمانية العربية المشاركة اجتماعا لتنسيق مواقفها في المؤتمر ترأس الاجتماع السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري . وناقش المجتمعون جدول اعمال تضمن البنود التالية :

ـ تبادل الآراء حول القضايا التي ينبغي التركيز عليها في المناقشات والمداولات التي ستجري في المؤتمر .

ـ التوصيات التي يرى الجانب العربي ادراجها في البيان الختامي .

ـ تشكيل لجنة الصياغة .

وبعد مناقشة مستفيضة لبنود جدول الاعمال تم التوصل الى النتائج التالية :

١ ـ الحرص على وحدة الموقف بين الوفود العربية المشاركة ، وعدم اثارة الخلافات في وجهات النظر العربية ازاء مختلف القضايا في جلسات المؤتمر . وبهذا الصدد ، ونظرا لوجود اختلافات في وجهات النظر بين الوفود العربية حول موضوع ازمة الخليج، بصورة خاصة فقد تم الاتفاق على حذف عبارة « ونتائج ازمة الخليج » من اخر البند الثاني من بنود جدول الاعمال بعد التشاور مع الجانب الاوروبي . واثناء جلسة العمل الاولى طرح السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس مجلس الاتحاد الاقتراح العربي فوافق عليه المؤتمر .

٢ ـ التأكيد على ضرورة تفعيل الدور الاوروبي في عملية السلام في الشرق الاوسط وفي مؤتمر مدريد المقبل ، وكذلك التنويه بتأييد العرب لزيادة فاعلية الدور الاوروبي في هذه العملية .

٣ ـ التوضيح للاصدقاء الاوروبيين ضرورة حث حكوماتهم على :

ـ ممارسة مسؤولياتها في فرض احترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حول اوضاع السكان في الاراضي المحتلة ، باعتبارها من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية .

ـ المساعدة على بناء بنية اقتصادية تحتية مستقلة عن الاقتصاد الاسرائيلي في الاراضي المحتلة ، من خلال اقامة مشاريع تقيمها دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية كمجموعة ، وكدول منفردة ، وذلك ردا على محاولات سلطات الاحتلال الاسرائيلية دمج اقتصاد الاراضي المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي .

ـ تقديم المساعدات والاسهام في ايجاد حلول لـ ٣٠٠ الف لاجىء فلسطيني متواجدين في الاردن بسبب حرب الخليج .

ـ المطالبة بتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن الدولي والامم المتحدة حول القضية الفلسطينية مع الاشارة الى قرار مجلس الامن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ الذي يعتبر كل الاجراءات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، بما فيها ضم القدس لاغية وباطلة ، ويطالب بالانسحاب من تلك الاراضي .

ـ التأكيد بأن أمن البحر المتوسط يتوقف على حل المشكلة الفلسطينية على اساس قرارات الشرعية الدولية .

٤ ـ تم الاتفاق على تسمية مندوبي كل من تونس ، فلسطين ومصر ، ممثلين عن الجانب العربي في لجنة الصياغة .

٥ ـ حول الاوضاع المالية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي:

تعرض الاجتماع التنسيقي للوفود العربية ايضا الى الاوضاع المالية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي . وتبين من العرض المقدم ان مالية الرابطة الراهنة تسمح لها بالاستمرار حتى نهاية النصف الاول من عام ١٩٩٢ فقط . وبعد نقاش مطول ، شارك فيه ايضا ممثل الجامعة العربية السيد عدنان عمران حول هذه المسألة وحول الامكانيات المتاحة لتقديم المساعدة للرابطة لكي تتمكن من مواصلة اعمالها، تم الاتفاق على ان تبادر الشعب العربية الاعضاء في الاتحاد الى تخصيص مساعدة مالية للرابطة تقدم اليها من خلال

تنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي الجامعة العربية، وعن طريق اللجنة لممولة لبعض جمعيات الصداقة لعربية ـ الاوروبية . وتعهدت بعض لوفود العربية بتقديم هذه المساعدة في فرصة قريبة .

ثامنا ـ الجلسة الختامية ـ البيان الختامي

عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٩٩١/١٠/٢٨ . وفي مستهل الجلسة تلي امام اعضاء المؤتمر مشروع البيان الختامي الذي اعدته لجنة الصياغة المشكلة من قبل المؤتمر ، والتي ضمت ممثلي كل من الجانب الاوروبي (مالطا ، هولندة ، فرنسا) والجانب العربي (تونس ، فلسطين ، مصر) بالاضافة الى ممثلي الامانتين العامتين لكل من الاتحاد والرابطة .

وتمت مناقشة مشروع البيان الختامي من قبل اعضاء المؤتمر وجرى تعديل لبعض فقرات وحذف لفقرات اخرى اثارت جدالا واسعا . ثم اقر البيان الختامي مع بعض التحفظات التي ابداها بعض اعضاء الوفود (النص الكامل للبيان الختامي ملحق بهذا التقرير) .

وقبل الاعلان عن اختتام اعمال المؤتمر القى السيد عباس ديلمي ، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري كلمة شكر باسم الوفود العربية المشاركة . كرر فيها الشكر للسلطات والبرلمان البرتغاليين على استضافتهما لمؤتمر الحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي وعلى الحفاوة والتكريم وحسن التنظيم التي امنته للمشاركين في المؤتمر . كما عبر عن تقدير البرلمانيين العرب للبرلمانيين الاوروبيين من اعضاء الرابطة على العواطف الصادقة التي يكنونها للقضايا العربية العادلة ، وعلى المجهودات الكبيرة التي يقومون بها من اجل تعزيز العلاقات العربية ـ الاوروبية . وتقدم باقتراح توجيه رسائل شكر الى كل من الحكومة البرتغالية والبرلمان البرتغالي تقديرا على حسن وفادتها وتكريمهما لاعضاء المؤتمر . ووافق المؤتمر على الاقتراح .

ثم تحدث السيد ماشار ، الرئيس المشارك للرابطة فعبر ايضا عن امتنانه للحكومة والبرلمان البرتغاليين ، واعرب عن سروره لنجاح اعمال المؤتمر . واكد ان المناقشات التي دارت فيه قد تميزت بالغنى والتنوع والشعور الرفيع بالمسؤولية ازاء قضايا التعاون العربي ـ الاوروبي .

كما عبر عن شكره للوفد العربي الليبي على الدعوة التي قدمها لاستضافة المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي في طرابلس، عاصمة الجماهيرية العربية

الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
ثم اعلن عن اختتام اعمال المؤتمر.

المؤتمر الصحفي حول اعمال المؤتمر:

بعد اختتام اعمال المؤتمر عقد مؤتمر صحفي في مبنى البرلمان البرتغالي حضره عن الجانب الاوروبي الرئيسان المشاركان للرابطة السيدان ماشار (فرنسا) وامارال (البرتغال) وعن الجانب العربي السيد عباس دیلمي ، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، وعدد كبير من الصحفيين وممثلي وكالات الانباء البرتغالية والاوروبية والعربية . وقدم في المؤتمر الصحفي عرض شامل لوقائع المؤتمر ونتائج اعماله . كما تمت الاجابة على الاسئلة التي طرحها الصحفيون حول مختلف القضايا السياسية وقضايا التعاون العربي ـ الاوروبي .

تاسعا ـ ملاحظات حول المؤتمر :

١ ـ انعقد مؤتمر الحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي في لشبونة بعد عامين من انعقاد المؤتمر السابق في دبلن (ايلول ـ سبتمبر ١٩٨٩) . وكان من المقرر عقد مؤتمر للحوار في احدى العواصم العربية في العام الماضي ١٩٩٠ ، الا ان ظروف ازمة الخليج ومضاعفاتها قد حالا دون ذلك . وجاء مؤتمر لشبونة واسعا في تمثيله اذ شاركت فيه جميع الشعب البرلمانية العربية والاوروبية الاعضاء في كل من الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي (باستثناء جيبوتي) .

٢ ـ تميز مؤتمر لشبونة عن معظم مؤتمرات الحوار السابقة بطرح العديد من الاقتراحات الملموسة حول قضايا التعاون العربي ـ الاوروبي : اقامة مجلس برلماني عربي ـ اوروبي مشترك الى جانب مجلس وزراء عربي ـ اوروبي مشترك لبحث قضايا التعاون بين الجانبين العربي والاوروبي ، تأسيس برلمان عربي ـ اوروبي مشترك منتخب بصورة ديمقراطية ، تنظيم مؤتمر برلماني عربي ـ اوروبي يجمع برلمانيين وممثلي حكومات وخبراء اقتصاديين وماليين لوضع أساس لمعهد أو مؤسسة تهتم باصلاح الاوضاع الاقتصادية في البلدان العربية الاقل تقدما .. مشروع الجامعة العربية الاوروبية المتنقلة .. الخ .

ومن الواضح ان طرح هذه القضايا يؤكد حرص الجانبين الاوروبي والعربي على تعميق التعاون وتطويره وارسائه على اسس ثابتة تضمن استمراريته .

٣ ـ خلال جلسة العمل الاولى القى السيد عبد الرحمن مخلوفي ،

لدورة الحالية لمجلس الشورى
، كلمة تحية الى المؤتمر
ا بتقديم الشكر الى كل من
. البرلماني العربي والرابطة
ية للتعاون العربي ـ الاوروبي
دعوة التي وجهت الى مجلس
ى للمشاركة في اعمال المؤتمر
ص بالشكر ايضا البرلمان
ومة في البرتغال على
افتهما اعمال المؤتمر . واشار
مخلوفي في كلمته الى اهمية
ت العربية ـ الاوروبية في
الاواصر بين العالم العربي
با على مختلف الاصعدة ،واكد
التعاون العربي ـ الاوروبي
جاد الحلول المناسبة لكثير من
ل الاقليمية والدولية ،وتحقيق
. للشعوب العربية والاوروبية.
ـ اشار عدد من البرلمانيين
بيين في مداخلاتهم الى ان على
لجماعة الاوروبية والدول
ة ان تأخذ المبادرة للمساهمة
سعة في اعادة اعمار لبنان
طين . ومن الطبيعي ايضا ان
دورا هاما في تحقيق هذه
كل من الاونروا (وكالة غوث
غيل اللاجئين الفلسطينيين)
ج الامم المتحدة للتنمية .
ـ في الحديث عن الدور
ئيلي في المنطقة ، اشار عدد
البرلمانيين في مداخلاتهم الى
هامة جدا هي انه اذا ما اخذت
بعين الاعتبار المساعدات الهائلة ، العسكرية منها والاقتصادية ، التي قدمت الى اسرائيل خلال العقود الماضية من جانب الولايات المتحدة بصورة خاصة ، والغرب بصورة عامة ومع غض النظر عن التسلح النووي الاسرائيلي الذي كشفت عنه الاحداث الاخيرة ، فيمكن القول ان اسرائيل قد شكلت بالنسبة للولايات المتحدة، وللعالم الغربي عموما ، موقعا متقدما لحراسة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة ، واعاقة اي عمل توحيدي بين الدول العربية.

٦ ـ تحدث جميع المندوبين الاوروبيين تقريبا عن خطورة التصدع الذي اصاب وحدة الصف العربي نتيجة ازمة الخليج ، ودعوا في مداخلاتهم الى ضرورة تجاوز هذا الوضع لان قيمة التأثير العربي على الصعيد الدولي تكمن في وحدة الموقف العربي .

كما ان التعاون مع اوروبا سيكون اسهل فيما لو تمكنت البلدان العربية من خلق كيان موحد على غرار الوحدة الاوروبية (هيئات تنفيذية وتشريعية) .

واشار العديد منهم الى الدور الهام الذي يمكن ان تلعبه الجامعة العربية في هذا الصدد .

٧ ـ اجمع المندوبون الاوروبيون في كلماتهم على تأكيد اهمية

الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتعددية السياسية باعتبارها مبادىء اثبتت صحتها وجدواها في تسهيل التعامل بين مختلف الدول. واشار بعضهم الى انه بمقدار ما تتوطد الديمقراطية والتعددية السياسية في الوطن العربي، ويزداد احترام حقوق الانسان بمقدار ما تتيسر سبل التعاون بين هذه البلدان والبلدان الاوروبية .

٨ ـ ابرزت المداخلات التي ادلى بها ممثلو الوفدين الالماني والهولندي تمايزا واضحا في موقفيهما عن مواقف الوفود الاوروبية الاخرى . فقد اشار المندوب الالماني شيلى الى ان المداخلات التي استمع اليها في المؤتمر كانت وحيدة الجانب لانها جميعا تدين اسرائيل وتعتبرها المسؤولة الوحيدة عن مشكلة الشرق الاوسط . وحاول ان يصور الصراع العربي ـ الاسرائيلي على انه صراع عادي يمكن ان يقع بين مختلف الدول المتجاورة ، وانه يشبه الصراع بين البوليزاريو والمغرب ، او بين السعودية واليمن ، او بين مختلف الفصائل الفلسطينية . وقد رد عدد من المندوبين العرب والاوروبيين على هذه الفكرة موضحين ان العدوانية الاسرائيلية ، وسياسة التوسع لدى حكام اسرائيل هي التي خلقت ازمة الشرق الاوسط .

٩ ـ حاول بعض المندوبين الاوروبيين في لجنة الصياغة تمرير فكرة تربط الدعوة الى وقف بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة بالغاء تدابير المقاطعة العربية لاسرائيل . وجرى نقاش مطول حول هذا الموضوع اثناء مناقشة البيان الختامي ، واكد المندوبون العرب من خلاله ان المقاطعة كانت نتيجة للاحتلال ، وهي شكل من اشكال رد الفعل ازاء العدوان والاحتلال ، وان قرارات الامم المتحدة قد ادانت الاستيطان واعتبرت بناء المستوطنات عملا غير مشروع . ومن ثم تم حذف الفقرة من البيان الختامي .

١٠ ـ اجمع المندوبو نالاوروبيون في مداخلاتهم على اقتناعهم بأن العرب قد اثبتوا انهم دعاة سلام ، وانهم يسعون فعلا الى ايجاد تسوية لمشكل الشرق الاوسط . كما اكدت اسرائيل في الوقت نفسه انها تعرقل جهود السلام في المنطقة وتضع العثرات امام المساعي الرامية الى احلال السلام في الشرق الاوسط واشاروا الى ان اوساطا متزايدة من الرأي العام الاوروبي بدات تعي هذه الحقيقة .

١١ ـ تحدث عدد من المندوبين الاوروبيين ، لاسيما مندوبة المانيا ، عن مسؤولية البلدان الاوروبية الغربية في تراكم الاسلحة في الشرق الاوسط . واشارت الى ان ٩٠٪

من اسلحة العراق وايران و ١٠٠٪ من اسلحة اسرائيل جاءت من خلال الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي . وان التوتر في المنطقة لن ينتهي ما لم ينقطع توريد السلاح الى الشرق الاوسط .

١٢ ـ وفي المداخلة التي القاها امام المؤتمر السيد روجيه ماشار ، الرئيس المشارك للرابطة (من فرنسا) اكد اهمية الاعلام ودوره في توضيح الحقائق امام الرأي العام الغربي . وقال مخاطبا الوفود العربية : « نحن اصدقاء لكم ، ومع ذلك نواجه صعوبات في تفسير العديد من المواقف العربية . انكم تملكون القدرات المادية والفنية على ممارسة دور اعلامي في اوروبا لجر الرأي العام الى جانبكم . قضيتكم عادلة فلماذا لا تروجون لها في بلداننا ؟ ولما تتركون الساحة للاعلام الاسرائيلي المعتاد ؟ » .

١٣ ـ تحدث عدد من المندوبين العرب حول عملية توحيد اوروبا التي ستتم في نهاية عام ١٩٩٢ . واعربوا عن تأييدهم واحترامهم لخيار الشعوب الاوروبية في توجهها نحو الوحدة . واشاروا بهذا الصدد الى ان وحدة اوروبا ستعزز دورها السياسي والاقتصادي وتزيد من امكانياتها في تقديم المساعدات الى دول العالم الثالث ومن بينها البلدان العربية لتحقيق تنمية حقيقية في هذه البلدان تساعدها على حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية . وبهذا الصدد اعرب البرلمانيون العرب في مداخلاتهم عن القلق الذي يساور البلدان العربية ، وبلدان العالم الثالث عموما ، من ان يؤدي الاهتمام المتزايد لدول اوروبا الغربية بالتطورات في أوروبا الشرقية الى خفض التعاون بين اوروبا الغربية وبلدانهم ، والى تناقص المساعدات المقدمة الى بلدانهم .

١٤ ـ في الجلسة التي عقدتها اللجنة التنفيذية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوروبي بعد ظهر يوم الجمعة ١٩٩١/١٠/٢٥ قررت اللجنة تعيين السيد جان ميشيل ديمونت ، الامين العام المساعد للرابطة ، امينا عاما بالوكالة خلفا للسيد هانز بيتر كوتهاوس الذي استقال من منصب الامين العام ليعمل رئيسا للقسم الدولي في وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) ، في مقرها الكائن في فيينا. والجدير بالذكر ان السيد جان ميشيل هو من جنسية بلجيكية وان السيد كوتهاوس هو من جنسية المانية .

البيـــان الختامي

ان المندوبين المشاركين في المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي- الاوروبي الذي انعقد في مقر مجلس الجمهورية بلشبونـــة من ٢٦ الى ٢٨ اكتوبر ١٩٩١ ، يعبرون عن شكرهم للسلطات البرتغالية علـــى حفاوتهـــا ومساعدتها الكبيرتين .

لقد جمع هذا المؤتمر، الذي نظم من طرف الرابطة البرلمانية للتعاون العربي ــ الاوروبي والاتحاد البرلماني العربي ، برلمانيين من ١٤ قطرا عربيا و ١٥ دولة اوروبية وكذلك اعضاء من البرلمان الاوروبي ومجلس الشورى لاتحـــاد المغرب العربي .

ان المؤتمر ، الذي يعتبر الاول من نوعـــه منذ حرب الخليج والمنعقد عشية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط ، قد وجـــه اهتمامه اولا الى مستقبل هذه المنطقة واستمع في هذا الشأن الى مداخلات كل مـــن السادة : ابيل ماتوتيس : المفوض الاوروبي المسؤول عـــن البحر الابيض المتوسط ، د. عصمت عبد المجيد ، ، أمين عام جامعة الدول العربيـــة ودوس بينيرو وزير الشؤون الخارجية للبرتغال والرئيس المقبل لمجلس وزراء خارجية الدول الاوروبية الاثنتي عشرة .

عبر المشاركون في المؤتمر عن دعمهم لمؤتمر مدريد ، وعن الامل في ان تلعب الجماعة الاوروبية دورا نشيطا جدا لضمان نجاح المؤتمر ونجاح المراحل التي تليـــه . كما اكـــدوا الاهمية التاريخية لهـــذه المبادرة التي ستكون امتحانا لمصداقيـــة النظام الـــدولي الجديد في احترام الشرعية الدولية والتطبيق الحازم لقرارات الامم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الامـــن الدولي(١) .

---

(١) سجل الوفد الليبي تحفظه على هذه الفقرة .

ان سلاما عادلا ودائما مستندا الى جميع قرارات مجلس الامن
لي الخاصة بالشرق الاوسط يجب ان يكون شاملا ومتضمنا الاعتراف
دل بين جميع دول المنطقة ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في
ر مصيره ، وحقه في انشاء دولته المستقلة ، وانسحاب اسرائيل من
ضي العربية المحتلة طبقا لقرارات مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ،
١ ، ٤٦٥ .

تلك هي القاعدة التي يمكن أن تبنى عليها حلول المشاكل الاقليمية في
يل الوصول الى اتفاقية للسلام تؤدي الى التعاون الاقتصادي وازالة
يع اسلحة الدمار الشامل من المنطقة تحت اشراف دولي ، كخطوة
ى في الطريق الى نزع السلاح في المنطقة .

ان وقف جميع مبيعات الاسلحة للمنطقة ، ووضع كل المنشآت
ووية فيها تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة النووية يشكلان خطوة
ابية نحو ايجاد حل سياسي .

ولاحظ المشاركون بارتياح الدعم الاقتصادي الاوروبي المتزايد
سطينيي الاراضي المحتلة و « للانوروا » (وكالة الامم المتحدة لغوث
اجئين الفلسطينيين في الشرق الاوسط) وهم يطالبون المجتمع الدولي
ره بزيادة مساهماته .

ويكرر المؤتمر نداءه الى المجتمع الدولي من اجل حماية حقوق
سكان الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وذلك طبقا لاتفاقية جنيف
رابعة والميثاق الدولي حول الحقوق السياسية والمدنية .

وبخصوص لبنان يدعو المشاركون الى تنفيذ قرار مجلس الامن
دولي رقم ٤٢٥ ، وكذلك الى تنفيذ اتفاقية الطائف بكل مضامينها ، بما
ي ذلك اجراء انتخابات حرة في وقت مبكر .

وفي سبيل بناء عالم جديد يدعو المشاركون بقوة الى الانشاء
لتدريجي لانظمة سياسية تعددية وديمقراطية تحترم حقوق الانسان .

وفي ميدان العلاقات الثقافية ، فان اجتماع لشبونة يدعو الى
ستئناف المشروع النموذجي الهام للجامعة العربية الاوروبية ، ودعم
شروع الحالي للجامعة الاوروبية العربية المتنقلة الذي بدأ تنفيذه .

كما عبر المشاركون عن دعمهم لمشروع مؤتمر الامن والتعاون في

منطقة البحر الابيض المتوسط ولكل المبادرات الاقليمية المماثلة ، وخاصة المؤتمر البرلماني الدولي المقبل حول الامن والتعاون في البحر الابيض لمتوسط المقرر عقده في مالقا) اسبانيا (في حزيران – يونيو ١٩٩٢ .

كما يعتبر المشاركون انه من المستعجل وضع دراسة لانشاء مؤسسة مالية مشتركة تكرس لاعادة بناء لبنان وفلسطين ، وكذلك للمساعدة في تحسين الوضع الاقتصادي للاقطار العربية الاقل تقدما . ويجب ان تستند هذه المؤسسة الى المساعدة المادية والتقنية للدول الاوروبية والاقطار العربية الاكثر ثراء .

ان تنمية اقتصادية اكثر توازنا في المنطقة تعتبر عاملا ضروريا في استقرارها ولذلك فان المؤتمر يطلب الى الرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الاوروبي والاتحاد البرلماني العربي تنظيم لقاء برلماني حول التعاون الاقتصادي والمالي يكون هدفه اعطاء زخم جديد للحوار العربي – الاوروبي (على المستوى الحكومي) ، عن طريق فتح آفاق سياسية جديدة له ، على ان تدعى الى المؤتمر مفوضية الجماعة الاقتصادية الاوروبية وجامعة الدول العربية لتقديم تقارير حول ما تم انجازه من اعمال .

* * *

قائمة باسماء المشاركين في مؤتمر لشبونة

لشاركون من الجانب العربي :

الاردنية الهاشمية :

سيد مروان القاسم	عضو مجلس الاعيان ، رئيس الوفد
سيد حسين مجلي	عضو مجلس النواب
سيد خالد اللوزي	اداري

ات العربية المتحدة :

سادة هلال بن احمد بن لوتاه	رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، رئيس الوفد
سيد محمدمحمد سعيدالصاحي	عضو المجلس الوطني الاتحادي
سيد حسين لوتاه	اداري

هورية التونسية :

سيد ابراهيم الفريضي	عضو مجلس النواب ، رئيس الوفد
سيد عبد الرحمن الامام	عضو مجلس النواب

هورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

سادة عبد العزيز بلخادم	رئيس الاتحاد البرلماني العربي
	رئيس المجلس الشعبي الوطني
سيد عباس ديلمي	نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني
سيد د. جمال ولد عباس	رئيس لجنة الشؤون الخارجية
سيد سليمان بن يحيى	عضو المجلس
سيد حسين تيموسي	عضو المجلس
لسيد سعيد زعطوط	عضو المجلس
لسيد محمد عبد الوهاب	عضو المجلس
لسيد الطيب هواري	عضو المجلس

السيد رابح طوبني	عضو المجلس
السيد عمار عبد الله	عضو المجلس
السيد معمر سيفي	اداري

الجمهورية العربية السورية :

السيد اسماعيل عبد الغني	عضو مجلس الشعب ، رئيس الوفد
السيد احسان سنقر	عضو مجلس الشعب
الآنسة ليلى تركماني	عضو مجلس الشعب
السيد راتب ياسين	اداري

الجمهورية العراقية :

السيد احمد نوري النعيمي	عضو المجلس الوطني ، رئيس الوفد
السيد عبد الحميد صالح	عضو المجلس الوطني
السيد منذر الالوسي	عضو المجلس الوطني
الآنسة نشوى التكريتي	مترجمة

دولة فلسطين :

السيد زهدي الطرزي	عضو المجلس الوطني
السيد عصام بسيسو	عضو المجلس الوطني
السيدة جانين البنا	ادارية

دولة الكويت :

السيد عبدالكريم هلال الجحيدلي	عضو المجلس الوطني
السيد بدر ناصر البشر	عضو المجلس الوطني
السيد محمد سليمان الحداد	عضو المجلس الوطني
السيد بدر عبد الله الشطي	اداري
السيد عبد الله يوسف العمران	اداري

الجمهورية اللبنانية :

السيد رفيق شاهين	عضو مجلس النواب ، رئيس الوفد
السيد نديم دمشقية	مستشار

يبية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى :

ن الشحومي	عضومؤتمرالشعب العام،رئيس الوفد
حميدالصيدالزنتاتي	عضو مؤتمر الشعب العام
الدليو	عضو مؤتمر الشعب العام
المجدلي	عضو مؤتمر الشعب العام
العش	اداري

عربية :

د الاحد جمال الدين	نائب رئيس مجلس الشعب ، رئيس الوفد
سرحان	رئيس لجنة الاسكان والتعمير
م عوارة	عضو مجلس الشعب
عصمت فهمي	مستشار رئيس المجلس للعلاقات الخارجية
كتورة عزة وهبي	مدير عام المؤتمرات البرلمانية
ير المفوض مشيرة	مدير ادارة المغرب العربي
ف نشأت	نائب رئيس تحرير مجلة آخر ساعة
العبد	صحفي بجريدة الاهرام
امسكان	عضو مجلس النواب ، رئيس الوفد
بن سالم العياشي	عضو مجلس النواب

:

عبد المجيد راشد	عضو مجلس النواب ، رئيس الوفد
لله محسن الاكوع	عضو مجلس النواب
ابو لحوم	عضو مجلس النواب
بد الله محمد	اداري

الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

السيد عبد الرحمن بوراوي	الامين العام للاتحاد
السيد نور الدين بوشكوج	الامين العام المساعد
السيد احمد مكيس	مدير العلاقات البرلمانية الدولية

٢ ـ المشاركون من الجانب الاوروبي

النمسا :

البريخت كونكني
آنوا بانتيجام

بلجيكا :

دونيس دونت
اديمار دونير

الدانمارك :

هان سيفرنسن

المانيا :

كاترين فوش
جواشيم هورستير
اديتا ليمباش
اوتو شيلي
فيرا وولنبرجر

فنلندا :

مارجوت كاريلاهتي
ماركو لوكانين
سارة ماريا باكنين

فرنسا :

ميشيل بريغفوا
جاك روجيه ماشار
جان دوليبكوسكي

ايرلندا :

ميكيل لانيغان
مايكل فريس
ميلز ستونتون

ايطاليا :

مايكل اكيلي
جيوليانو سيلفستري

مالطا :

اليكس تريغونا

هولندا :

جاكوب كوهنستام
جان لونينك

النرويج :

انجير ليز كجورف
اندرس سجاستاد

البرتغال :

انطونيو ايستيف
جواكيم فيرناندين
انطونيو لاسيردا
مونتا لفاوو مشادو
انطونيو غوتيريز
ماركيز داكوستا
كارلوس ابريطو
كارلوس ليلايا
نارانا كواسورو
اندرى ناتينز

اسبانيا :

الينا غارسيا ـ الكانيز كالفو
رفائيل استيريلا

السويد :

انجيلا مارتنسون
ايفير سيفينسون

بريطانيا :

اللورد كريستوفر ماهيو

الملاحظون :

جامعة الدول العربية :

السيد الدكتور عصمت عبدالمجيد — امين عام الجامعة
السيد عدنان عمران — الامين العام المساعد للشؤون الدولية

اندرو فولدس
روبير هيكس

البرلمان الاوروبي :

روي آمارال (البرتغال)
ماريا بيلو (البرتغال)
ماري كريستين اولاس (فرنسا)
بول مارك (بلجيكا)

رؤساء فخريون :

كريستوفر ميهيو
ريمون اوفرو

الامين العام السابق :

روبرت سوان

الامانة العامة للرابطة :

هانز بيتر كوتهاوس	(المانيا)
جان ميشال دي مون	(بلجيكا)
باتريك لوزانجارد	(فرنسا)
شانتال بودي	(فرنسا)
جوهان جييزل	(بلجيكا)
برونو كايزر	(المانيا)
كريستوفر لوسكوت	(فرنسا)
مارتان ويس	(المانيا)

مجلس الشورى لاتحادالمغربالعربي:

السيد عبد الرحمن مخلوفي — رئيس المجلس

مفوضية الجماعة الاقتصادية الاوربية السيد ابيل ماتوتيس
مفوض الجماعة الاقتصادية الاوربية لشؤون العلاقات بين الشمال والجنوب والتعاون في منطقة المتوسط

وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)

السيد جابر ناباهين — نائب المدير العام

- ٣ -

تقرير عن اجتماع لجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي - الافريقي (ابيدجان ١٩٩١/٦/١)

تلبية لدعوة من اتحاد البرلمانات فريقية قام الامين العام للاتحاد ، افقه مدير العلاقات البرلمانية دونية ، بزيارة كوت دو فوار في فترة من ٢٩ أيار - مايو الى ٤ زيران - يونيو ١٩٩١ لحضور سمال المؤتمر الرابع عشر لاتحاد برلمانات الافريقية واجتماع لجنة لتابعة للحوار البرلماني العربي - لافريقي .

بعد انتهاء اعمال هذا المؤتمر عقدت لجنة المتابعة اجتماعا للبحث في الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي في دمشق .

ضمت اللجنة ممثلين عن الجانبين العربي والافريقي .

عن الجانب العربي : المغرب ، العراق ، الجزائر ، (اعتذرت اليمن عن المشاركة) .

عن الجانب الافريقي : زيمبابوي ، السنغال ، كوت دو فوار .

وشارك في الاجتماع ايضا الامينان العامان لكل من الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الافريقية ومساعدوهما .

كذلك شارك في الاجتماع ، بصفة ملاحظ بناء على اتفاق مسبق ، ممثل عن الشعبة السورية المضيفة للمؤتمر الخامس للحوار .

ناقشت اللجنة جدول اعمال تضمن البنود التالية :

١ - انتخاب رئيس اللجنة .

٢ - تقرير الامانتين العامتين

لاتحاد البرلمانات الافريقية والاتحاد البرلماني العربي .

٣ ـ الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي الافريقي :

ا) مشروع جدول الاعمال .

ب) تحديد الموعد والمكان .

٤ ـ تعيين المقرر العام امام المؤتمر .

انتخبت اللجنة السيد محمد عبد العزيز من الجزائر رئيسا لها . ثم استمعت الى تقرير مشترك مقدم من الامانتين العامتين للاتحادين حول ما تم تنفيذه من مقررات المؤتمر الرابع للحوار البرلماني العربي ـ الافريقي الذي عقد في الكونغو عام ١٩٨٨ .

بعد الموافقة على التقرير انتقلت اللجنة الى بحث الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر الخامس للحوار . وبعد مناقشة مستفيضة تم التوصل للنتائج التالية :

مشروع جدول الاعمال :

تم الاتفاق على أن يتضمن جدول اعمال المؤتمر البنود التالية :

١ ـ انتخاب مكتب المؤتمر .

٢ ـ اقرار جدول الاعمال .

٣ ـ تقرير لجنة المتابعة .

٤ ـ التعاون العربي ـ الافريقي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ودعم الجهود الرامية الى تنشيط عملية السلام في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج .

٥ ـ العمال الافارقة والعرب المهاجرون : المشاكل والآفاق .

الموعد والمكان :

بناء على المداخلة التي قدمها مندوب الشعبة السورية المضيفة تم الاتفاق على تحديد موعد انعقاد المؤتمر في الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ آب اوت ـ ١٩٩١ في العاصمة السورية دمشق(١) .

الدعوات :

تقرر أيضا ان يجرى توجيه الدعوا تمن قبل الاتحاد البرلماني العربي والشعبة السورية المضيفة ، وان ترفق الدعوة بمشروع جدول الاعمال .

المقرر امام المؤتمر :

اقرت اللجنة تكليف ممثل السنغال ليكون مقررا لها امام المؤتمر .

---

(١) تم مؤخرا الاتفاق على تأجيل موعد انعقاد المؤتمر حتى أوائل عام ١٩٩٢ .

وفي كلمته الختامية طلب الرئيس
ن الاعضاء حث برلماناتهم على ضرورة
عمل من أجل تعزيز العلاقات
عربية ـ الافريقية والمساهمة
فعالة في مؤتمر الحوار القادم .

تبادل زيارات الوفود :

طرحت في الاجتماع أيضا مسألة
تعلق بقرار سابق لمؤتمرات الحوار
حول تبادل زيارات الوفود . وقد
كد جميع المشاركين في الاجتماع
همية هذه المبادرة في تعزيز
العلاقات العربية ـ الافريقية بوجه
عام . وتقرر أن تبدأ زيارة الوفد
البرلماني الافريقي الى بلدان المشرق
العربي مباشرة بعد انتهاء اعمال
المؤتمر الخامس للحوار في دمشق
على أن تقوم الامانتان العامتان
للاتحادين بجهود حثيثة لتزويد
الشعب الاعضاء في الاتحادين بكل
المعلومات اللازمة حول الزيارة
وضرورة اتخاذ قرار نهائي بخصوص
المشاركة في موعد أقصاه ٢١ جويليه
١٩٩١ . أما البلدان التي ستتم
الزيارة اليها فهي : سورية ،الاردن ،
لبنان ، وربما يضاف اليها العراق
والامارات العربية المتحدة ، حسب
ظروف الاتصال والسفر والاوضاع
الخاصة بشعبتي البلدين .

وبالنسبة لزيارة الوفد العربي
الى افريقيا سيجري أيضا تبادل
المعلومات حول البلدان التي من
الممكن أن يقوم الوفد بزيارتها وتحدد
يوم ٣١ جويليه ١٩٩١ موعدا أخيرا
لاعطاء الردود من الجانب العربي
حول المشاركة في الوفد على أن تتم
الزيارة في أواخر العام الحالي
(نوفمبر ـ ديسمبر / ١٩٩١) .

- ٤ -

تقرير حول أعمـال ومقررات المؤتمر الرابع عشر لاتحادالبرلمانات الافريقية ابيدجان (أيار ـ مايو) ١٩٩١

في الفترة ما بين ٢٧ و ٣١ أيار / مايو / ١٩٩١ انعقدت في مدينة ابيدجان ، عاصمـة كوت ديفوار ، أعمال المؤتمر الرابـع عشر والدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الافريقية .

وقد شاركت في أعمال دورة اللجنة التنفيذية والمؤتمر الرابع عشر وفود تمثل البرلمانات الافريقية في كل من : الجزائر ، انغولا ، الكاميرون ، افريقيا الوسطى ، كوت ديفوار ، جيبوتي ، مصـر ، الغابـون ، غينيـا الاستوائية ، الجماهيرية العربية الليبية ، روانـدا ، السنغال ، توغـو ، تونس ، زائير ، زيمبابوي ، وزامبيا .

وشاركت في المؤتمر أيضا بصفة ملاحظ وفود عن كل من : الاتحاد البرلماني الدولي ، الاتحاد البرلمـاني العربي ، الجمعية البرلمانية لـدول الكومنولث ، منظمـة الوحـدة الافريقيـة ، رابطـة البرلمانيين العـرب والامريكيين من أصل عربي ، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي .

أولا ـ اعمال ومقررات الدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الافريقية :

ا ـ الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية يوم الاثنين ٢٧ من مايو ١٩٩١ على الساعة

باحا ، برئاسة السيد / احمد أبو زيد الالفي ، مندوب مصر ،
لسيد / بوني ديزيرية نائب رئيس اللجنة التنفيذية ومندوب
وار ، والسيد / هنـري آدو سيس ، الامين العـام لاتحـاد
الافريقية .

لا لبلده المضيف ، القى مندوب كوت ديفوار كلمة رحب فيهـا
دوبين ، ثم استعرض ما جاء في جـدول الاعمال ملحا بصفـة
، اهمية ووجاهية مشاريع القرارات التي ستتم المصادقة عليها
الدورة .

، وأوضح انه لا يتأتى تحقيق السلام والامن بحشد الاسلحة ،
ن امتلاكهـا يضر بالتطلعـات المشروعـة للشعوب الى التنميـة
ة والاجتماعية .

ما في ختام كلمته الى بناء سوق افريقية كبرى كلبنة أولـى في
حدة السياسية والاقتصادية للدول الافريقية .

ر هذه الكلمة ، شكر رئيس اللجنة التنفيذية برلمان كوت ديفوار
ا وشعبها على حفاوة الاستقبال الذي خص به المندوبين .

تطرق عـلى التوالي الى المواضيع الثلاثـة المدرجة في جـدول

.

فيما يخص التغييرات التي يشهدها العالم فانه أشار الى أن آثار
ييرات سوف تمتد لتشمل حقوق الانسان ودور الفرد في النظام
ي والاقتصادي ، وغير ذلك .

يما يتعلق برعايـة الطفولـة ، فقد أعرب عن أسفه لتزايد نسبة
من الاطفال وتفشي الامراض وسوء التغذيـة وتردي الاوضـاع
للطفولة في افريقيا .

بالنسبة للنـداء الـذي يطـالب بجعل افريقيا والشرق الاوسط
، خاليتين من اسلحة التدمير الشـامل ، اكد ان هذا النداء مـن
بمكان ، ذلك لأن امتلاك هذه الاسلحة لا قبـل لـه بالمساهمة في
سلام والامن في هاتين المنطقتين .

قبل الاعلان عن افتتاح اعمال الدورة السابعة والعشـرين للجنـة
بة ، دعا رئيس اللجنـة التنفيذيـة الشعب الوطنية الى الـوفاء
تها نحو الاتحاد .

ب ـ المصادقة على جدول الاعمال :

صادقت اللجنة التنفيذية على جدول الاعمال وقد اشتمل على مايلي:

١ ـ طلبات الانضمام لعضوية الاتحاد .
٢ ـ وضع مشروع قرار عن افريقيا في مواجهة المتغيرات الدولية .
٣ ـ وضع مشروع قرار عن دور البرلمانات الافريقية في رعاية الطفولة .
٤ ـ نداء بجعل افريقيا والشرق الاوسط منطقتين خاليتين من أسلحة التدمير الشامل .
٥ ـ الحساب المالي الختامي للسنة المالية ١٩٩٠ .
٦ ـ مشروع جدول أعمال الدورة ٢٨ للجنة التنفيذية .
٧ ـ مشروع جدول أعمال المؤتمر الرابع عشر للاتحاد .
٨ ـ موعد ومكان عقد الدورة ٢٨ للجنة التنفيذية .

وبناء على اقتراح من الامين العام لاتحاد البرلمانات الافريقية درست اللجنة التنفيذية جميع النقاط المدرجة في جدول اعمالها في جلسة عامة.

ج ـ دراسة جدول الاعمال :

١ ـ طلب الانضمام :

بعد النظر في طلب الانضمام الوارد الى الاتحاد من برلمان زامبيا وبعد ثبوت مطابقته للاحكام الجاري بها العمل في هذا الشأن قررت اللجنة التنفيذية أن تقترح على المؤتمر قبول عضوية زامبيا في الاتحاد .

٢ ـ افريقيا في مواجهة المتغيرات الدولية :

كان مشروع القرار المتعلق بافريقيا في مواجهة المتغيرات الدولية محل مناقشة مكثفة من قبل المندوبين .

وقد اقترحت تعديلات عدة على ان تتولاها بالنظر لجنة صياغة تكلف بالتوفيق بين مختلف وجهات النظر . وتشكلت لجنة الصياغة هذه من مندوبي كل من انجولا وكوت ديفوار والمغرب والسنغال وزيمبابوي .

وعند الفراغ من أعمالها اقترحت لجنة الصياغة على اللجنة التنفيذية المصادقة على مشروع القرار كما هو مدرج في الملحق رقم ١ .

٣ ـ دور البرلمانات الافريقية في رعاية الطفولة :

لقد استرعى مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع اهتمام جميع المندوبين الذين نظروا في التعديلات التي اقترحتها بعض الشعب الوطنية ، ثم صادقوا على مشروع القرار كما هو مدرج في الملحق رقم ٢ .

٤ ـ نداء بجعل افريقيا والشرق الاوسط منطقتين خاليتين من اسلحة التدمير الشامل .

اثارت هذه النقطة مناقشة على قدر كبير من الحدة والثراء والتنوع وافضت المداولات الى اقتراح مشروع القرار كما هو مدرج في الملحق رقم ٣ على المؤتمر .

٥ ـ الحساب المالي الختامي للسنة المالية ١٩٩٠ :

بعد عرض الامين العام للحساب المالي الختامي للسنة المالية ١٩٩٠ ، والاستماع الى تقرير مراجعي الحسابات ، شددت اللجنة التنفيذية بشكل خاص على حجم المتأخرات الخاصة بعام ١٩٩٠ وما قبله . فبالرغم من دفع بعض المساهمات بعد انتهاء السنة المالية من قبل كل من انجولا والجابون وتوجو وافريقيا الوسطى ، ماتزال اثنى عشر برلمانا مدينة بمساهماتها عن عام ١٩٩٠ .

ومرة أخرى ، دعت اللجنة التنفيذية الشعب الوطنية الى الوفاء المنتظم بالتزاماتها نحو الاتحاد ضمانا لحسن سيره واشعاعه وحتى لا تضطر اللجنة التنفيذية الى تطبيق أحكام المادة ٢٧ من النظام الاساسي التي تنص على تعليق حق التصويت لكل شعبة وطنية تخل بالتزاماتها .

وبعد هذه الملاحظات ، حث أعضاء اللجنة التنفيذية الامين العام على مواصلة جهوده الرامية الى امداد الاتحاد بالوسائل الضرورية لسيره.

وختاما صادقت اللجنة التنفيذية على تقرير مراجعي الحسابات ، كذا على الحساب المالي الختامي للسنة المالية ١٩٩٠ ومنحت الامين العام براءة الذمة .

٦ ـ مشروع جدول اعمال الدورة الثامنة والعشرين للجنة التنفيذية :

اقرت اللجنة التنفيذية مشروع جدول أعمال دورتها القادمة كمايلي:

١ ــ دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية البلدان الافريقية .
٢ ــ تنظيم الاعلام والاتصال وتنميتها في افريقيا .
٣ ــ مشروع الموازنة لعام ١٩٩٢ .
٤ ــ المشروع التمهيدي لجدول أعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد .
٥ ــ مشروع جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنفيذية .
٦ ــ تاريخ ومكان عقد الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنفيذية .

كذلك اقرت اللجنة التنفيذية مشروع جدول أعمال المؤتمر الرابع عشر للاتحاد .

ج ــ تاريخ ومكان عقد الدورة الثامنة عشر للجنة التنفيذية :

طبقا لجدول أماكن عقد الاجتماعات ، كان يجب على كينيا استضافة هذه الدورة . الا أن شعبة هذا البلد قد اعتذرت عن ذلك في مراسلة وردت الى الامانة العامة .

وبالتالي ، كلفت اللجنة التنفيذية الامانة العامة للاتحاد باجراء مساع لمعرفة الشعبة الوطنية التي سيكون في وسعها استضافة الدورة المقبلة .

د ــ الجلسة الختامية :

اجتمعت اللجنة التنفيذية يوم الاربعاء ٢٩ مايو ١٩٩١ قصد المصادقة على تقريرها .

فبعد الاستماع الى التقرير الذي تلته السيدة / سوكي فواني ايانجا مقررة اللجنة التنفيذية تقدم المندوبون بتعديلاتهم الخاصة بالنصوص المعروضة عليهم .

وبعد المصادقة على التقرير المعدل ، ختم رئيس اللجنة التنفيذية أعمال دورتها السابعة والعشرين مهنئا كافة أعضائها بمساهمتهم في نجاح الاعمال .

وفي نهاية المطاف ، دعا جميع البرلمانات الى الوفاء بالتزاماتها نحو الاتحاد .

ثانيا ــ المؤتمر الرابع عشر لاتحاد البرلمانات الافريقية :

جرى افتتاح المؤتمر الرابع عشر لاتحاد البرلمانات الافريقية في

اشرة من صباح يوم الخميس الواقـــع في ٣٠ / أيار ـ مايو / اعـــة المؤتمرات في فنـــدق ديفـــوار تحت رعاية سيادة فيليكس انيه ، رئيس جمهورية كوت ديفوار الذي ألقـــى في جلســـة كلمة قصيرة أعرب فيها عـــن ترحيبه بأعضاء المؤتمـــر ووفـــود وتمنى النجاح لاعمال المؤتمر ومداولاته .

مع المؤتمر أيضا الى كلمـــة اضافية مـــن سيادة الدكتور أحمد ور ، رئيس مجلس الشعب المصري ، الرئيس الخارج لاتحـــاد الافريقية ، تنـــاول فيها بالتحليل الاوضاع الدوليـــة في ظـــل الجديدة في العالم ، ووضـــع القارة الافريقية في ظـــل هـــذه . كما تعرض الدكتور سرور في كلمته الى الوضع داخل اتحاد الافريقية وعدد المنجزات التي تحققت والنواقص القائمـــة ، ضرورة توحيد شعوب القارة الافريقية لمواجهة تحديات العصر .

ك القى السيد هنري كـــونان بيديـــه ، رئيس المجـــلس الوطني وار ، كلمـــة رحب فيها بأعضاء المؤتمر وضيوفه ، وأكـــد دعـــم وطني لكوت ديفوار لاتحـــاد البرلمـــانات الافريقيـــة في مختلف .

الاعمـــال :

ق المؤتمر على مشروع جدول الاعمال الذي اقترحتـــه اللجنـــة . في دورتها السابعة والعشرين والذي تضمن البنود التالية :

اب رئيس الاتحاد .

ت جديدة للعضوية .

ير نشاط الامانة العامة للاتحاد .

روع قرار حول افريقيا في مواجهة المتغيرات الدولية .

روع قرار حول دور البرلمانات الافريقية في رعاية الطفولة .

روع قرار يدعـــو المجموعـــة الدوليـــة الى منـــع اسلحة التدمير شامل في العالم وخاصة في افريقيا والشرق الاوسط .

ضع في الصومال .

خاب أعضاء اللجنة التنفيذية .

يخ ومكان عقد المؤتمر الخامس عشر للاتحاد .

ميين الامين العام والامين العام المساعد .

وقد ناقش المؤتمر جميع هذه البنود واتخذ القرارات والتوصيات المناسبة حولها : وفيما يلي عرض لابرز القرارات التي اتخذها المؤتمر :

١ ـ انتخاب الرئيس :

ـ انتخب المؤتمر السيد / هنري كونان بيديه ، رئيس المجلس الوطني لكوت ديفوار ، رئيسا لاتحاد البرلمانات الافريقية ، خلفا السيادة الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري ، رئيس الاتحاد للدورة المنتهية .

٢ ـ طلبات العضوية :

ـ وافق المؤتمر على قبول المجلس الوطني لجمهورية زامبيا عضوا كاملا في اتحاد البرلمانات الافريقية . ووافق أيضا على قبول رابطة البرلمانيين العرب والامريكيين المنحدرين من أصل عربي عضوا ملاحظا .

٣ ـ انتخاب الامين العام :

ـ اعاد المؤتمر انتخاب السيد هنري ادوسيس امينا عاما للاتحاد لفترة أربعة أعوام جديدة ، وارجأ حتى المؤتمر القادم تعيين أمين عام مساعد للاتحاد .

٤ ـ اقر المؤتمر مشاريع القرارات التي تقدمت بها اللجنة التنفيذية للاتحاد حول مختلف القضايا التي طرحت في جدول الاعمال .

كلمة الاتحاد البرلماني العربي :

القى السيد عبد الرحمن بوراوي ، أمين عام الاتحاد البرلماني العربي كلمة باسم الاتحاد حيا فيها أعضاء المؤتمر وشكرهم على توجيه الدعوة الى الاتحاد البرلماني العربي لحضور أعمال المؤتمر .

وتناول السيد بوراوي في كلمته العلاقات العربية ـ الافريقية ، خاصة على الصعيد البرلماني وأعرب عن تفاؤله بتطور هذه العلاقات ، خاصة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة . كما تحدث عن الاوضاع السياسية في منطقة الشرق الاوسط مركزا على الآثار الناجمة عن أزمة الخليج ، والقضية الفلسطينية والوضع في لبنان . واكد السيد بوراوي

ة تعزيـز التعاون العربي ـ الافريقي في جميع المجالات لمـا فيـه
ة الشعوب العربية والافريقية . كـذلك جـدد الدعوة للبرلمـانات
نية للمشاركة في اعمال المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي ـ
ني الذي سيعقد في العاصمة السورية ـ دمشق في أواسط شهر
ـ تشرين الثاني ـ القادم .

وفي اشـارته الى التعـاون بين الاتحـاد البرلماني العربي واتحـاد
ات الافريقية أعرب السيد بوراوي عن ارتياحه لعلاقات التعـاون
سيق بين الاتحادين ، لاسيما على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي .

وفي ختام كلمته تمنى السيد بوراوي النجاح للمؤتمـر والتوصـل
رارات تخدم تعزيز وحـدة الشعوب الافريقية والتعاون العربي ـ
مي .

بعض قرارات المؤتمر

من بين القرارات الهامة التي أصدرها المؤتمر الرابع عشر لاتحاد البرلمانات الافريقية قرار عن افريقيا في مواجهة المتغيرات الدولية ، وقرار يتعلق بمنع أسلحة التدمير الشامل في افريقيا والشرق الاوسط . وفيما يلي النص الكامل لهذين القرارين :

قرار حول

« افريقيا في مواجهة المتغيرات الدولية »

ان المؤتمر الرابع عشر لاتحاد البرلمانات الافريقية المجتمع في ابيدجان (كوت ديفوار) يومي ٣٠ و ٣١ من مايو ١٩٩١ ،

* اذ يأخذ في الاعتبار المتغيرات الدولية التي شهدها العالم وخاصة منها التحولات الجارية في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية والتقارب بين الشرق والغرب ، ، وأزمة الخليج وعواقبها وبروز تجمعات اقتصادية في مختلف انحاء العالم والاتحاد المقبل لاوربا عام ١٩٩٣ ،

* واذ يلاحظ أن هذه التحولات أدت الى تزايد اعانة ومساعدة الغرب والمؤسسات المالية الدولية في اتجاه بلدان أوربا الشرقية ، وعززت الوعي بأهمية ترقية حقوق الانسان واحترام كرامته واقامة انظمة ديمقراطية مبنية على التعددية الحزبية ،

* واذ يعتبر انه سوف يكون لهذه المتغيرات آثار لا تنكر على القارة الافريقية على الصعيد السياسي والاقتصادي :

على الصعيد السياسي :

١ ــ يبدو أن التأييد الذي كانت تلقاه القضايا العادلة للعالم الثالث، وخاصة قضايا افريقيا ، يزداد فتورا .

٢ ــ الاتجاه الى اعتماد الوسائل السلمية لحل النزاعات .

٣ ــ الاتجاه المتزايد الى المطالبة باحترام حقوق الانسان
ديمقرطية تقوم على التعددية الحزبية والى ربط المساعدات التي
دمها بعض البلدان المانحة بالتقدم الذي يتحقق في هذا المضمار .

ى الصعيد الاقتصادي :

١ ــ الانخفاض الكبير للمساعدات الممنوحة للبلدان الافريقية
لتناقص المتزايد لاستثمارات البلدان الاوربية الغربية في اتجاه
ريقيا .

٢ ــ تناقص فرص التشغيل المتاحة في البلدان الاوربية لليد العاملة
فريقية وتدهور ظروف معيشتها .

٣ ــ زيادة حجم المعونات والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية
ـولية لبلدان اوربا الشرقية مع خطر أن يتم ذلك على حساب البلدان
امية وخاصة منها الدول الافريقية .

٤ ــ تفاقم تدهور معدلات التبادل الدولي المرتبط بأوضاع التصدير
تخاذ اجراءات حمائية متزايدة ، وعجز الصادرات الافريقية عن تحمل
افسة في السوق الاوربية الجديدة .

٥ ــ تفاقم مشكلة المديونية وتزايد اعباء خدمة الدين ، الامر الذي
ى الى حدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار في الدول المدينة .

* واذ يشير الى أن المشكلات التي تعانيها القارة الافريقية في
جالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تجعلها أكثر تعرضا للتأثر
حداث والتطورات التي تتم في مناطق العالم الاخرى .

* واذ يؤكد على ضرورة استعداد البلدان الافريقية بحزم لمواجهة
غيرات الدولية قصد تعظيم الاستفادة من آثارها الايجابية والحد
آثارها السلبية على الاقتصاديات الافريقية .

* واذ يحبذ قيام نظام عالمي جديد مبني على العدالة والمساواة
لتضامن بين الدول ومشاركة اكثر فعالية في تحديده من قبل بلدان
الم الثالث عامة والبلدان الافريقية خاصة .

عي بـ :

١ ــ احترام حقوق الانسان وكرامته في جميع انحاء العالم وكذا
اركته الفعالة في اتخاذ القرار .

٢ ــ التعاون بين البلدان الافريقية في مجال مكافحة الارهاب والابارتهيد ومناهضة التمييز العنصري .

٣ ــ توعية الجماهير بالوضع الدولي الجديد وبطبيعة التحديات التي تواجهها ، وتعزيز تعبئتها اعتمادا على اجراءات ملموسة كفيلة بمواجهتها .

٤ ــ ضرورة ضمان تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب والسهر على ان تكون معدلات النمو الاقتصادي أعلى من معدلات التزايد السكاني .

٥ ــ ضرورة تحديث النظم السياسية والاقتصادية في افريقيا واقامة ديمقراطية حقه في مختلف بلدان القارة .

٦ ــ ترقية الاكتفاء الذاتي من خلال تحكم افضل في الموارد والثروات الطبيعية للبلدان الافريقية وتعبئة الادخار المالي والنهوض بالزراعة والصناعة .

٧ ــ تنمية التكنولوجيا المحلية وملاءمة التكنولوجيات المستوردة لاحتياجات الصناعة الافريقية .

٨ ــ اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة عواقب التغيرات التي يحتمل أن يكون لها انعكاس على صادرات البلدان الافريقية والانخفاض المرتقب في طلب البلدان الغربية على اليد العاملة الافريقية .

٩ ــ انشاء صندوق لمساعدة العمال العائدين الى أوطانهم وتشجيعهم على دخول قطاعات النشاط الواسعة استعمال اليد العاملة واتخاذ اجراءات للتدريب المهني من أجل مضاعفة عدد العمال المؤهلين ورفع مستوى الانتاجية .

١٠ ــ ضرورة قيام افريقيا بتحويل موادها الاولية بشكل متزايد الى منتجات مصنعة او نصف مصنعة وتطوير القدرة التنافسية لسلع التصدير الافريقية في الاسواق العالمية .

١١ ــ تطوير التعاون بين الدول الافريقية وفقا لخطة عمل لاجوس وتكثيف الجهود من أجل اقامة السوق الافريقية المشتركة ، وذلك يقتضي :

* تطوير التجارة بين الدول الافريقية .

* تعزيز الاستقلال الذاتي الجماعي للبلدان الافريقية .

* تحديد الاهداف التي تعكس أولويات التنمية في افريقيا تحديدا بوجه خاص .

* حل المنازعات الاقليمية بالوسائل السلمية والتقليل من النفقات العسكرية من أجل تخصيص موارد أكثر للتنمية .

* اعادة تأكيد مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

* تشجيع قيام مؤسسات برلمانية واستشارية تمهيدا لتحقيق الوحدة الافريقية .

١٢ ـ اتخاذ مواقف موحدة أثناء المفاوضات مع البلدان والمؤسسات الدائنة من أجل حل مشكلة الديون وتدعيم الحوار بين الشمال والجنوب.

١٣ ـ تعزيز التجمعات الاقليمية القائمة في القارة وتوثيق أواصر التعاون فيما بينها .

١٤ ـ ضرورة أن يقوم القادة الافارقة باعادة تأكيد ارادتهم السياسية وعزمهم على تنفيذ الاجراءات المقترحة .

قـرار حـول

« منع اسلحة التدمير الشامل وبخاصة في افريقيا والشرق الاوسط »

ان المؤتمـر الرابـع عشر لاتحـاد البرلمانات الافريقيـة المنعقـد في ابيدجان (كوت ديفوار) يومي ٣٠ و ٣١ من مايو ١٩٩١ .

١ ـ **اذ يؤكد** عـلى ضرورة ضمان جو مـن السـلام والاستقرار في العالم وخاصة في افريقيا والشرق الاوسط .

٢ ـ **واذ يؤمن** ان تحقيق السلام والامن الـدوليين لا يتم بتكـديس السلاح ، كما أن المحافظة عليهما لا يمكن أن تستند الى توازن هش لقوى الردع أو نظريـات الحرب النوويـة المحـدودة والتفوق الاستراتيجي أو اقتناء الاسلحة البكتريولوجية أو البيولوجية .

٣ ـ **واذ يدرك** أن حيازة أسلحة التدمير الشامل تمثل تهديدا خطير للسلام والامـن الدوليين ، وتعرقل الجهود الرامية لاقـرار السـلام في افريقيا والشرق الاوسـط ، وتضر بآمـال شعوبهمـا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤ ـ **واذ يشير** الى مبادىء الامم المتحدة التي تمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وتدعو الى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٥ ـ **واذ ينطلق** من المواقف الافريقية والعربيـة الثابتة ، والمبادىء الراسـخة بالتمسك بميثاق الامـم المتحـدة ، وميثاق منظمـة الوحـدة الافريقية ، ومبـادىء عـدم الانحياز ، وأحكام الوثيقة الختامية للـدورة الخاصة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة عن نزع السلاح ، والتي تدعو جميعها للعمل على توحيد كل الطاقـات لتحقيق الامـن والسلم الدوليين وتوفير الرفاهية والرخاء لشعوب العالم جميعا .

٦ ـ **واذ يحيل** الى العديد مـن القرارات الصـادرة عـن المنظمات الدولية بشأن الاسلحة النووية والكيماوية والبكتريولوجية والبيولوجية ، وخاصة منهـا :

* بروتوكول جنيف الصادر في ١٧ يونيو ١٩٢٥ ، والخاص بحظر
دام الغازات الخانقة والسامة أو نظائرها أو المواد البكتريولوجية
حروب .

* القرار الصادر عن الدورة العادية الاولى لمؤتمر القمة الافريقية
يو ١٩٦٤ متضمنا اعلان افريقيا منطقة لا نووية .

* معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية (يوليو ١٩٦٨) .

* المعاهدة الخاصة بحظر تطوير وانتاج وتخزين الاسلحة
وجية أو السامة والتخلص منها والموقعة في ١٠ ابريل ١٩٧٢ .

* الاعلان الذي تضمنته الوثيقة الختامية للدورة الخاصة العاشرة
ية العامة للامم المتحدة عام ١٩٨٠ ، والتي تضمنت استبعاد امكانية
الى استخدام الاسلحةالنووية أو التهديد بها .

* قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة الثانية والثلاثين
١٩٨٣ والذي أكد على ضرورة انشاء مناطق خالية من الاسلحة
ة .

* مؤتمر جنيف لنزع السلاح عام ١٩٨٤ من أجل التوصل الى حظر
دام الاسلحة الكيماوية .

* قرار رقم ٥٢/٤٥ للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن ايجاد
خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط .

* قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٦٣/٤٥ بشأن التسلح
ي الاسرائيلي .

* قرار الجمعية العامة رقم ٧٦/٣٤ بشأن القدرة النووية لجنوب
ا والقرار رقم ٥٦/٤٥ حول تطبيق البيان الخاص باخلاء افريقيا
سلاح النووي .

٧ – **واذ يركز** على ضرورة حظر اسلحة التدمير الشامل في العالم
ضمان أمن الشعوب واستقرارها .

٨ – **واذ يؤكد** على أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه البرلمانات في
الراي العام من أجل تعزيز الدعوة الى نزع السلاح بكافة صوره
له وتكثيف الجهود بهدف وقف السباق المحموم لتكديس ترسانات
ة بأحدث أدوات الفتك والدمار .

– **واذ يذكر** بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر الاتحاد البرلماني

الدولي (بون ٢١ ــ ٢٥ مايو ١٩٩٠) ، التي تؤكد الحاجة الملحة لتدعيم الجهود الرامية الى نزع السلاح ، وتخفيض النفقات العسكرية وتوجيه الموارد الموفرة لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١٠ ــ **واذ يذكر** بالقرار الصادر عن المؤتمر ٨٥ للاتحاد البرلماني الدولي (بيونج يانج ، مايو ١٩٩١) حول ضرورة الوقاية من انتشار الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل ،

فانه :

١ ــ يوصي بتطبيق القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن جعل افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط على الخصوص منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية تطبيقا كاملا ، والتزام جميع دولهما بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وقبول الاجراءات الوقائية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف التفتيش على منشآتها النووية .

٢ ــ يؤكد أن مسألة الامن على المستويين الدولي والاقليمي كل لا يتجزأ ، وانه ليس من المعقول ان تطالب دول بالتخلي عن الخيار الكيماوي في نفس الوقت الذي يتاح فيه لدول اخرى مجاورة الاحتفاظ بالخيار النووي .

٣ ــ يطلب من جميع الدول المعنية أن تتعهد بالتزامات متساوية ومتبادلة وان تنفذ جميع تدابير الحظر والتحقق منه .

٤ ــ يشدد على الحاجة الملحة لخفض الانفاق العسكري على السلاح وتوجيه الموارد الموفرة للمساهمة في تنشيط الاقتصاد العالمي وخدمة مشروعات التنمية في بلدان العالم والبلدان النامية .

٥ ــ يطالب بشدة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر البرلماني الدولي الاخير الخاص بنزع السلاح ، وممارسة الدبلوماسية البرلمانية لتعزيز وتنمية الثقة على الصعيد الدولي بما يساعد على تحقيق هذا الهدف .

القـدس

في القرارات والمشاريع الدولية

منذ اعلان اسرائيل توحيد مدينة القدس ، واعتبارها «عاصمة موحدة ابدية لها » (كذا) اخذت مشكلة هذه المدينة المقدسة أبعادا كبيرة وخطيرة على الصعيدين العربي والـدولي ، واصبحت احـد العناصر الاساسية في عملية السلام في الشرق الاوسـط . وقـد كتب السيد ماجد كيالي ، مدير ادارة الاعلام في الاتحـاد الدولي لنقابات العمال العرب ، ومدير الادارة والتحرير في مجلة « العمال العرب » مقالا هاما يتناول وضع القدس في القرارات والمشاريـع الدولية ، ويفند « الحجج » التي استندت اليها اسرائيل في اعلان ضمها للقدس . وقد نشر المقال في العدد ٨٥ (آب ـ اوت ١٩٩١) من مجلة « صامـد » الاقتصادي ، واعيد نشره في عـدد ايلول ـ سبتمبر ١٩٩١ في مجلة « العمال العرب » . ونظرا لاهمية هـذا المقال يسر « البرلمان العـربي » ان تنقله الى قرائهـا بنصه الكامل فيما يلي :

كان للقدس ومايزال مكانة متميزة، في إطـار القضية الفلسطينية ، وفي إطار الكفاح الفلسطيني ضد المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، منذ مطلع هذا القرن وحتى الآن .

ومـن المفارقـات المحيطة بهـذه

القضية ، على الصعيدين التاريخي والنضالي ، هو موقع القدس المتميز والمركزي بالنسبة لطرفي الصراع ، وفي هذا الصدد يقول بول لالر : « إن للجماعتين كليهما مطاليب تاريخية ودينية في القدس الشرقية كما أن لها أهميتها الاستراتيجية ، كصلة وصل بين شمال الضفة وجنوبها » .

« إن قضية القدس الشرقية والمستوطنين اليهود فيها فريدة في صعوبتها »(١) .

وعلى هذا الاساس ، فقد احتلت مدينة القدس حيزا متميزا في كافة القرارات الدولية ، وفي كافة المشاريع التي تطرح لتسوية الصراع العربي ـ « الاسرائيلي » .

وينبغي التنويه الى أن هذه المكانة المتميزة لمدينة القدس في القرارات والمشاريع الدولية ، ومنذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، لم تكن تنطلق من رؤية موضوعية ومبدئية قائمة على حق العرب في أرضهم ووطنهم : ومن ضمنها القدس ، بقدر ما كانت تنطلق من اعتبارات الامر الواقع ، المتمثل في الاعتراف المتحيز للمجتمع الدولي : في أغلب الاحيان ، بحق «اسرائيل» في الوجود، وبمصالحها أو ما يسمى « حقوقها » في القدس ، أسوة بالمصالح والحقوق العربية ،الاسلامية والمسيحية ، في هذه المدينة المقدسة

وفي معالجتنا للقرارات والمشاريع التي حاول أن يتقدم بها المجتمع الدولي لحل قضية القدس ، في إطار القضية الفلسطينية ، سنتلمس بشكل واضح ، استهتار الكيان الصهيوني بجهود المجتمع الدولي هذه ، بل وتحديه لتلك الجهود ، واستمراره ، بالمقابل : في فرض سياسة الامر الواقع ، واقع الاستيطان ، والاحتلال : والضم ، والتهويد .

وفي مقابل هذه السياسة « الاسرائيلية » المتعنتة وقف المجتمع الدولي ، ممثلا بالامم المتحدة ـ الجمعية العمومية ومجلس الامن ـ والدول الكبرى ، مكتوف الايدي ، يردد عبارات « الاسف والقلق »تجاه الممارسات « الاسرائيلية » ، وهذه العبارات هي كل ما قدمه المجتمع الدولي في هذا المجال ! بينما ظلت « اسرائيل » تسير في طريقها ، من دون أن تبدي أدنى اهتمام لهذه القرارات !

واذا كانت المشاريع والقرارات الدولية قد لحظت ـ بتحيز ظالم ـ المصالح والحقوق المشتركة لطرفي الصراع في هذه المدينة المقدسة ، فانها أيضا ، طرحت عدة تصورات لحل مشكلة القدس . فطرحت تدويل القدس ، حينا ، واقامة ادارة مشتركة فيها ، حينا آخر ، كما طرحت في مجالات أخرى ،تقسيمها

سمين : شرقية وغربية : ومع
نها لـم تقر بمبدأ الاحتلال ،
الاراضي عن طريق القوة —
سعف الايمان ! — ولـم ترض
بير في وضع القدس ،ولكنها،
قت نفسه لم تبذل أي جهـد
تطبيق ارادة المجتمع الدولي،
« اسرائيل » علـى الانصياع
ات والارادة الدولية . ولذلك
هذه المشاريع والقرارات ،حبرا
رق ، أو مجرد توصيات نظرية
للالية والديناميكية اللازمتين
ها . ومع ذلـك ، فان هـذه
يع والقرارات الصادرة عـن
ع الدولي تعتبر مصـدرا مـن
ر القانونيـة والتاريخية التي
، طابعا شرعيا على عدالةالنضال
طيني والعربي ، في مواجهـة
وع الصهيوني ، بالاضافة الـى
شكلا من أشكال التخاطب مـع
، العام الـدولي . وبالاساس ،
لحظنا في المقدمات السابقـة ،
استمرار الصراع ضد الكيـان
يوني ، وتمسك العـرب بحقهم
لسطين ، وصمود الفلسطينيين
رضهم ووطنهم ، هو ما يمكـن
لق الآلية والديناميكيةاللازمتين
ـاض المشـروع الصهيوني ، في
ار التعاطف الدولـي المناسب ،
ب يسمح باستعادة الشعبالعربي
سـطيني لحقوقـه الـوطنيـة
اريخية .

وفي هذا المجال، سنحاول معالجة موقع القدسفي القرارات والمشاريع الدولية في الاطار التاريخي ، ذلـك أن هـذه القضية تطورت مـع تطور القضية الفلسطينية ، وتعقدت مـع تعقدها . وهكـذا ، يمكن أن نجـد تفاوتا في المعالجة الخاصـة لهـذه القضية ، بين مرحلة وأخرى ،حيث يمكن ملاحظة ملامح لهـذه المعالجة ، في المرحلة السابقة على قيام الكيان الصهيوني ، في حين أنها تراجعت ، الى حد ما، بعد قيامه ،ثم عادت الى البروز ، بعد احتلال القدس ، إثـر عدوان حزيران ١٩٦٧ ، وتبلـورت أكثـر ، فـي أواخـر السـبعينات والثمانينات وحتى الآن . وهذا مـا سنلحظه في سياق هذه الدراسة .

اولا : طروحات التدويل :

طرحت هذه المشاريع إبانالانتداب البريطـاني علـى فلسطين ، وقبيل قيام الكيان الصهيوني. وقد انطلقت هذه المشاريع من كون القدس مدينة دينية ، وذات مكانة قدسية خاصـة لدى أصحاب الـديانات السماويـة الثـلاث : الاسلاميـة ، والمسيحية واليهوديـة وقـد ينظر الـى هـذه المشاريـع بوصفها ، مـن الناحيـة الظاهرية ، مخرجا من هذه الازمـة المستعصية ، إلا أنها في حقيقة الامر تنطوي على غبن كبير للعرب ، تجـاه حقهم المقدس في أرضهم ووطنهم ،

لأنها تتضمن مصادرة هذا الحق تحت يافطة « التدويل » ، الذي هو ، في حقيقته ، انصياع ، الى حد ما ، للارادة والادعاءات الصهيونية . وعليه ، فقد كان من الطبيعي أن يرفض العرب مثل هذه المشاريع ، آنذاك ، بل وأن يقاوموها : لانها تعتبر تمهيدا دوليا باقامة كيان صهيوني غريب في فلسطين .

ومن أبرز مشاريع تدويل القدس في هذه الفترة ، ما طرحته « اللجنة الملكية » في تقريرها حول فلسطين(٢) . حيث اقترحت هذه اللجنة،عام ١٩٣٧ ، تقسيم فلسطين الى دولتين : عربية ويهودية ، وقد اقترحت هذه اللجنة أن « توضع القدس وما جاورها تحت اشراف الدولة المنتدبة ، للمحافظة على قداستها ، وحرية الوصول اليها»(٣) ولم تلبث بريطانيا أن تراجعت عن مشروعها هذا ، بسبب المقاومة العربية له ، وبسبب عدم قبوله من قبل الحركة الصهيونية ، بالاضافة الى عدم جدية الحكومة البريطانية في تطبيقه . وهكذا ، أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الابيض ، لعام ١٩٣٩ ، الذي أعلنت فيه تخليها عن مشروع التقسيم ، لصالح قيام دولة فلسطينية ، في المستقبل . ولكن تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم وتدويل القدس لم يكن يعني ، بأي حال من الاحوال، دفن هذا المشروع أو الغائه ، وإنما تحين الظروف الدولية والامكانات الصهيونية الذاتية لاقامة دولة « اسرائيل » ، وهذا ما حصل بعيد الحرب العالمية الثانية ، حيث أصبحت الظروف الدولية مناسبة لقيام مثل هذه الدولة ، خاصة بعد تزايد اعداد المستوطنين اليهود في فلسطين ، وبوتائر متسارعة وكبيرة ، في سنوات الحرب تلك ، الامر الذي وفر العنصر البشري اللازم لقيام الدولة الصهيونية على جزء من أرض فلسطين .

يذكر أنه في العام ١٩٤٣ ، تقدم نوري السعيد بمشروع « الكتاب الازرق »(٤) ، بالارتباط مع لندن والقاهرة . وقد نص المشروع على قيام ما سمي بمشروع « الهلال الخصيب » ، في حينه . وبالنسبة لوضع القدس ، فقد اقترح الكتاب الازرق « أن تكون مفتوحة أمام المنتسبين الى كافة الاديان » .

القدس في « قرار التقسيم » :

ويمكن القول بأن أوضح تصور قد تقدم به المجتمع الدولي تجاه حل وضع القدس ، هو تضمنه القسم الثالث من القرار /١٨١/ بشأن تقسيم فلسطين ، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة ، في دورتها المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ .

وبشأن القدس ، قد نص قرار

التقسيم على اعتبارها منطقة دولية ذات وضع استثنائي ، من حيث ادارتها وموظفيها واستقلالها المحلي، ونظامها التشريعي والقضائي ، وارتباطها بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ، وحرية العبور والزيارة وعلاقتها بالدولتين – العربية واليهودية – واللغات الرسمية فيها، والمواطنة وامتيازاتها ، وأخيرا وضع الاماكن المقدسة فيها(٥) . وبذلك ، فقد قررت الجمعية العامة للامم المتحدة أن تتولى هيئة الامم المتحدة ادارة مدينة القدس . وأن تعين مجلس وصاية، ليقوم بأعمال السلطة الادارية ، نيابة عن الامم المتحدة .

وبالطبع ، فقد تضمن هذا القرار تجريد مدينة القدس من السلاح ، واعتبارها محايدة ، مع ضمان حرية العبور اليها بالنسبة لمواطني الدولتين / العربية واليهودية .

وكما هو معروف ، فقد نقضت الحركة الصهيونية القرار ١٨١ الخاص بالتقسيم ، ولم تلتزم بحدود الدولة اليهودية ، كما نص عليها هذا القرار ، ووضعت يدها ، بوسائل القوة والارهاب ، على جزء كبير من الاراضي الفلسطينية المخصصة للدولة العربية . وبالنسبة للقدس ، فقد استولت القوات الصهيونية على الجزء الغربي من المدينة ، وفرضت بالقوة والامر الواقع ، تقسيم المدينة الى قسمين : يهودي غربي ، وعربي شرقي . وبذلك أصبح القرار ١٨١ في ذمة التاريخ ، ووثيقة من وثائق الامم المتحدة ، بالاضافة الى كونها شهادة واضحة على تجاهل الكيان الصهيوني لارادة المجتمع الدولي ، وشهادة على ضعف مصداقية المجتمع الدولي تجاه تنفيذ قراراته بشأن الصراع العربي – « الاسرائيلي » .

ثانيا : تقسيم القدس :

استمر تقسيم القدس ، زهاء عقدين من الزمن، أي منذ عام ١٩٤٨ وحتى عدوان حزيران في العام ١٩٦٧ . وبالرغم من أن المجتمع الدولي ، ممثلا بالجمعية العمومية للامم المتحدة ، قد عبر عن موقفه بشأن القدس في القرار ١٨١ ، وبالرغم من أن هذا القرار قد نص على ضرورة تلبية ارادة المجتمع الدولي ، كما نص بشكل محدد ،على « أن يتخذ مجلس الامن التدابير المنوه عنها في المشروع لتنفيذه . وتخويل لجنة الامم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين ، التي يلقيها هذا القرار على عاتقها .. وأن يعتبر مجلس الامن كل محاولة ترمي الى تغيير التسوية التي يهدف اليها هذا القرار ، بالقوة ، تهديدا للسلم او قطعا ، او خرقا له ، أو عملا عدوانيا ، بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق »(٦) . أي انه ، بالرغم من أن هذه البنود تلقي مسؤولية كاملة

على عاتق المجتمع الدولي ، إلا أن هذه المسؤولية الدولية ظلت في اطار البيانات والمناشدات، وحبيسة المؤتمرات الدولية ، ليس إلا ! .

وفي هذه المرحلة ، تراجعت المشاريع الخاصة بالتسوية ،عموما. وبشكل خاص ، فقد تراجعت،أيضا، المشاريع الخاصة بتسوية وضع القدس . وقد انحصر الاهتمام الدولي ، بالنسبة للقدس ، في مجال مطالبة « اسرائيل » بعد اجراء تغييرات داخل المدينة ، وأيضا ، في مجال الانتقال الى الاماكن المقدسة .

فمثلا ، عندما قامت الحكومة « الاسرائيلية » بنقل بعض الدوائر والوزارات الى القدس ، دعت الجمعية العمومية الامم المتحدة ، في قرارها رقم ١١٤ ، الصادر في ١٩٤٩/١٢/٢٠ ، الى ابطال نقل هذه الدوائر والوزارات . وقد جاء في نص القرار المذكور « !ن مجلس الوصاية ، اذ يساوره القلق من نقل بعض الوزارات والدوائر المركزية في حكومة اسرائيل الى القدس ، واذ يعتبر أن مثل هذا العمل يتجاهل ويتعارض مع أحكام الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣ ، الدورة (٤) ، الصادر في ٩ كانون أول ١٩٤٩ : يدعو حكومة اسرائيل الى الغاء هذه الاجراءات والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعيق تنفيذ قرار الجمعية العامة ، الصادر في ١٢/٩/ ١٩٤٩ »(٧) .

أما بالنسبة للدول الكبرى ، فقد رفضت الولايات المتحدة ، والحكومة الفرنسية ، وكذلك الحكومة البريطانية ، بالاضافة الى اليابان .. الخ هذه التغييرات بالنسبة لوضع القدس ، وأبدت هذه الدول تمسكها بمقررات الامم المتحدة بهذا الشأن »(٨) .

وفي العام ١٩٥١ ، تقدمت « لجنة التوفيق » بشأن فلسطين بمشروع لتسوية الحدود بين « اسرائيل » والدول العربية ، « مع اهتمام خاص بمسألة العبور الحر الى الاماكن المقدسة في القدس وبيت لحم »(٩) .

ويمكن أن نلفت النظر ، بشكل خاص ، الى قرار الجمعية العامة الامم المتحدة رقم /٢٧٣/ تاريخ ١٩٤٩/٥/١١ ، والذي بموجبه قبلت عضوية « اسرائيل » في هيئة الامم المتحدة ، حيث نص هذا القرار ، وبشكل واضح : ولاول مرة في تاريخ هيئة الامم ، على أنها « إذ تلاحظ .. تصريح دولة اسرائيل (أنها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وتتعهد بأن تحترمها ، منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الامم المتحدة) (! ..) اذ تشير الى

فراريها الصادرين في ٩ ، تشرين ثاني ١٩٤٧ / القرار ١٨١ – وفي ١١ كانون اول ١٩٤٨ / القرار ١٩٤ – واذ تحيط بالتصريحات والايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل ، أمام اللجنة السياسية المؤقتة فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة(١٠) .. وعليه ... وبناءعلى هذه الحيثيات قررت الجمعية العامة قبول « اسرائيل » – المشروط – في عضوية الامم المتحدة » . وقد بذل الكيان الصهيوني كل ما بوسعه من وسائل المناورة والمراوغة لدخول المجتمع الدولي ، الى درجة أن اعلان قيام دولة « اسرائيل » نص ،وبشكل واضح ، على « أن دولة اسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الامم المتحدة وممثليها في تنفيذ قرار الجمعية العامة ، في ١١/٢٩/ ١٩٤٧ »(١١) ! .

هذا القرار ، الذي تضمن تدويل القدس ، ولكن هذا التعهد المزيف ، واشتراطات المجتمع الدولي ، ذهبت أدراج الرياح .

وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ : واحتلال بقية الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس ، دخلت القضية الفلسطينية في منعطف جديد ، كما دخلت قضية القدس في تعقيدات جديدة اضافية ، خلفها واقع الاحتلال العسكري ، ثم واقع الضم واعتبارها عاصمة لدولة «اسرائيل»، ومن ثم ازدادت التعقيدات بالنسبة للقدس ، وتفاقمت مع ازدياد مخططات الاستيطان في محيطها ، ومن ثم في قلبها وبالتحديد مخططات تهويد القدس الشرقية . وبناء على هذه التعقيدات الاضافية ، فقد ازدادت أهمية القدس من الناحية السياسية ، وانتقل الصراع على القدس الى مستويات أعلى . وهذا ما سنلحظه في المشاريع والقرارات الدولية لهذه المرحلة .

ثالثا : الازمة .. والصراع :

فبعد اعتبار « اسرائيل » القدس عاصمة لها ، وضمها ، رسميا ، « لاسرائيل » بذلت جهدها من أجل اضفاء الشرعية القانونية والواقعية على قراراتها هذه . وعمدت الى توسيع رقعة الاستيطان ، فيما حول وداخل القدس . وقامت باجراء تغييرات في هيكلية القدس العمرانية لصالح مخططات الاستيطان ، وادعاءاتها الحقوقية .

وظل الكيان الصهيوني لا يعير وزنا لكل المقررات والمناشدات الدولية بشأن القدس ، كعادته . فيما ظل المجتمع الدولي على موقفه في موضوع القدس ، دون أن يقدم على اية خطوة عملية لاجبار « اسرائيل » على الانصياع للارادة الدولية . وبالنسبة للعرب ، فقد تمسكوا بحقهم في القدس ، وباعتبارها جزءا

من الاراضي التي احتلتها«اسرائيل» في عدوان حزيران ، وطالبوا بالانسحاب من القدس الشرقية ، في اطار الانسحاب من الاراضي الفلسطينية ، والعربية المحتلة التي تم الاستيلاء عليها بالقوة العسكرية ، إبان عدوان حزيران ١٩٦٧ ، وهذا ما ينسحب على الوضع الفلسطيني ، ايضا ، حيث أصرت م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني على اعتبار القدس الشريف عاصمة للدولة الفلسطينية، كما نصت على ذلك « وثيقة الاستقلال »(١٢) ، التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة بالجزائر، في العام ١٩٨٨ – دورة الانتفاضة / دورة الشهيد القائد أبو جهاد .

وهكذا ، عادت القدس تحتل مكانا مركزيا متميزا لدى طرفي الصراع ، كما كانت منذ بدايته .

وبعيد احتلال « اسرائيل » للقدس ، بدأ الاهتمام الدولي ينصب عليها باعتبارها تضم الاماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث . ففي قمة غلاسبورو ، مثلا التي عقدت بين كوسيغين وجونسون ، بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ ، عرض الرئيس الامريكي على الطرف السوفياتي ، حماية الاماكن المقدسة – في القدس – مع ضمانات دولية لحرية الوصول اليها(١٣) . ثم في مشروع خاص بالرئيس الامريكي ، جونسون ، للتسوية طرح بالنسبة للقدس اقامة « ترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للاديان الثلاث الكبرى في الاماكن المقدسة في القدس » (بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٩) .

وفي هذه الفترة، ايضا ،اقترحت دول أمريكا اللاتينية احياء مشروع تدويل القدس ، حيث أعربت عن « الرغبة في انشاء حكم دولي لمدينة القدس »(١٤) . وفيما بعد ، أرسل الرئيس الامريكي نيكسون ، وليم سكرانتون مبعوثا عنه للشرق الاوسط في ١٩٦٨/١١/٢٩ ، حيث تقدم باقتراحات للتسوية ، من ضمنها أن « تعيد اسرائيل القدس العربية الى الاردن ، مع وضع الاماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة مؤلفة من الاديان صاحبة العلاقات فيها ، وتعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى »(١٥) .

وفي العام ١٩٧٠م ، تقدم وليم روجرز ، المبعوث الامريكي للشرق الاوسط باقتراح يقضي « بتأمين العبور الحر الى الاماكن المقدسة في القدس . مع الاخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان ، ومصالح جالياتها الاسلامية والمسيحية واليهودية ، من قبل ادارتها ، كمدينة موحدة »(١٦) .

اما بالنسبة لهيئة الامم المتحدة ،

قد اتخذت جمعياتها العمومية لمتوالية عدة قرارات ، في هذه لمرحلة ، تستنكر فيها قيام الحكومة « الاسرائيلية » ببعض الاجراءات لتغيير وضع المدينة ، واعتبرت هذه الاجراءات « غير مشروعة » ، ودعت «اسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذت والامتناع عن اتخاذ أي قرار من شأنه تغيير وضع القدس »(١٧) ، كما نص على ذلك القرار ٢٢٥٣ الصادر بتاريخ ٤/٧/ ١٩٦٧ . وقد عادت الجمعية العامة للامم المتحدة ، واكدت قرارها هذا ، في قرارها رقم ٢٢٥٤ ، الصادر في ١٩٦٧/٧/١٤ ، حيث جاء فيه : « إن الجمعية العامة ، اذ تشير الى قرارها ٢٢٥٣ ... واذ تحيط علما مع أشد الاسف وابلغ القلق (!) ، بعدم التزام اسرائيل بالقرار ٢٢٥٣ . ... تأسف جدا لتخلف اسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ ... تكرر الطلب الذي وجهته الى اسرائيل، في ذلك القرار، بالغاء جميع التدابير ، التي صار اتخاذها والامتناع، فورا ، عن اتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس »(١٨) .

اما « اسرائيل » ، فقد ظلت تتجاهل هذه القرارات، بل والقرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي ذلك أن مجلس الامن الدولي ،عندما اخذ علما بقرار « اسرائيل » ، القاضي باقامة عرض عسكري في القدس ، اصدر القرار /٢٥٠/ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٧ ، جاء فيه : « إن مجلس الامن ... اذ يعتبر ان إقامة عرض عسكري في القدس سيزيد التوتر خطورة في المنطقة ، وسيكون له انعكاس سلبي على التسوية السلمية لمشكلات المنطقة .. يدعو اسرائيل الى الامتناع عن اقامة العرض العسكري ، في القدس ، في ٢ أيار ١٩٦٨ »(١٩) .

بما أن « اسرائيل » تجاهلت حتى قرار مجلس الامن هذا ، فقد عاد مجلس الامن الدولي العتيد الى اصدار القرار ٢٥١ ، في أواخر ايار ١٩٦٨ ، أعلن فيه « ابداء الاسف (!) العميق لاقامة العرض العسكري في القدس »(٢٠) .

وفي قراره رقم ٢٥٢ ، ـ الصادر في ١٩٦٨/٥/٢١ ، عاد مجلس الامن ، مرة اخرى ، الى ابداء الاسف لعدم « امتثال اسرائيل لقرارات الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ واشار الى أنه ـ يعتبر جميع الاجراءات الادارية والتشريعية ، وجميع الاعمال التي قامت بها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الاراضي والاملاك التي من شأنها أن تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس ، هي اجراءات باطلة ، ولا يمكن أن تغير وضع القدس . ثم ـ يدعو اسرائيل، بالحاح ، الى أن تبطل هذه الاجراءات

وان تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه ان يغير وضع القدس »(٢١) .

وقد ظل مجلس الامن يبدي حالات الاسف ، مرارا وتكرارا ، بسبب عدم انصياع « اسرائيل » لقراراته ، وعدم احترامها لهيبته أو مكانته الدولية . وهذا ماجاء ، مثلا ، في القرار رقم ٢٦٧ ، بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣ . فبعد أن أكد مجلس الامن الدولي على قراراته السابقة بشأن وضع القدس، اشار الى انه « يأسف على فشل اسرائيل في ان تظهر أي احترام لقراري مجلس الامن والجمعية العامة وانه يشجب بشدة جميع الاجراءات المتخذة لتغيير وضع القدس . ويؤكد ان جميع الاجراءات .. التي اتخذتها اسرائيل من أجل تغيير وضع القدس .. هي أعمال باطلة ولايمكن تغيير وضع القدس . يدعو اسرائيل، مرة اخرى ، وبالحاح الى ان تبطل جميع الاجراءات التي تؤدي الى تغيير وضع القدس ، كما يطلب منها ان تمتنع عن اتخاذ اية اجراءات مماثلة ، في المستقبل »(٢٢) وهكذا ، ظل مجلس الامن الدولي ، على موقفه من وضع القدس، في الاطار النظري، بينما ظلت « اسرائيل » تقوم بخطوات عملية لتهويد القدس .

وبينما تمثل قرارات الجمعية العامة ، ومجلس الامن، مواقف الحد الادنى ، تجاه القضية الفلسطينية ، وتجاه قضية القدس، فانه من الاهمية بمكان مطالبة المجتمع الدولي بوضع قراراته موضع التطبيق ، بالاستناد الى ميثاق الامم المتحدة ذاتها .

وبشكل عام ، فقد اتسمت هذه المرحلة برفض المجتمع الدولي لمحاولات « اسرائيل » تغيير وضع القدس ، وبرفضه لمبدأ حيازة الارض بالقوة ، ولمحاولته حل مشكلة القدس باعتبارها قضية أماكن مقدسة . ومع أهمية هذه المواقف التي تضعف موقع « اسرائيل » دولياً وتدعم الحق العربي، الا أنها ظلت تفتقر للمصداقية العملية في هذا المجال .

وفي المرحلة التالية ، أي بعد حرب تشرين / اكتوبر لعام ١٩٧٣ ، تتالت المشاريع السياسية المتعلقة بتسوية القضية الفلسطينية ، ومن ضمنها المقترحات المتعلقة بتسوية وضع القدس ، فيما بقيت الجمعية العمومية للامم المتحدة تكرر مواقفها بشأن موضوع القدس ، وكذلك الامر بالنسبة لمجلس الامن الدولي ، في فترات انعقادهما ، الدورية كانت أو الاستثنائية .

ويلاحظ ، في هذه الفترة ، عمومية المقترحات المتعلقة بالتسوية، وتنوعها ، وتناولها لبعض القضايا التفصيلية أحيانا ، والتي تعكس الاهتمام الدولي بحل ما للقضية الفلسطينية ، ومن ضمنها القدس .

ويمكن ان نبرز في هذا السياق ،

لمثال لاالحصر،المقترحات
ا بريجنسكي ، مستشار
ريكي ، كارتر ، لشؤون
ي ، في العام ١٩٧٧ ،
، حيث اقترح اعتبار
اصمة موحدة لاسرائيل،
مكن ان تصبح ، ايضا ،
ارية للاقليم الفلسطيني
نشاء مجلس ديني،يضم
لديانات الثلاث ، يتولى
الاماكن المقدسة»(٢٣).

رئاسته ، طرح الرئيس
الد ريغان ، مشروعا
يف عام ١٩٨٢ (مشروع
رح فيه « عدم تقسيم
على أن يتم تحديد
دينة ، عن طريق
(٢٤) .

وف ان الادارة الامريكية
مبدأ اقامة المستوطنات
فقد صوتت ادارة كارتر
من على ادانة اقامة
ي الاراضي الفلسطينية
ن ضمنها القدس(٢٥) .
فعلته مختلف الادارات
ما اشترطت ادارة بوش
م المساعدات الاميركية
، لاسكان مهاجرين في
سطينية المحتلة . ومن
. وقد أعرب الرئيس
كه بهذه النقطة ،بقوله:
جهة نظرنا التي نتمسك

بها ، بشدة »(٢٦) . ومع أن سياسة ريغان اتسمت بالمرونة تجاه وضع القدس ، الا ان سياسة بوش اتسمت بالوضوح الظاهر تجاه هذه القضية، وان كان هذا الوضوح في الاطار النظري ، فحسب .

وفي واقع الامر ، فان هذه الطروحات الامريكية كانت تتأثر بالظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية، ومن الواضح ان الفضل الاول لاستقرار السياسة الامريكية ، في عهد بوش،تجاه القضية الفلسطينية، يرجع للانتفاضة الفلسطينية الباسلة التي أحرجت موقف الادارة الامريكية ووضعت مصداقيتها الدولية على المحك ، اكثر من اي وقت مضى .

وعلى الصعيد الدولي ، ايضا ، اهتم الاتحاد السوفياتي بوضع القدس، بالاضافة الى موقفه الثابت من القضية الفلسطينية ، وقد جاء في مشروع بريجينيف انه « يجب أن يعاد الى العرب الجزء الشرقي من مدينة القدس،الذي احتلته اسرائيل، سنة ١٩٦٧ ، والذى توجد فيه احدى المقدسات الاسلامية ، والذي ينبغي ان يصبح جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية ويجب ان تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية زيارة المؤمنين الى الاماكن المقدسة للاديان الثلاثة »(٢٧) .

اما بالنسبة للموقف الاوروبي ، فقد عبر عنه مثلا ، في بيان قمة

البندقية عام ١٩٨٠ ، والذى اعلن موقف الدول الاوروبية « ضد اجراءات تهدف الى تغيير وضع القدس »(٢٨) .

وهكذا يمكن القول بالنسبة لمواقف دول أمريكا اللاتينية، وآسيا وافريقيا. وبشكل عام وقف المجتمع الدولي :

آ ـ ضد الاستيلاء على الاراضي بالقوة .

ب ـ ضد تغيير وضع القدس .

جـ ـ رفض الاستيطان في القدس.

د ـ الاعتراف بالمسؤولية الدولية تجاه القدس .

هـ ـ عدم الاعتراف بشرعية ضم القدس « لاسرائيل » .

و ـ الاعتراف بأهمية القدس بالنسبة للعرب في مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية .

الصراع على القدس :

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية ، دخل الصراع على القدس مرحلة حاسمة ، فقد تحولت القدس الى عاصمة للانتفاضة ، فهي من أهم بؤر الانتفاضة على صعيد الفعاليات ، ومصدر الهام لموجاتها المتصاعدة ، كما حدث بعد مجزرة الاقصى، أواخر العام ١٩٩٠ ، وهي ، أيضا ، العاصمة السياسية والاعلامية ، حيث توجد فيها الشخصيات والرموز التي تعتبر من القيادات الفلسطينية في الداخل، والتي تجري اللقاءات والاتصالات مع السفارات ومبعوثي الدول الكبرى ، كما توجد فيها ، ايضا ، المراكز الاعلامية التي تتولى نشر بيانات الانتفاضة ، واخبارها : والاتصال بالصحافة الاجنبية .. الخ .

يقول ابيطال عنبر ، في مقاله ـ شعب بأكمله ضدنا ـ عن القدس الشرقية : « انها رأس الحية في الانتفاضة ، حيث توجد فيها غالبية الزعامة والمؤسسات الوطنية ـ المسرح الوطني ، المستشفى الوطني، معاهد مثل المركز الذي يرأسه الحسيني ، مقرات الجمعيات ، صحف .. وغيرها، انها جيب اداري في الدولة ، انها مخلوق هجين ، فظاهريا ، هي في نطاق قانون الدولة، الا ان الادارة المدنية والحكومة لا سيطرة لهما عليها. ولكن بما أن سكانها ليسوا من مواطني اسرائيل فهم خاضعون ـ من دون توازن ورقابة ـ لسيطرة الهيئة الوحيدة العاملة بلا تبعية للجيش الاسرائيلي .. والحرم القدسي الموجود تحت سيطرة المسلمين المتطرفين وحركة فتح هو بمثابة برميل من البارود قد يفجر المنطقة في حالة قيام شخص مخبول باعتداء على احد المقدسات الاسلامية »(٢٩) .

وكما سبق واشرنا ، فان « وثيقة الاستقلال » اعتبرت القدس عاصمة للدولة الفلسطينية ، مما يجعل

ى القدس في مركز
لسطينية ، ومقدمة لابد
روع أو قرار دولي حول
سطينية . وهذا ما يؤكد
وعية ، أشار اليها ، سابقا ،
عالدي ، بقوله : « بدون
ن اية دولة فلسطينية
حرومة من الاستقرار
قتصادي »(٣٠) . وعليه
الحساسية الفلسطينية
ع الاستيطان في القدس ،
.

سبة للكيان الصهيوني ،
المجتمع الدولي ضمه
انه مابرح يرسم الخطط ،
لتغيير الطابع الديمغرافي
أكيد اعتبارها « عاصمة »
لى هذا يقول المحلل
» نداف شرجائي : « يوجد
سي لزخم البناء في القدس ،
بناء مخطط للمنطقة التي
س بعد العام ١٩٦٧ ، والتي
٢ مساحة منطقة القدس ،
نفذت كافة الخطط ،
جد في شرق القدس ،
وات معدودة ، اغلبية
ان خطط البناء للعرب
ن تجري ببطء ، ففي
، الاخيرة بني لليهود في
٣ الف م٢ في المتوسط ،
٧٪ منها مخصص للسكن .
٤٣ الف م٢ للعرب ، خصص
منها ٨٥٪ للسكن ، اي في المتوسط ٣ر١ م٢ للشخص اليهودي ، سنويا ، و ٤ر٠م٢ في المتوسط للشخص العربي سنويا »(٣١) .

وبذلك يمكن ان نلحظ صراعا مستعرا في موضوع القدس بين طرفي الصراع الاساسيين ، ان كان على المستوى الدولي او في ميدان الصراع ذاته .

واذا كانت الانتفاضة الفلسطينية ، قد ابرزت مكانة القدس المركزية للقضية الفلسطينية ، وعزلت موقف الكيان الصهيوني على الصعيد الدولي ، فان استمرار الانتفاضة ، واستمرار عملية الصراع ضد المشروع الصهيوني ، بمختلف مستوياتها ، من شأنها ان تحجم الطموحات التوسعية الصهيونية ، ومن شأنها أن تصنع الشرط الذاتي ، الذي يمكن أن يرتكز ، وان يتطور عليه اي موقف دولي .

وفي هذه الشروط المحلية والدولية ، من الواضح ان المطروح هو تدويل القدس ، ووضعها تحت الادارة الدولية ، أو اقامة ادارة مشتركة فيها في اطار التسوية ، هذا في حال الرغبة والامكانية لقيام القدس الموحدة . أما في حال تقسيم القدس ، وهذه ايضا في اطار مشروع ما للتسوية ، فهناك تفصيلات تتعلق بحرية التنقل بين القسمين وبعض المصالح الدينية والاقتصادية

والمشتركة . اما الخيار الرابع ،وهو خيار « الضم الاسرائيلي » فهو مرفوض من المجتمع الدولي،بالاضافة الى مقاومته من قبل الشعب العربي الفلسطيني وممثله الشرعي منمظة التحرير الفلسطينية .

وبسبب من تعقيدات الصراع حول هذه القضية ، ومن الشروط الدولية والعربية للصراع مع الكيان الصهيوني، في هذه المرحلة ، فمن الطبيعي ان تجد م.ت.ف نفسها في موقف حرج وصعب تجاه هذا الموضوع الحساس ، من النواحي السياسية: والتاريخية ، والدينية ، بغض النظر عن نواياها الذاتية .

ولكن ينبغي القول، بأن هناك خطا لا ينبغي تجاوزه أو النزول تحت سقفه في هذا المجال ، وهو الخط الذي اعتمدته وثيقة الاستقلال ، بشأن اعتبار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية ، من جهة ، ومقررات الشرعية الدولية ممثلة بالامم المتحدة بكافة قراراتها حول القدس ، من الجهة الاخرى . فاذا كانت الشرعية الدونية اعترفت بالحق العربي في القدس ، ورفضت الادعاءات « الاسرائيلية » فانه ينبغي التمسك بهذه المقررات : بل وعلاوة على ذلك النضال من اجل تطوير صيغها ، بالتواكب مع التطورات النضالية ، وايضا مطالبة المجتمع الدولي بابداء قدر من المصداقية في تنفيذ مقرراته، عن طريق الاقلاع عن سياسة المناشدة وابداء القلق والاسف تجاه **الممارسات « الاسرائيلية » فحسب** ، وانما ، ايضا ، الانتقال الى مرحلة عملية في تنفيذ القرارات عن طريق اجراءات محددة يمليها ميثاق هيئة الامم المتحدة في الفصل السابع منه.

وبشكل محدد ، فانه يمكن في هذا المجال،مطالبة المجتمع الدولي باعادة النظر في عضوية « اسرائيل » في الامم المتحدة ، بسبب نكثها للتعهد الذي قبلت على اساسه في هيئة الامم المتحدة كما بينا سابقا ، والذي يتضمن انشاء وضع دولي خاص في القدس . وايضا ، يمكن العمل على عزل الكيان الصهيوني، بسبب رفضه لمقررات الجمعية العامة ، ولقرارات مجلس الامن في مجال القضية الفلسطينية ، ووضع القدس . ثم الانتقال الى مرحلة أعلى ، تتضمن تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ، لعام ١٩٤٩ ، وكذلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، واجبار الكيان الصهيوني ، من ثم ، على الرضوخ لقبول مبدأ الحماية الدولية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، الى حين تحقيق انسحابه من هذه الاراضي .

وعلى كل، فان الصراع على القدس بدأ ، منذ قيام المشروع الصهيوني ، وسيظل هذا الصراع مستمرا حتى يندحر هذا المشروع ، وتعود القدس حرة عربية أبية ، طال الزمن أم قصر .

الهوامش

ـ نحو كيان فلسطيني ـ في « الدولة الفلسطينية » ـ مؤسسة الدراسات
ة ـ بيروت ـ ١٩٩٠ ـ ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩ ٠
محمود خاله ـ فلسطين والانتداب البريطاني ـ اصدار مركز الابحاث ـ
١٩٧٤ ـ ص ٤٢٣ ـ ٤٤٢ ٠
سابق ، ايضا ، كفاح الشعب الفلسطيني للكاتب عبد القادر ياسين وجذور
فلسطينية أميل توما حول تقرير لجنة بيل ٠
ـ جذور القضية الفلسطينية ـ اصدار دار الجليل ـ دمشق ١٩٨٤ ص٢٠٨٠
الفلسطينية ـ الجزء الاول تقسيم فلسطين ص ٥٥٧ ـ ٥٦٣ ٠
ـ وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ـ دار الجليل /
١٩ ص ٢٣ ـ ٢٤ ٠ ايضا ، وثائق فلسطين ـ اصدار دائرة الثقافة في م.ت.ف
، ١١٣ ـ ١٣١ ٠ الملحق المثبت في آخر الدراسة ٠
سطين ـ مصدر سبق ذكره ص ٢٢٢ ٠
سابق ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨ ٠
لوسى ـ مشاريع التسوية ـ مصدر سبق ذكره ص ٤٢ ٠
سطين ص ٣١٤ ٠ خاصة القرارين المذكورين هما قراري التقسيم وحق
ايضا ، الموسوعة الفلسطينية ، الجزء الاول ، اللاجئين الفلسطينيين (ل)ص٤٠
لسابق ، ص ٣١١ ٠
ى بوابة النصر ـ اصدار مؤسسة عيبال ـ قبرص ـ ، ص ٤٢٧ ـ ٤٣٢ ٠
التسوية ـ مصدر سبق ذكره ص ٧٥ ٠
لسابق ، ص ٨٠ ٠
لسابق ، ص ١١٥ ٠
سطين ـ مصدر سبق ذكره ص ١٩١ ٠
لسابق ، ص ٢٣٠ ٠
السابق ، ص ٢٣١ ٠

(١٩) **المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .**

(٢٠) المصدر السابق ، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

(٢٢) المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٢٣) مشاريع التسوية .. مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ .

(٢٤) المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

(٢٥) د. نصير عاروري ـ الولايات المتحدة الاميركية والقدس صوت الوطن (قبرص) تموز ١٩٩٠ ، ع ١١ ص ٢٧ ـ ٣٠ .

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) مشاريع التسوية ـ مصدر سبق ذكره ص ٢٢٢ ـ ٢٢٤ .

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

(٢٩) ابيطال عنبر ـ شعب بأكمله ضدنا ـ **ملحق** دافار ٨٩/١٠/٢٠ .

(٣٠) بول لالر مصدر سبق ذكره ـ مشاريع التسوية مصدر سبق ذكره ص ١٧٣ ، « دولة فلسطينية على النمط النمساوي » .

(٣١) نداف شرجائي ـ من أجل تهويد القدس ـ هآرتس ١٩٩٠/٧/١١ نشرته « السفير » اللبنانية في ١٩٩٠/٧/٣١ .

● **دراسة نشرت في مجلة « صامد » الاقتصادي العدد ٨٥ / آب / ١٩٩١**

ـائق

ـقد مجلس الاتحـاد البرلماني العربي الاجتماع
ـ من دورته الحادية والعشرين (دورة الوحدة)
ـينـة طرابلس ، عاصمة الجماهيرية العربية
ـية الشعبية الاشتراكيـة العظمى ، في الفترة
٢٠ الى ٢٦ ايار ـ مايو ـ ١٩٩١ ٠

وصـدر عن الاجتماع بيان ختامي وقـرارات
ـسية هامـة حـول مختلف القضايا العربيـة
ـهنـة ٠

ننشر فيمايلي النص الكامل لوثائق الاجتماع :

البيـــان الختامي

الصادر عن الاجتماع الثاني

للدورة الحادية والعشرين (دورة الوحدة)

لمجلس الاتحـــاد البرلماني العربي

طرابلس : ٢٥ ـ ١٩٩١/٥/٢٦

ادراكا لمسؤولية الاتحـــاد البرلماني العربي كمنظمة قوميـــة شعبية تهدف الى تعزيز العمل الوحدوي وتعزيز المشروعات الوحدوية على طريق تحقيق الوحـــدة الشاملة .

ووعيامن مجلس الاتحاد البرلماني العربي بالمخاطر التي تهـــدد وجود الامة العربية بمزيد من التشرذم والانقسام والتجزئة ، والتي تتناقض مع مقومات الامة الواحدة بفعل التآمر الذي يهدف الى احكام السيطرة على المقدرات العربية الاقتصادية وثرواته الطبيعية .

وشعورا منه بدقـــة المرحلة التي يمر بها الوطـــن العربي ، وتعزيزا لدور الاتحاد البرلماني العربي في دعم العمل العربي المشترك لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات ، انعقد الاجتماع الثاني للـــدورة الحاديـــة والعشرين لمجلس الاتحـــاد البرلماني العربي (دورة الوحـــدة العربية) في طرابلس بالجماهيرية العظمى ما بين ١١ و ١٢ من ذى القعدة ١٤١١ هجرية (١٤٠٠ من وفاة الرسول) الموافق : ٢٥ ـ ١٩٩١/٥/٢٦ م ، بحضور المجـــالس النيابية التاليـــة :

المملكة الاردنية الهاشمية ، برئاسة الدكتور عبد اللطيف عربيات ، رئيس مجلس النواب .

دولة الامارات العربية المتحدة ، برئاسة الدكتور سالم عبد الله المحمود ، نائب رئيس المجلس الوطني الاتحادي .

الجمهورية التونسية ، برئاسة سعادة محمد الباجي قائد السبسي رئيس مجلس النواب .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، برئاسة سعادة عبد العزيز بلخادم ، رئيس المجلس الشعبي الوطني ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي .

جمهورية جيبوتي ، برئاسة سعادة عبد القادر وابري عسكر ، رئيس الجمعية الوطنية .

الجمهورية العربية السورية ، برئاسة سعادة عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب .

الجمهورية العراقية ، برئاسة سعادة غانم عزيز خضوري ، نائب رئيس المجلس الوطني .

دولة فلسطين ، برئاسة سماحة الشيخ عبد الحميد السائح ، رئيس المجلس الوطني .

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، برئاسة عبد الرزاق الصوصاع ، امين عام مؤتمر الشعب العام .

جمهورية مصر العربية ، برئاسة الدكتور احمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب .

المملكة المغربية ، برئاسة الدكتور جلال السعيد ، نائب رئيس مجلس النواب .

جمهورية اليمن ، برئاسة سعادة سعيد الحكيمي ، نائب رئيس مجلس النواب .

وحضر الاجتماع الدكتور عصمت عبد المجيد ، أمين عام جامعة لاقطار العربية ، كما حضرها بصفة ملاحظ وفد من مجلس الشورى

الاتحـاد المغرب العربي ، ووفـد من الرابطـة البرلمانية للتعـاون العربي الاوروبي .

وافتتح الاخ العقيد معمر القذافي ، قائد ثورة الفاتح العظيم أعمال المجلس بكلمة جامعـة اعتبرها المجلس بالاجماع وثيقة أساسية لدورتـه الحادية والعشرين .

والمجلس يسجل بارتياح ما جاء في خطاب الاخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم من ضرورة تحقيق الوحدة العربية الشاملة بتنفيذ مشروع الاتحاد العربي كصيغة عملية تنسجم وطبيعـة الواقـع العربي ، وإن الوحدة العربية في يقين المجلس سبيل الامة العربية لتحقيق تقدمها الاجتماعي والحضاري في عصر يتعامل فيـه مع الكيانات الكبرى وصولا الى تحقيق القوة الذاتية سياسيا واقتصاديا .

وهو يثمن عاليا الكفاح الذي يقوده الاخ العقيد معمر القذافي لتحقيق الوحدة العربية الكبرى من الخليج الى المحيط ، ويدعو المجلس الاقطـار العربية الى الالتزام بتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تضع الاساس الموضوعي لبناء نظام اقتصادي عربي واحد يحقق التكامل العربي ويؤسس النهضة العربيـة المنشودة ويزيل المعوقات الادارية والقانونيـة التي تحول دون التفاعل الطبيعي بين أبناء الامة الواحدة .

ويؤكد المجلس على الدعوة التي أطلقها قائـد ثورة الفاتح العظيم بعقد اجتماع للقمة العربية التي تفرض الظروف الموضوعية التي يمر بها الوطن العربي انعقادها لاعادة اللحمة العربية وبناء أساس العمل العربي المشترك وتعزيز فعالية جامعـة الدول العربية ، ووضـع الآليات الجديدة لعمل اجهزتها وتطويرها وهو في هذا المجال يؤكد أهمية الاسراع بتعديل ميثاق جامعة الـدول العربيـة ليستوعب الاسس والآليات والمعطيات المستجدة القادرة على احتواء الازمات العربية في نطاق جامعة الاقطار العربية .

ويثمن المجلس عاليا الدور الفاعل الذي تنهض به الجماهيرية العظمى في رأب الصـدع العربي وبناء أسس العمـل العربي المشترك على قاعدة الكفاح من أجل تحقيق الوحدة العربية ، وذلـك من خلال الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات العربية وبخاصة اتفاقية الدفاع العربي المشترك .

ويدعو المجلس البرلمانـات العربيـة الـى تشريع القوانين القوميـة المجسمة للارادة الوحدويـة للجماهير ودعوتهـا لاحـداث نقلة نوعية في

مة الاتحاد البرلماني العربي ليكون برلمانا قوميا يسهم في بناء تشريعات
ية ملزمة لكل الاقطار العربية .

ويحيي المجلس الـذي جاء انعقاد دورته مترافقا مـع يوم افريقيا ،
ال الشعوب الافريقية مـن أجل الحرية وصيانة استقلالها وتحررها
كل أشكال الميز العنصري ، ويدعو الامـة العربية الى تعزيز تلاحمهـا
الشعوب الافريقية ودعم التعاون العربي الافريقي الذي يعزز الوشائج
خوية والحضارية بين الامة العربية والشعوب الافريقية .

ويحيي مجلس الاتحـاد البرلماني العربي أمين عـام جامعـة الدول
ربية الجديد ، الذي جـاء انتخابه أمينا عاما لجامعة الاقطـار العربية
بيرا عن الارادة العربيـة المشتركـة لتعزيز التضامـن والعمل العربي
شترك من خلال جامعـة الـدول العربية والمجلس على يقين من قـدرة
كتور عصمت عبد المجيد من خلال رؤيته التي أبداهـا في كلمته عـلى
جاوز الازمة العربية الراهنة وبناء الاسس المحققة للعمل العربي المشترك
فعـال .

ويؤكـد المجلس ما جـاء في كلمـة السيد عبد العزيز بلخادم رئيس
جلس الاتحـاد ورئيس المجلـس الشعبي الوطني الجزائري مـن أسس
وضوعية هادفـة الى معالجة الاوضـاع العربية الراهنة وتحديد السبل
خروج منها بدعـم آليات العمـل العربي المشترك المنسجمة مـع طبيعة
لشخصية العربية ويعتبر كلمته القيمة وثيقة رسمية للاجتماع الحالي ،
كما يقدر عاليا الجهود التي بذلتها رئاسة الاتحـاد في سبيل عقد دورة
لوحدة العربية بالجماهيرية العظمى .

ويعتبر المجلس مشاركة الرابطـة البرلمانية للتعاون العربي الاوروبي
في أعمال هذه الدورة دليلا على التوجه الصادق مـن البرلمانيين العـرب
والاوروبيين نحو تحقيق حوار حضاري بين الامة العربية وأوروبا لتحقيق
التعاون فيما بينهما خدمـة للمصالح المشتركة لشعوبهما وتحويل البحر
الابيض المتوسط الى بحيرة سلام وتعاون حضاري خلاق .

ويعرب المجلس عن تقديره للجهود التي يبذلها البرلمانيون الاوروبيون
الاصدقاء أعضاء الرابطـة ، من أجل التعريف بالقضايا العربية القوميـة
والدفاع عنها وفي مقدمتها قضية الشعب العربي الفلسطيني العادلة .

كما يعبر مجلس الاتحاد البرلماني العربي عن موافقته على ما تضمنه

تقرير السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي حول أنشطة الاتحاد خلال الاشهر الماضية وخطة عمله المستقبلية .

استمع المجلس الى كلمات السادة روساء المجالس النيابية وروساء الوفود البرلمانية العربية المشاركة والتي تناولت بالتحليل الموضوعي الوضع العربي الراهن وضرورة تعزيز التضامن العربي وتنقية الاجواء العربية وحشد طاقات الامة العربية لرأب الصدع وبناء الوطن الواحد القوي ، وصولا الى تحقيق تنمية شاملة .

وأصدر البرلمانيون العرب القرارات السياسية التالية :

اولا ـ قرار حول تعزيز التضامن العربي وتنقية الاجواء العربية :

إن مجلس الاتحاد البرلماني العربي الحادي والعشرين ، إذ يذكر بما ورد في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي من أهداف تتعلق ببحث القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي والدولي واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها .

وإذ يشير الى أهمية دور الاتحاد البرلماني العربي في تعزيز التضامن العربي وتوحيد وتنسيق جهود الامة العربية ـ من خلال مؤسساتها النيابية ـ من أجل مواجهة التحديات وتحقيق الوحدة والامن والتقدم في الوطن العربي .

وإذ يؤكد أن أمن الامة العربية ووحدتها أمران متلازمان .

وإذ يذكر بأن تداعيات أزمة الخليج وآثارها السلبية على مجمل العمل العربي وما يمكن أن تؤدي اليه من نتائج أقسى وأسوأ ، ما لم تتدارك جميع القوى العربية الموقف بعمل جماعي ترتفع فيه الى مستوى المخاطر الجسيمة التي تواجه الامة بأسرها . وإذ ينبه الى أن المتغيرات الدولية الجديدة تدفع الامة العربية لحل مشاكلها المصيرية لتحقيق وحدتها وأمنها واستقرارها .

يقـــرر

(١) ـ مناشدة كل الدول العربية أن تتكاتف من أجل رأب الصدع وتدعيم التضامن العربي وحشد وتعبئة كل الجهود للتخطيط للمستقبل بكل ما يحمله لشعوبنا من أمل ورجاء .

- الدعوة الى حشد كل إمكانات الدول العربية من أجل تعزيز قدرات دول قوى المواجهة مع الكيان الصهيوني على كافة الاصعدة لوقف عدوانه المتواصل على الامة العربية واستعادة الحقوق المغتصبة في فلسطين والاراضي العربية المحتلة .
- دعوة جامعة الدول العربية الى الاسراع بتنفيذ قرارات القمم العربية بتبني مشروع الاتحاد العربي كأساس لتعديل وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية تحقيقا للوحدة العربية الشاملة .
- وضع استراتيجية عربية قومية موحدة ، تضمن تحقيق التفوق الاستراتيجي اللازم لمواجهة الخطر الصهيوني بكافة أشكاله .
- بذل قصارى الجهد لاستعادة الثقة في محيط الاسرة العربية في أسرع وقت ممكن في إطار جامعة الدول العربية حتى لا تستشري الشكوك وتتعمق الفرقة في صفوفنا ، فلا أمل للامة في أي عمل مشترك اذا كان الشك والريبة يسيطران على عقول ابنائها .

) - تكثيف الجهود للاسراع بتسوية الخلافات القائمة بين كافة الاقطار العربية بتوفير ما قد يتطلبه ذلك من أجهزة وآليات عمل جديدة داخل إطار جامعة الاقطار العربية للفصل في النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية .

١) - المساندة التامة لمختلف المبادرات السلمية الرامية الى تصفية آثار حرب الخليج وإحلال السلام الدائم والعادل بالمنطقة .

٨) - الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي دولة عربية ، فشعب كل دولة هو الاقدر والاحق بتحديد مساره على الصعيد الداخلي .

٩) - الدعوة الى تطوير ميثاق جامعة الاقطار العربية بما يساعد على تنشيط دورها في تحقيق المصلحة العربية المشتركة ومعالجة الازمات العربية بكفاءة وفاعلية ، وبما يوضح نطاق نشاط التجمعات العربية الاقليمية وأطر عملها كروافد لجامعة الدول العربية .

١٠) - صياغة تصور مشترك متكامل لقضية الامن القومي العربي مع التركيز على ترابط مسألتي الامن والتنمية باعتبارهما عنصرين متداخلين لا يمكن الفصل بينهما .

(١١) ـ وضع سياسات عملية ، متفق عليها ، يمكن أن تؤدي الى مزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي وايجاد الاطر المؤسسة للتنمية المشتركة وخاصة في مجال الامن الغذائي وتأمين مصادر المياه ودعم وسائل الاتصال وطرق المواصلات داخل الوطن العربي وذلك من خلال الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات العربية وفي مقدمتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

(١٢) ـ تأكيد حق كل دولة عربية في السيادة على مواردها الطبيعية والتصرف فيها بما تمليه المصلحة الوطنية القومية وبما يساعد على دفع خطوات التكامل العربي والاستخدام الامثل لكل القدرات والامكانات العربية وزيادة فعاليتها ، وصولا الى تزايد الطاقات الانتاجية العربية وتحسين الموقف التفاوضي للدول العربية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

(١٣) ـ توجيه قدر أكبر من الاهتمام لقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والعلم والارتفاع بمستوى البحث العلمي في الوطن العربي على امتداده . وهذه قضية يجب أن تتظافر جهودنا إزاءها وان نتصدى لها كأمة تحكمها وحدة الهدف والمصير .

(١٤) ـ الدعوة الى العمل من أجل دعم الحريات العامة وحقوق الانسان العربي في الاقطار العربية وترسيخ مسيرة الديمقراطية وحرية التعبير والتعددية الحزبية بالاسلوب الذي يقرره كل قطر عربي وبما يتلاءم مع ظروفه وتجاربه ، واعتبار ذلك من أهم مقومات النهوض بمجتمعنا العربي وتحقيق الوحدة العربية كحل حاسم ونهائي لمشاكل التمزق والانقسام ومواجهة التحديات التي تواجه الامة العربية .

(١٥) ـ العمل السريع على دعم وحدة وسيادة العراق والحيلولة دون تمزيق أرضه وشعبه وانسحاب القوات الاجنبية من أرضه ومساعدته على فرض سيادته فوق كامل أرضه والمطالبة برفع الحصار الاقتصادي عن العراق .

(١٦) ـ يرحب البرلمانيون العرب باسترجاع الكويت لسيادته .

(١٧) ـ دعوة جامعة الدول العربية الى اتخاذ قرار يتبنى المبادرة المصرية بشأن جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من

جميع أسلحة الدمار الشامل ، النووية والبيولوجية والكيمياوية، وابلاغ هـذا القرار الى الامم المتحدة وكافـة المنظمات الدولية والاقليمية ومساندتها دعما لامن واستقرار شعوب المنطقة وحقها في البناء والتنمية .

(١٨) ـ تأكيد ضرورة مواصلة الضغط من خـلال جميع المحافل الدولية لانضمام اسرائيل الـى اتفاقيـة منع انتشار الاسلحة النوويـة وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقـة الذرية إعرابا عـن مصداقية الرغبة في إحلال سـلام عادل ودائـم في المنطقـة .

(١٩) ـ تشكيل وفود برلمانية عربية تمثل الاتحاد البرلماني العربي لزيارة مختلف الدول ، مـن أجل توضيح الموقف العربي الـداعي لحل جميع قضايا المنطقة بالطـرق السلمية وخاصـة قضية الشعب الفلسطيني العادلـة ، على أساس تطبيق قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن وفق معايير ومقاييس الشرعيـة الدولية الواحدة دون انتقاء أو ازدواجية .

ثانيا ـ قرار حـول الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة وجهود حـل القضية الفلسطينية :

مجلس الاتحاد البرلماني العربي الحادي والعشرين :

* بعد مناقشة الصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين ، وفي ضوء استمرار وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية (البطولية) في مواجهـة الاحتلال والقمع الاسرائيليين .

* محييا نضال الجماهير العربية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان وفي جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي ومخططاته .

* ملتزما بالمبادىء التي يقوم عليها الاتحاد البرلماني العربي في تحمل أعباء القضايا القومية .

* مستذكرا قـرارات الاتحـاد البرلماني العربي السابقـة المتعلقة بقضية فلسطين وانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني البطلة وقـرارات

مؤتمرات القمة العربية الخاصة بفلسطين ، لاسيما قرار مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء ٢٢ ـ ١٩٨٩/٥/٢٦ م : وكذلك قرارات مجالس وزراء الخارجية العرب .

* آخذا في الاعتبار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر غير العادية التي عقدت في الجزائر من ١٢ الى ١٥/١١/ ١٩٨٨ م المتعلقة باعلان قيام دولة فلسطين المستقلة ومبادرة السلام الفلسطينية .

* مشيرا الى قرارات الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمتعلقة بقضية فلسطين والانتفاضة الفلسطينية المباركة .

* مؤكدا على أهمية دعم الانتفاضة الفلسطينية ماديا وسياسيا واعلاميا وفي كافة المجالات حتى تتحقق أهدافها في التحرر والاستقلال .

* ومؤكدا التمسك العربي بالحل الشامل والدائم والعادل للصراع العربي الاسرائيلي .

* عالما بتصعيد القمع الصهيوني وبتوسيع نطاق عمليات الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والجولان وجنوب لبنان ، وفي تحد صارخ لقرارات الامم المتحدة وللقانون الدولي وللاتفاقات والمواثيق الدولية ، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب .

* واعيا للمناورات الاسرائيلية الرامية الى تجزئة الشعب العربي الفلسطيني والالتفاف على الانتفاضة الفلسطينية لقمعها عن طريق خدعة الانتخابات .

يقـــرر

(١) ـ تأكيد اعتبار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للامة العربية وحشد كل الطاقات العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاعلامية لمواجهة العدو الصهيوني ومخططاته ولصيانة أهداف الامة العربية في تحقيق توازن شامل مع العدو الصهيوني .

(٢) ـ تأييد قرار إعلان قيام دولة فلسطين ، وتأكيد الدعم لمبادرة

السلام الفلسطينية المستندة الى مشروع السلام العربي والشرعية الدولية والترحيب بالتجاوب الدولي الايجابي مع هذه المبادرة .

(٣) ـ التأييد المطلق للانتفاضة الشعبية الفلسطينية المباركة ، التي قاربت عامها الخامس ، وتأييد نضال شعب فلسطين من أجل التحرر والاستقلال الوطني وتقديم الدعم المادي والمعنوي له من خلال منظمة التحرير الفلسطينية،الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

(٤) ـ إكبار روح التضحية والتحدي والصمود التي تتحلى بها الجماهير الفلسطينية والعربية في مواجهة قوى الاحتلال والقمع والعدوان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية المحتلة والجولان وجنوب لبنان وتقديم الدعم المادي والمعنوي لصمودها .

(٥) ـ توجيه التحية لكل الاسرى والجرحى والمبعدين الذين شكلوا بتضحياتهم حجر الزاوية في استمرار الانتفاضة وتصاعدها .

(٦) ـ إعطاء الانتفاضة الفلسطينية المباركة الاولوية في ندوات الحوار البرلماني وفي المحافل البرلمانية الدولية .

(٧) ـ إدانة العدوان الاسرائيلي وجرائمه ضد المواطنين العرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان وفي الجنوب اللبناني ، والعمل على فضح هذه الجرائم على المستويين العربي والدولي من أجل خلق رأي عام ضاغط لوقفها .

(٨) ـ إدانة الممارسات الصهيونية ضد جماهير الشعب العربي الفلسطيني داخل الارض المحتلة وإدانة سياسة التجهيل التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي المحتلة والقيام بحملة دولية للضغط من أجل فتح المدارس والجامعات الفلسطينية ورفع تدابير منع التجول واحترام اتفاقات جنيف .

(٩) ـ دعم صمود أبناء الشعب العربي الفلسطيني داخل الارض المحتلة في مواجهة سياسة التهجير والتجويع الصهيونية .

(١٠) ـ التحرك لتوفير الحماية الدولية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال وإدانة جميع محاولات تعطيل دور مجلس الامن في هذا المجال .

(١١) ـ حث الجماهير العربية على المشاركة في المساندة العملية للشعب العربي الفلسطيني في الوطن المحتل .

(١٢) ــ إدانة سياسة بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة وفي الجولان والضفة بما فيها القدس وقطاع غزة ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على وقف إقامة المستوطنات فورا وإزالة القائم منها .

(١٣) ــ يدين البرلمانيون العرب سياسة تهجير اليهود السوفييت وغيرهم الى فلسطين المحتلة ، وبناء المستوطنات لهم على حساب أرض الشعب الفلسطيني ويعتبرون هذه السياسة منافية لحقوق الانسان الفلسطيني ويطالبون الدول العربية باتخاذ خطوات عملية لفضح هذه السياسة ، كما يطالبون الدول التي تسهل عمليات التهجير بايقافها فورا ، لانها تهدد المحاولات الرامية الى تحقيق الوصول الى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة .

(١٤) ــ يناشد البرلمانيون العرب المجتمع الدولي ومجلس الامن ، العمل على إعادة جميع المبعدين من الفلسطينيين وكافة الذين لا تسمح لهم سلطات العدو الاسرائيلي بالعودة الى ديارهم لانتهاء مدة تصاريحهم .

(١٥) ــ التأكيد على أن أية تسوية للصراع العربي ــ الاسرائيلي يجب أن تتضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من الاراضي العربية المحتلة ، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ، والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

(١٦) ــ مضاعفة الجهود المبذولة الداعية الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (مستمر وفعال) باشراف الامم المتحدة ، وبمشاركة الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن الدولي وكذلك الاطراف المعنية في الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى قدم المساواة للوصول الى حل شامل ودائم وعادل ، وعلى أساس قرارات الامم المتحدة بما فيها القراران : ٢٤٢ و ٣٣٨ التي تضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة في الجولان السوري والضفة وقطاع غزة وجنوب لبنان ، وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

ثالثا ـ قرارات حول الوضع في لبنان :

مجلس الاتحاد البرلماني العربي في دورته الحادية والعشرين مؤكدا ايمانه بأصالة انتماء لبنان العربي ، ومثمنا الاسهام اللبناني في خدمة القضايا القومية ودوره التاريخي البناء على الساحة العربية ، ووفاء بالتزاماته الاخوية ، متابعا برضى وترحيب الخطوات الايجابية التي تمت في لبنان وما نجم عنها من حالة استقرار ، تنفيذا لاتفاق الطائف .

يقـــرر

(١) ـ تأييد ودعم اتفاق الطائف الذي يضمن تعزيز الشرعية اللبنانية لبسط سيادتها على لبنان وبما يمكن من تحرير جنوبه من الاحتلال الصهيوني .

(٢) ـ تقديم الدعم الكامل للمحافظة على وحدة لبنان وعروبته واستقلاله وسلامة أراضيه وسيادته على ترابه الوطني ضمن حدوده المبينة في دستوره والمعترف بها دوليا .

(٣) ـ التأييد والترحيب بمعاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية ، والتي وقعت بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٤١١ هجرية (١٤٠٠ من وفاة الرسول) ـ الموافق : ١٩٩١/٥/٢٢ م ، بين الرئيسين حافظ الاسد والياس الهراوي ، والتي جاءت منسجمة مع ما تقتضيه مصلحة البلدين الشقيقين والقضية العربية .

(٤) ـ العمل بكل الوسائل والامكانات لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم (٤٢٥) وما يليه من قرارات تؤكد وجوب انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني فورا .

(٥) ـ تقديم الدعم الكامل لنضال الشعب اللبناني وفي كل المجالات وللمقاومة الوطنية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي .

(٦) ـ مناشدة الحكومات العربية لتقديم الدعم للبنان من أجل إعماره .

رابعا ـ قرار حول الوضع في الصومال :

(١) ـ يدعو البرلمانيون العرب الى التمسك بوحدة الصومال الشقيق أرضا وشعبا ودعوة الاطراف الصومالية المعنية الى التمسك بوحدة وطنها وهويتها .

(٢) ـ يحث البرلمانيون العرب جامعة الدول العربية على القيام بجهد في سبيل تحقيق ذلك .

(٣) ـ يدعو البرلمانيون العرب الحكومات العربية الى تقديم المساعدات الانسانية العاجلة للسكان الصوماليين المدنيين ضحايا الحرب الاهلية والمساعدة في إعادة تعمير الصومال تعزيزا لوحدته وعروبته ، ويطالبون بمد يد العون للاجئين الصوماليين ، كما يوجهون نداء ملحا الى جميع القوى السياسية للاشتراك في المؤتمر القومي للمصالحة الصومالية .

رسالة مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية الليبيـــة حول النقل القسري للاسرى الليبيين مـن تشاد

خلال شهر آب / اغسطـس / تلقى سـيادة رئيس مجلس . البرلماني العربي من امانة مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية ة الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى رسالة تتعلق بتوضيح ات عمليـة النقل القسـري الذي قامت به الولايات المتحـدة كية لمئات من أسرى الحرب العرب الليبيين في تشاد .

وفيما يلي النص الكامل لهذه الرسالة :

رئيس اتحاد البرلمانات العربية

تحيـة

مؤتمر الشعب العام (ملتقى المؤتمرات واللجان الشعبية والنقابات ات والروابط المهنية) وهو يلتقي في دور انعقاده العادي السابع دينة سرت المجاهدة لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية انعقادها العادي الثاني العام ١٤٠٠ و.ر الموافق ١٩٩٠ م .

قد أبلغ من اللجنة الشـعبية للمكتب الشـعبي للاتصال الخارجي ن الـدولي بالجهود السلمية التي بذلتها الجماهيرية العظمى مـن

خلال المنظمات الدولية والاقليمية وفي مقدمتها الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي ولجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بشأن مسألة قيام الولايات المتحدة الامريكية بعملية نقل قسري لمئات من أسرى الحرب العرب الليبيين من تشاد الى أراضيها مستغلة في ذلك ظروف بداية الثورة في تشاد ، وقد احيط علما بفشكل كافة المنظمات الدولية والاقليمية في تطبيق أحكام القانون الدولي وذلك بسبب الضغوط السياسية المكثفة والمتنوعة التي مارستها الادارة الامريكية على مختلف هذه المنظمات .

وقد علم بتفاصيل عملية النقل القسري التي تمت بوحشية وبربرية تخالف كافة القوانين والمواثيق والاخلاق والاعراف الدولية .

ـ رأى أن يحيط كريم عنايتكم بما يلي :

١ ـ تعلمون أن الجماهيرية العظمى قد وجدت نفسها بحكم موقعها الجغرافي والعلاقات العربية الافريقية معنية بالحرب الاهلية التشادية التي جرت طيلة العقود الثلاثة الماضية وقد تصاعدت هذه الحرب في الاعوام الاخيرة عندما فرض عميل الصهيونية والامبريالية « حسين هبري » حاكما على تشاد جار العروبة المسلم منفذا السياسات الامبريالية في القارة الافريقية وضد الجماهيرية العظمى ، مما اضطرها لحماية أمنها الى الانشغال بهذه الحرب وهو ما ترتب عليه ـ كمسألة طبيعية ـ وجود أسرى حرب لدى الطرفين .

وادراكا من قائد ثورة الفاتح العظيم لكل هذه المخططات وانطلاقا من القيم العربية والاسلامية التي تؤمن بها ثورة الفاتح العظيم بادر الاخ قائد الثورة العقيد معمر القذافي ، بمناسبة العيد الخامس والعشرين لقيام منظمة الوحدة الافريقية باطلاق سراح الاسرى التشاديين ضمن اجراءات شاملة قصد بها تفويت الفرصة على الدوائر الامبريالية والصهيونية لاستغلال الخلافات بين الجماهيرية العظمى وتشاد وهو ما نجم عنه وجود أسرى ليبيين لدى نظام حسين هبري الذي لم يقابل العرفان بما يجب أن يقابل به .

وقد تصاعدت الثورة التشادية حتى تمكنت بعون الله وبمساعدة الجماهيرية العظمى من الاطاحة بالدكتاتور العميل ، وقد فوجىء العالم أثناء احداث هذه الثورة بتدخل سافر وغير مسئول قامت به حكومة الولايات المتحدة الامريكية تمثل في عملية قرصنة ونقل قسري لاسرى الحرب العرب الليبيين لدى تشاد .

وتعلمون سعادتكم ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية بعملها البربري الوحشي هذا قد اعتدت على سيادة دولة افريقية هي تشاد وانتهكت صراحة كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ م بشأن معاملة أسرى الحرب .

٢ ــ ان عملية النقل القسري ــ يا صاحب السعادة ــ التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية قد قصد بها اعداد الاسرى للقيام بأعمال تخريبية ضد شعب الجماهيرية العظمى في محاولة للحد من دوره القومي والانساني وذلك ما تؤكده تصريحات المسئولين الامريكيين المعلنة في وزارتي الخارجية والدفاع وجهاز المخابرات وهو ما كشفته أيضا وسائل الاعلام الامريكية .

٣ ــ ان مؤتمر الشعب العام يجد ان من واجبه التذكير بأن عملية النقل القسري لمواطنين عرب ليبيين اسرى لدى دولة أخرى ، يتعارض مع مقاصد ميثاق الامم المتحدة وكافة وثائق حقوق الانسان ، مما يوجب على اطراف المجتمع الدولي التصدي له كعمل عدواني يضر السلم والامن الدوليين ويعرضهما للخطر .

٤ ــ ان المواثيق والقوانين الدولية مليئة بالنصوص والاستنتاجات التي تدين الولايات المتحدة الامريكية وتجعل المجتمع الدولي مطالب بوقف افعالها الاجرامية ضد دولة صغيرة تسلك طريق الحرية والسلام وتؤمن بأهمية التطبيق الفعلي للقانون الدولي كطريق مأمون لحفظ الامن والسلام وتشعر بخيبة الأمل ازاء سياسات التخريب المتعمد للعلاقات الدولية من طرف حكومة دولة كبرى وضعتها سخرية الاقدار في مقدمة المسئولين عن السلام .

ان هذه المسئولية العامة تلقى على الدول العربية مسئولية خاصة تجاه بعضها البعض حفاظا على أمنها واستقلالها وهو ما عبر عنه ميثاق جامعة الدول العربية في مقاصده ونصوصه وهو ما اكدته ايضا معاهدة الدفاع العربي المشترك .

ذلك يا صاحب المعالي هو ما يعبر عنه الميثاق ومعاهدة الدفاع العربي المشترك في مقاصدهما وفي نصوصهما وهو المبرر ايضا لوجودهما .

٥ ــ لكل ذلك فان مؤتمر الشعب العام من موقع الحكمة والمسئولية وبالرغم من الجهود السياسية التي بذلتها اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي عبر المنظمات الدولية

والاقليمية والتي تهدف الى السعي لارجاع حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى صوابها والتي فشلت بسبب تعنت الادارة الامريكية واصرارها على تنفيذ مخططاتها الاجرامية ضد شعب الجماهيرية العظمى دون اعتبار للقانون الدولي ودون وزن لموقف الرأي العام العالمي ، ان مؤتمر الشعب العام بالرغم من ذلك أرى أن يضع الامر امام حكمتكم لممارسة كل الوسائل الممكنة وعلى الاخص حث الاقطار العربية للقيام بدور فعال لرفع الظلم والطغيان عن هؤلاء الاسرى وتمكينهم من العودة الى بلادهم ليعيشوا في اطمئنان بين أهلهم وذويهم .

واننا اذ نقف هذا الموقف المسئول ونمنح فرصة جديدة لتخفيف حدة التوتر ومن موقع الحريص على السلام فاننا ننبه الى أن الاسرى الذين تم نقلهم عنوة معروفين لدينا بالاسم والصورة والبصمة واننا لنعلم ان الاوضاع النفسية الشاقة التي يعيشونها تمكن الحكومة الامريكية من التلاعب بعقولهم ويسهل لها توجيههم لاعمال تخريبية ضد أمتهم مما يلقى كامل المسئولية على الحكومة الامريكية وتحميلها تبعيات ومسئوليات أفعالهم ، الامر الذي يعطى للجماهيرية العظمى حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة « ٥١ » من مثياق الامم المتحدة للقيام بأعمال دفاعية ضد مصالح الولايات المتحدة في داخل اراضيها وفي خارجها .

اننا نأمل ـ يا صاحب السعادة ـ ان تستخدموا موقعكم وتأثيركم لحث الاقطار العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية ببذل جهدها الجماعي من أجل ردع العدوان الاميركي وأفعالها الارهابية .

وان مؤتمر الشعب العام وهو يعرض ذلك فانه على يقين من أن بناء القوة العربية الذاتية وتحقيق الوحدة العربية سيكون الرادع التاريخي لكل المخططات الصهيونية والامبريالية الرامية الى النيل من الامة العربية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(مؤتمر الشعب العام)
بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى

النظام الداخلي
لمجلس الشورى
في اتحاد المغرب العربي

في شهر شباط فبراير ١٩٨٩ اعلن عن تأسيس « اتحاد المغرب عربي » الذي يضم دول المغرب العربي التاليـة : المملكة المغربية ، جمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الجمهورية سلامية الموريتانية .

وقد نصت المادة ١٢ من معاهدة تأسيس اتحـاد المغرب العربي لى انشاء « مجلس شورى » يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة همته ابـداء الرأي فيما يحيله عليـه مجلس رئاسة الاتحـاد مـن شاريع قرارات ، كما له ان يرفع الى مجلس الرئاسة ما يراه مـن وصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق اهدافه .

وفي صيف عام ١٩٨٩ تم تشكيل مجلس الشورى الذي اقر في جتماعه بالجزائر نظامه الداخلي .

وفيما يلي النص الكامل لهذا النظام :

النظام الداخلي لمجلس الشورى

في اتحاد المغرب العربي

تنفيذا لاحكام معاهدة اتحاد المغرب العربي ولا سيما المادة ١٢ منها ، يوضع هذا النظام ويسمى النظام الداخلي لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي .

اولا ـ احكام تمهيدية

المادة ١

يشكل مجلس الشورى هيئة لاتحاد المغرب العربي ليبدي رأيه حول مشاريع القرارات التي يعرضها عليه مجلس الرئاسة .

كما له أن يرفع الى مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق اهدافه .

المادة ٢(*)

يتألف مجلس الشورى من عشرين عضوا من كل دولة يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الاعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة .

المادة ٣

تجدد فترة عمل مجلس الشورى كل خمس سنوات .

ي العضوية في مجلس الشورى بالوفاة أو بالاستقالة أو باشعار
ات النيابة أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة .

. انقضاء العضوية في مجلس الشورى وفي حالة عدم اختيار
جدد في الآجال المحددة يستمر الاعضاء الذين انتهت عضويتهم في
ها الى غاية اختيار من سيخلفهم .

ثانيا ـ افتتاح فترة عمل مجلس الشورى

٦

اين مجلس الشورى حالة الشغور اذا كان منعقدا أو عند بداية
رة ، يتم خلال الثلاثة اشهر الموالية لمعاينة مجلس الشورى شغور
لاختيار عضو جديد وفق نفس الاجراءات لاختيار العضو السابق .

٧(*)

ند افتتاح الجلسة الاولى لفترة عمل مجلس الشورى يشغل مهام
س العضو الاكبر سنا محاطا بأصغر عضوين ويتكون من هؤلاء المكتب
، الذي يتولى افتتاح الدورة والمناداة على اعضاء المجلس ويشرف
كوين المكتب .

لا تتم تحت رئاسة العضو الاكبر سنا اية مناقشة يكون موضوعها
ما عن تكوين المكتب .

ثالثا ـ العضوية

المـادة ٨(*)

يتمتع اعضاء مجلس الشورى خلال مدة عملهم ، بالحصانة البرلمانية على اقليم الدول الاعضاء في الاتحاد .

للمجلس حق رفع الحصانة بطلب من احدى الدول الاعضاء في الاتحاد واعلام الجهة التي ينتمي اليها العضو .

المـادة ٩(*)

لا يمكن أن يتابع أي عضو أو يوقف ، وعلى العموم لا يمكن أن ترفع عليه دعوة مدنية او جزائية بسبب ما عبر عنه من آراء وما تلفظ به من كلام ، أو بسبب تصويته أثناء ممارسته لعمله .

المـادة ١٠

يستفيد أعضاء مجلس الشورى من اجازة مرور يسلمها رئيس المجلس تضمن لهم حرية التنقل والمساعدة والحماية أثناء تنقلاتهم داخل الدول اعضاء الاتحاد .

المـادة ١١

يستفيد اعضاء مجلس الشورى من تعويض خاص بالدورة .

المـادة ١٢

لا يجوز لاي عضو في مجلس الشورى الجمع بين عضويته في المجلس وأية مسؤولية أخرى في الاتحاد .

رابعا ـ أجهزة مجلس الشورى

القسم الاول ـ المكتب

(

لمكتب من خمسة اعضاء ويجدد اختيارهم كل سنة على
الكل بلد من بلدان الاتحاد .

(

كتب مجلس الشورى على الخصوص :

ديد مكان انعقاد دورة المجلس .
ديد جدول أعمال دورات المجلس بالتنسيق مع الامانة العامة
تحاد .
يع المسائل المدرجة في جدول الاعمال على اللجان .
ار عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء .
شراف على الاشغال .
اد برنامج عمل المجلس .
طيم علاقات المجلس مع البرلمانات الجهوية والدولية الاخرى .

(

لمكتب قراراته باجماع اعضائه وفي حالة تعذر حضور احد
ب يفوض من ينوبه من اعضاء مجلس الشورى من مجموعته .

كل عضو في المكتب رئاسة مجلس الشورى بالتناوب ولمدة
وحسب الترتيب الابجدي للدول .

القسم الثاني ـ رئيس المجلس

المـادة ١٧

يتولى رئيس المجلس على الخصوص :

ـ رئاسة اجتماعات المكتب وتطبيق النظام الداخلي أثناء الجلسات.

المـادة ١٨

في حالة الغياب يكلف رئيس المجلس العضو الذي سيتولى الرئاسة بعده لينوب عنه .

القسم الثالث ـ اللجان

المـادة ١٩(*)

يكوّن مجلس الشورى اللجان الدائمة التالية :

ـ لجنة الشؤون السياسية .
ـ لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والامن الغذائي .
ـ لجنة الشؤون القانونية .
ـ لجنة الموارد البشرية .
ـ لجنة البنية الاساسية .

كما يجوز للملجس تكوين لجان مؤقتة :

ـ رئاسة جلسات المجلس وضمان حسن سيرها .
ـ تنسيق اشغال اللجان .
ـ عرض القضايا للتصويت والاعلان عن نتائجه .
ـ ضمان التنظيم المادي للدورات .
ـ تمثيل مجلس الشورى في التظاهرات أو الاعمـال الرسمية أو الدوليـة .

(*)٢.

ون كل لجنة مـن تسعة عشر عضوا ولا تجوز العضويـة في اكثر
ـة .

تار اللجنة رئيسها ونائب الرئيس والمقرر وتكون جلساتها مغلقة .

٢١

عرض تقارير اللجان على مجلس الشورى للمصادقة عليها .

خامسا ـ جدول الاعمـال والدورات

(*)٢٢

ـ يحدد المكتب جدول اعمال الـدورة العادية ثلاثين يوما عـلى الاقل
نعقاد اول جلسة .

ـ لمكتب المجلس اضافة نقطة لم تكن مدرجة في جدول اعمال الدورة
دعت الظروف الطارئة لذلك شريطة مصادقة اربعـة اخماس ٤/٥
ء مجلس الشورى على ذلك .

(*)٢٣ة

يتضمن جدول اعمال الدورات العادية :

ـ خطابا حول وضعية اتحـاد المغرب العربي يقدمـه رئيس مجلس
ـة الاتحاد او ممثله .

ـ دراسة مشاريع القرارات التي يقدمها مجلس الرئاسة .

ـ دراسة مشاريـع التوصيات المقترح رفعها الـى مجلس الرئاسة
ي اقر المكتب إدراجها في جدول الاعمال .

ـ دراسة إقتراحات البيانات التي يقرهـا المكتب والمتعلقة بمواضيع ذات طابع عام.

ـ دراسة القضايا المتعلقة بالسير الداخلي لمجلس الشورى .

المـادة ٢٤

يعقد مجلس الشورى بالتناوب في كل بلد عضو في الاتحاد وحسب الترتيب الابجدي للدول دورة سنوية عادية .

المـادة ٢٥(*)

يفتتح مجلس الشورى دورته العادية ابتداء من يوم الاثنين الثالث من شهر جانفي (أي يناير) من كل سنة ولمكتب مجلس الشورى الصلاحية في تحديد تاريخ انعقاد الجلسات الموالية لافتتاح الدورة .

ـ لا يشرع المجلس في المـداولات عنـد الافتتاح إلا بحضور أربعـة أخماس (٤/٥) أعضائه .

المـادة ٢٦

يحضر اعضاء الامانة العامة للاتحاد جلسات المجلس .

يقدم أعضاء الامانة العامة بناء على طلب من المجلس كل التوضيحات والمعلومات المفيدة للسير الحسن لاشغال المجلس .

المـادة ٢٧

يمكن لاعضاء مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي أن يتدخلوا أمـام مجلس الشورى بناء عـلى طلبهم أو بطلب مـن المجلس حول قضايا السـاعة على الصعيد المغاربي أو الجهوي أو الدولي .

ن لاعضاء لجنة المتابعة بناء على طلب من المجلس أو منهم أن يقدموا
ومات المفيدة حول نقطة من جدول أعمال الدورة .

٢٨

مكن للمكتب في اطار ممارسة صلاحيات مجلس الشورى أن
ي كل شخصية من دول الاتحاد مؤهلة لتقديم مساهمة تسهل له
همته في دراسة القضايا المسجلة في جدول أعماله .

٢٩

جلس الشورى أن يعقد بناء على طلب من مجلس الرئاسة دورات
ائية يحدد تاريخ ومكان انعقادها وجدول اعمالها من قبل المكتب في
خمسة عشر (١٥) يوما على الاكثر قبل الافتتاح وتبلغ لاعضاء
ن عشرة (١٠) أيام على الاقل قبل انعقاد أول جلسة .

ة ٣٠

تختتم الدورة الاستثنائية بمجرد استنفاذ جدول أعمالها .

سادسا ـ الجلسات

دة ٣١

تنظم مناقشة عامة لدراسة كل نقطة مسجلة في جدول الأعمال
ارك اعضاء المجلس في المناقشة العامة بعد التسجيل المسبق لدى
ـة المجلس .

المـادة ٣٢

يبدي المجلس رأيه حول مشاريع القرارات التي يحيلها عليه مجلس الرئاســة .

ويرسل رئيس المجلس هذه الآراء في أجــل لا يتجاوز خمسة عشر (١٥) يوما اعتبارا من تاريخ ابدائها الى رئيس مجلس الرئاسة .

المـادة ٣٣

تودع اقتراحات التوصيات حول كل القضايا لدى مكتب المجلس من قبل عشرة (١٠) اعضاء على الاقل .

المـادة ٣٤

تودع مشاريع البيانات حول المواضيع ذات الطابع العام لدى المكتب من قبل عشرة (١٠) اعضاء على الاقل .

المـادة ٣٥

تخضع دراســة اقتراحــات التوصيات واقتراحات البيانات لنفس القواعد التي تسري على مشاريع القرارات المنصوص عليها في المواد مــن ٣١ الى ٣٤ اعلاه .

سابعا ـ التصويت

المـادة ٣٦

التصويت حق شخصي ولا يجوز ان يكون محل وكالة .

سويت في مجلس الشورى برفع اليد .

جلس رأيه ويقرر التوصيات والبيانات بالاغلبية المطلقة
وم مكتب المجلس بحساب الاصوات ويعلن النتيجة .

ثامنا ـ احكام مختلفة

مجلس الرئاسة ميزانية مجلس الشورى بناء على اقتراح يبديه
ـ .

الدولة المضيفة امانة مجلس الشورى .

ع الامانة تحت سلطة الرئيس .

كل جلسة من جلسات مجلس الشورى محضر كامل لاشغال
يات نشره والمحافظة عليه بموجب منشور من المكتب وتدون
ي سجل خاص .

ع محضر كل جلسة في الجلسة الموالية قبل ساعة افتتاحها .
المجلس في التحفظات المحتملة ثم يصادق على المحضر .

المـادة ٤٣

للمجلس أن يصدر المطبوعات وينشر محاضر اشغاله متى رأى ذلك .

المـادة ٤٤(*)

يعمل بهذا النظام الداخلي ابتداء من تاريخ مصادقـة مجلس رئاسـة الاتحاد عليه ، ولا يجوز تعديل احكامه الا بناء على اقتراح كتابي يوقع عليه عشرون (٢٠) عضوا على الاقل وموافقة المجلس عليه بأغلبية ثلثي (٢/٣) أعضائه ومصادقة مجلس الرئاسة .

المـادة ٤٥

تسري احكام هذا النظام الـداخلي على تنظيم وسير مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي .

حرر بالجزائر في ١٠ جوان (شهر الصيف) ١٩٨٩

(*) مواد منقحة تم تعديلها بمقتضى قرار صادر عن مجلس الشورى المجتمع بتونس يومي ٢٥ و ٢٦ جوان ١٩٩٠ .
ومصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة بمقتضى قرار صادر يوم ٢٣ جويليه بالجزائر .